

مركز الأمة للدراسات والتطوير

التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة

العراق أنموذجًا

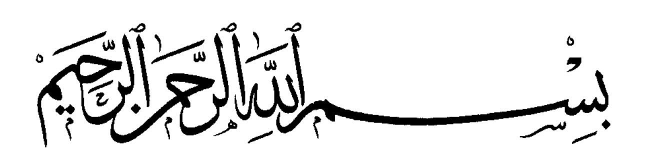
طلعت رميح   فالح خطاب

رائد فوزي   محمد حميد



التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة

العراق أنموذجًا



الكتاب : التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة العراق نموذجاً.

المؤلف: مجموعة باحثين.

الناشر: مؤسسة البصائر لطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

شغل مجيء الرئيس الأمريكي الجديد أوباما ذي الأصول الإفريقية إلى سدة حكم البيت الأبيض والحامل لشعار التغيير في حملته الانتخابية اهتمام الكثير من المحللين والسياسيين في محاولة لمعرفة كنه هذا التغيير وحقيقته، وإدراكًا من مركز الأمة للدراسات والتطوير لأهمية هذا الموضوع عقد ندوته العلمية الأولى تحت عنوان (التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة – العراق أنموذجًا) غداة تسلم أوباما السلطة في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٩م، وشارك فيها عدد من الباحثين المتخصصين.

ناقشت الندوة حقيقة التغيير الذي نادى به أوباما والمديات المتوقعة لهذا التغيير في المنطقة العربية وتناولت الدراسات المقدمة العراق كنموذج لتطبيقات هذا التغيير وآثاره المتوقعة، كما ناقشت موضوع الانسحاب الأمريكي الذي وعد به أوباما الشعب الأمريكي وخاصة بعد توقيع سلفه بوش اتفاقية أمنية بين الولايات المتحدة وحكومة العراق وغير ذلك من الموضوعات المهمة التي تناولها الباحثون.

وقد اشتملت الندوة أربع دراسات مهمة ومعمقة لأربعة من الباحثين المتخصصين:

الدراسة الأولى: بعنوان: (المقاومة وتحديات ما بعد أوباما) للأستاذ طلعت رميح، وتطرق فيه إلى حدود التغيير ومحدداته والسطوة الأمريكية في تسويق التغيير المزعوم وأثر ذلك على الإعلام العربي، وأكد فيها الكاتب أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد

للسياسة الداخلية ومصالحها كما أن الاستراتيجيات تُحدَّد أُسُسها في ضوء قيم المجتمع لبلد معين ومفاهيمه.

ويختم الكاتب دراسته بالحديث عن خيارات المقاومة العراقية في مواجهة القوة الناعمة التي تعد أخطر من القوة الصلبة حسب رأي الكاتب.

الدراسة الثانية: بعنوان: (القضية العراقية في عهد أوباما) للأستاذ فالح خطاب وأشار في دراسته إلى أن جل التغيير الذي ربما سيحصل هو الانتقال من الأسوء إلى السيء مؤكدًا على أن سكوت أوباما على الاتفاقية الأمنية المخالفة لما قطعه على نفسه أمام شعبه من الانسحاب من العراق ما كان إلا لأنه يتفق مع رغباته السياسية، وعرض أيضًا دور الجنرالات الأمريكان وأثرهم على هذه الاتفاقية وموضوع الانسحاب ومواقفهم المعارضة له، ويختتم بالحديث عن أهم ثمرة من ثمرات الاحتلال حسب رأيه ألا وهي العملية السياسية القائمة حاليًا في ظل الاحتلال.

الدراسة الثالثة: بعنوان: (إستراتيجية الرئيس أوباما تجاه العراق) للأستاذ رائد فوزي الذي تحدث عن ماهية التغيير للرئيس أوباما وما رافقه من إشكاليات داخلية وحزبية ساعدت على فوزه رئيسًا للولايات المتحدة، وأشار إلى هذا التغيير يعد ضمن إطار مشروع القرن الأميركي الجديد وما أوباما إلا مكملاً لهذا المشروع، وتناول العوامل المؤثرة التي ورثها من سلفه بوش التي تعد تركة ثقيلة ستؤثر على سياسة الرئيس الجديد الخارجية وبالتحديد على قضية الانسحاب من العراق وأيضًا كيفية التعامل مع الحكومة العراقية الحالية.

الدراسة الرابعة: بعنوان (تغيير اللا تغيير) للأستاذ محمد حميد العاني وتطرق إلى مديات التغيير المحتملة في المنطقة من وجهات نظر متعدد إذ طرح إشكالية هل العراق هو الأزمة أو أنه سبب لأزمة؟ كما أشار إلى لزوم المراجعة الشاملة للسياسة الخارجية من الإدارة الجديدة فضلا عن ضرورة الانسحاب من العراق، وكذلك ضرورة البحث عن البدائل في التعامل مع هذا التغيير.

د.عبد القادر محمد

رئيس قسم الدراسات

٢٠٠٩م



كلمة مركز الأمة للدراسات والتطوير في الندوة



السادة ممثلي المؤسسات ومراكز الدراسات المحترمين

الأساتذة الباحثون المحترمون

الأخوة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرحباً بكم في أولى ندوات مركز الأمة للدراسات والتطوير وحياكم الله وبياكم ونحن نقدم في هذه الندوة إضاءةً على حدث كان للوضع العراقي خصوصيةٌ فيه واثرٌ واضحٌ عليه.

ففي وقت يتجه العالم في تنظيراته وخططه إلى مراكز الدراسات والاستطلاع صار إنشاء مراكز الدراسات والبحوث والتطوير ضرورة لإنشاء منظومة التفكير الجمعي وإنشاء مراكز مهمتها تجميع الأفكار وصهرها وإخراجها بالشكل الذي يؤمن سلاسةَ تنفيذها والتنبؤَ بانعكاساتها أثناء التنفيذ.

إن مَهمة قيادة المجتمعات لا يحالفها النجاح إلا إذا كانت منطلقةً من طريقة التفكير الجمعي والحد من التفكير الفردي الذي مهما أوتي من مقومات الفكر يبقى قاصراً أمام التفكير الجمعي.

من هنا جاءت فكرة انطلاقة مركزنا (مركز الأمة للدراسات والتطوير) من أجل تطوير التفكير وصقلِ الشخصية وتدريبِ الكوادر وتطويرها وتأهيلها بما يلائم المهمة المناطة بها.

إن إشكالية الشأن العراقي بعد الاحتلال طرحت تحدياتٍ عدة وعلى الصعد كافة فكان لا بد لنا من خطوات جادة لمواجهة هذه التحديات.

فالتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الشؤون الثقافية والعلمية والإدارية كلها تحتاج إلى كوادر كفوءة تستطيع إدارتها بما يتلاءم وتطلعات الأمة في النهوض.

إن اختيار موضوع الندوة كما يبدو من عنوانه شأن خارجي إلا أن عوامل التغيير وتداعياته المحتملة على المستويين المحلي والدولي كانت محل اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن العراقي الذي بدا تأثيره واضحا في الانتخابات وما تلاها.

إن فشل المشروع الأمريكي في العراق بفعل الجهد الميداني المقاوم لهذا المشروع يسانده الجهد السياسي الذي تضطلع به القوى المناهضة والمانعة للاحتلال ألقى بثقله على هذه القوى بمهمة أخرى لا تقل أهمية عن الجهدين الميداني والسياسي ألا وهي مهمة إعادة

صياغة الأفكار بصيغتها المؤسساتية المبتناة على المعلومة الصحيحة وإخضاعها للتفكير المنهجي الجمعي المنضبط بالثوابت الوطنية التي ارتضتها هذه القوى.

إن الدراسات المطروحة اليوم في هذه الندوة كشفت عن قفزات في التفكير والتلقي والتحليل ووضع الاستراتيجيات، أثبت الباحثون من خلالها أصالة التفكير ورصانة التنظير والقدرة على استشراف المستقبل بعين الحقيقة لا الخيال.

وفي الختام أسجل شكري وامتناني للباحثين على جهودهم وعلى كل ما بذلوه من وقت أعملوا فيه فكرهم بالتحليل والاستنتاج وتقديم الرؤى التي تحدد مواطن الضعف والهنات في الاستراتيجيات التي تستهدف الأمة وأمنها وتضع سبل المعالجة من أجل النهوض ومواجهة هذه التهديدات.

كما وأشكر لكم جميعًا حضوركم سائلاً المولى عز وجل أن تكون هذه الندوة انطلاقة واثقة تتبعها خطوات أخرى من مركزنا ومراكز أخرى تشكل في مجملها لبنات تعلي صرح التفكير ببعديه الإسلامي والعربي.

أكرر ترحيبي بكم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المقاومة... تحديات ما بعد أوباما

الأستاذ طلعت رميح

باحث وكاتب مصري

برحيل الرئيس الأمريكي جورج بوش و إدارة المحافظين الجدد عن قيادة الولايات المتحدة في يناير المقابل تدخل الولايات المتحدة مرحلة سياسية جديدة على المستويات الداخلية والخارجية بما يستدعى التدبر في ملامح تلك المرحلة الجديدة من قبل القوى التي تواجه وجود ودور الولايات المتحدة على الأراضي العربية و الإسلامية بالنظر إلى ما خلفته مرحلة حكم المحافظين الجدد[1] للولايات المتحدة من حالات احتلال في العراق وأفغانستان و الصومال ولطبيعة المساندة التي قدمتها تلك الإدارة للكيان الصهيوني و أثيوبيا .. الخ،إلى درجة يمكن القول معها أن الولايات المتحدة طوال الحقبة الماضية قد كرست قدرتها (العظمى) في مواجهة شاملة مع الأمة الإسلامية من أدناها إلى أقصاها إذا وضعنا في الاعتبار حجم الضغوط و الممارسات العدوانية التي مورست على كل حكومات الدول الإسلامية لتطويع إرادتها و تغيير سياستها ومناهج تعاملها مع مختلف قضايا السياسة الداخلية والخارجية .

---

[1] يبدو " التحوط " واجبا عند الحديث عن نتائج ما تبقى من مدة حكم الرئيس الجمهورى جورج بوش عن رئاسته للولايات المتحدة , و تقوم الفرضية الاساسية فى تلك الدراسة على مغادرة جورج بوش لمقعد الرئاسة , دون القيام باية عمليات عدوانية جديدة ضد أي من الأقطار الإسلامية ،وهو الأمر الأغلب ترجيحا.



غير أن " التدبر " في نوع و حدود ونتائج التغيير الحادث في الإدارة السياسية للولايات المتحدة لتحديد طبيعة التغييرات المقابلة في استراتيجيات أو سياسات قوى المقاومة الداخلية و العربية و الإسلامية هو أمر يتطلب تحديدا لبعض المفاهيم لإدراك محدداته فضلا عن الدراسة المتأنية للظروف الموضوعية الجارية التشكيل و التغير في المنطقة والعالم، بالنظر إلى الطبيعة المعقدة لعملية التغيير في الاستراتيجيات الأمريكية أرغم سلاسة التغيير في الإدارات السياسية التي تتولى الحكم و باعتبار أن التغير في سياسات أو استراتيجيات قوى المقاومة هو امر يخضع هو الاخر الى ثوابت اصلية والى عوامل معقدة لا ترتبط بالتغييرات الحادثة فى سياسات او استراتيجيات الخصم وحدها .

١- حدود ومحددات التغيير فى امريكا

فى رؤية وفهم محددات التغيير الذى جرى فى الولايات المتحدة بوصول مرشح الحزب الديموقراطى باراك اوباما الى نقعد الرئاسة ينبغى التعرض لثلاثة قضايا الاولى : القضية الدعائية و الاعلامية حيث ما يصل الى المنطقة العربية يحوى بالاساس قدرا من الدعاية لصورة الولايات المتحدة باكثر مما يدفع لفهم طبيعة التغيير والثانيه : فهم طبيعة العلاقة بين السياسة الداخلية ونظيرتها الخارجية لرؤية طبيعة التاثير و التاثر بين التغييرات الداخلية فى السياسة الخارجية للدول . والثالثه : قضية العلاقة بين السياسات التى تتبعها الادارات الامريكية المتعاقبة و الاستراتيجيات التى تعتمدها الولايات المتحدة باعتبار ان طبيعة التغير فى السياسات تختلف عن طبيعة التغيير فى الاستراتيجيات .

أ- الدعاية للتغيير :

فى الوضع الراهن يبدو للمتابع اننا ازاء حملة اعلامية منظمة تستهدف الترويج لصورة جديدة للولايات المتحدة تختلف عن تلك الصورة التى اطلت على امتنا بها خلال مرحلة حكم الرئيس الامريكى جورج بوش او بالاحرى اننا ازاء تغيير الصورة الحقيقة للولايات المتحدة التى قدمها هذا الرئيس " المتعجرف " للعالم دون رتوش او اصباغ كما يمكن القول اننا امام محاولة لتحسين صورة الولايات المتحدة و استعادة بريقها الحضارى الذى افتقدته خلال السنوات الماضية والعودة بها وبنا الى الصورة القديمة .

لقد دارت الالة الاعلامية " العربية " – فى اغلبها – طوال الاشهر الماضية اى منذ بداية الانتخابات التمهيدية داخل الحزبين الديموقراطى و الجمهورى لتغرقنا فى فيض متدفق من المشاهد و التطورات و الاشاعات و الالاعيب الجارية فى تلك الانتخابات داخل كل حزب حتى وصلت بالمتابعين (معصوبى الاعين) الى داخل الصورة الكرنفالية و الاحتفالية للانتخابات بين باراك اوباما و جون مكين فصارت تلاحق المشاهدين باستطلاعات الراى و تطلب حتى تصويتهم (اى المشاهدين و المتابعين من الخارج) على كلا من المرشحين هو اخطر وسائل الدعاية للانتخابات الامريكية و الحضارة الامريكية اذ يجرى دفع المواطن من المجتمعات اللخرى الى حالة من الاستلاب والسياسى والحضارى اذ يرى الحضارة الامريكية هى الارقى و حضارته هى الادنى والتخلف بعينه،بل هى تاخذه من متابعة ما يجرى ببلاده،وما ان وصل باراك اوباما الى السلطة حتى تحولت تلك الدعاية " المبطنة " للحديث عن " هذا التغيير الكبير و المهم " فى القيادة الامريكية دون ان تنسى تذكيرنا (او تطرق رؤوسنا) بهذا الرئيس الذى مثل " الحلم الفردى " واثبت

كيف ان هذا الذى ينحدر من اصول افريقية ولم يكن الا ابن مهاجر عابر وتربى فى مآس الفقر قد اصبح رئيسا لاكبر دولة فى العالم الى درجة ان صرنا امام قصة كفاح تقدم كنموذج للانسانية وامام مجتمع هو القادر وحده على اجتراح المعجزات.

والاهم من كل ذلك ان جرى تقديم " الرئيس الجديد " بصفته مختلف جذريا عن ذاك الرئيس الراحل او الافل وانه داعية للحوار ومتصالح فى رؤيتة للسياسة الخارجية يسعى للحوار مع الاعداء أوفى القلب من ذلك،كانت الرسالة الاعلامية تذرع فى عقولنا، ان ما جرى من قبل من امريكا كانت نتيجة لانحرافات جورج بوش عن مسيرة امريكا .

وهنا ينبغى التنويه لثلاثة جوانب . الاول : هو معرفة الاطار العام للحركة السياسية وكيف تجرى العملية الانتخابية فى الولايات المتحدة اذ ان المجتمع الامريكى لم يتمكن عبر تاريخه من " اعادة انتاج " الفكر السياسى ومدارسه السائدة بل هو توقف عند حدود نشاة الحزبين الجمهورى و الديموقراطى منذ نشاة البلاد واستقلالها وتوحدهادون قدرة على تغيير تلك الثنائية من خلال ظهور او ميلاد اى حزب اخر (ذو شان) وهو ما يشكك فى طبيعة وظروف المكون السياسى الذى تجرى "بينه" اللعبة الانتخابية وكانها لعبة بين طرفين لاحتلال كرسى واحد . الجانب الثانى : هو ضرورة ادراك ابعاد وخفايا لعبة " صناعة الرئيس " فى هذا البلدا اذ نحن امام دورة بالغة التعقيد فى تركيب وعمل مصفاة اختيار الرئيس ولسنا امام دورة انتخابية بالمعنى " الجماهيرى " التى يتقدم من خلالها مرشح امام جماهير الشعب الامريكيى ضمن حالة حقيقة من حرية الاختيار . نحن امام شخصيات يجرى تصنيعها واختبارها داخل معامل و اروقة الحزبين ليوضع الشعب الامريكى امام اختيار بين اثنين اما الجمهورى (ورمزه الفيل) واما الديموقراطى (ورمزه

الحمار) دون ثالث . و الجانب الاخير : هو ان صناعة الرئيس و نجاحه من عدمه هو " عملية اعلامية " باعلى مما هى عملية سياسية او جماهيرية وفى ذلك يبدو الاعلام هو المعطى الاول كما يظهر اننا امام " تغيير " عقول المتابعين (لاقناعهم) ولسنا امام صراع سياسى اذ الدعاية و الاعلان – بتكاليفها الضخمة – هى الجانب الاقوى دورا ولذا وصلت تكلفة تلك الانتخابات الى ما يزيد على مليار دولار اغلبها انفق على الاعلانات الدعائية .

ب – السياسة الداخلية و نظيرتها الخارجية

والقضية الثانية التى ينبغى التعرض لها،لفهم طبيعة ومحددات التغيير الذى جرى فى الولايات المتحدة وحدودها هى قضية مفاهيمية . فاذا كانت قضية الدعاية ودورها فى اختيار و صناعة الرئيس و الترويج له داخليا و خارجيا هى قضية اعلامية – وفى جانب منها هى قضية اجرائية وفى جانب اخرهى قضية ترويجية- فان قضية العلاقة بين التغييرات الداخلية و التغييرات فى السياسة الخارجية هى قضية " مفاهيمية " .وفى المفهوم العام فان السياسة الخارجية لاى بلد هى انعكاس للاوضاع الداخلية و للسياسات الداخلية السارية فى هذا البلد او بالدقة تمثل السياسة الخارجية امتدادا لمصالح هذا البلد او ذاك فى علاقاته الخارجية لاى بلد . فى ذلك نحن امام "معنى شامل" حيث الرؤية التى تتشكل وفقها السياسة الخارجية لاى بلد تمثل انعكاسا شاملا لافكار ومفاهيم و عقائد وايديولوجيات ومحصلة مصالح هذا البلد فى علاقاته مع البلدان او المجتمعات الاخرى . و فى الامر معنى اكثر تحديدا او مباشرة . فاذا كان هذا البلد تسوده قيم استعمارية للشعول الاخرى ولدية من الشركات ما يتطلب الحصول على المواد الخام وعلى اسواق لتوزيع المنتجات على المستوى الدولى وتسيطر على قيادة المجتمع فيه نخب تمثل مصالح تلك الشركات .. الخ

فان السياسة الخارجية لهذا البلد ستكون فى جانب اساسى منها انعكاس لتلك المفاهيم وترجمة لتلك المصالح بما يتطلب فتح الاسواق الخارجية امام التصدير والاستيراد وتوسيع الصلات السياسية و الثقافية و الديبلوماسية و التجارية و الاقتصادية مع الدول المستوردة للمواد الخام (الاولية) و الدول المستوردة او فعل هذا وذاك وفق معادلات القوة و النفوذ و السيطرة العسكرية اى الحالة الاستعمارية .

وفى ذلك تبدو المصالح متباينة بين الشركات ذات الطابع المدنى فى الانتاج و تلك ذات الطابع العسكرى،مثلا،اذ الاولى قد يكون اهتمامها الاساس بتوسيع حركة التجارة وفق اساليب النفوذ والعلاقات الثقافيةو السياسية و التجارية بينما يكون الاهتمام الاساس للثانية فى اشعال الحروب او الاقتراب من مساحات الصراعات الدولية، لدعم فريق ضد فريق –ضمن الرؤية العامة للدولة ومصالح المجتمع- او حتى لدعم الفريقين المتصارعين،والتدخل المباشر فى الحروب مع دول اخرى. وفى كل ذلك يظل المعنى العام،هو ان السياسة الخارجية هى انعكاس لمحصلة المصالح الداخلية فى هذا البلد فى العلاقات مع الدول الاخرى .

ولذلك وفى محاولة فهم و ادراك قضية التغيير الذى جرى فى الولايات المتحدة امام تساؤلات ينبغى الاجابة عنها ومنها : ما الذى تغير بالدقة فى الاوضاع المفاهيمية للمجتمع الامريكى وما الذى تغير فى نمط مصالح الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة وما هو حجم التغيير الذى جرى فى الاوضاع الداخلية سياسيا واجتماعياً حتى يمكن القول بان ثمة " انقلابا او تغييرا جذريا فى السياسات و الاستراتيجيات الخارجية للولايات المتحدة؟ بل وما هو حجم التغيير الذى جرى فى النخب الحاكمة وكيف يمكن تصور حدوث تغيير

جذرى بينما نحن امام نجاح للحزب الديموقراطى – وليس فرد اسمه أوباما – الذى كان حاكما من قبل للولايات المتحدة عبر دورات انتخابات الرئاسة والكونجرس. هل نجح أوباما كحالة فردية ام هو نجح بترشيح ودعم ومساندة الحزب الديموقراطى؟

ج – ثبات الاستراتيجية وتغير السياسات

والقضية الثالثة فى محددات فهم طبيعة وحدود التغيير الذى نتج عن انتخاب اوباما (مرشح الحزب الديموقراطى)وفشل مكين (مرشح الحزب الجمهورى)أ هى طبيعة العلاقة بين الاستراتيجيات الثابتة للدول و السياسات المتغيرة مع تغير الرؤساء و الحكومات اذ لو تصورنا ان استراتيجيات الدول – خاصة تلك التى لها استراتيجيات ذات طابع دولى – قابلة للتغير كل اربع سنوات مع تغير الرئيس الجالس على كرسى الحكم لكنا امام فوضى عارمة ولصح القول بان لكل رئيس استراتيجية وهو ما يعنى بالدقة عدم وجود استراتيجية اصلا .

الدول لا تتغيير استراتيجياتها الا عبر تغييرات حادة واجمالية فى اوضاعنها الكلية (بالمعنى الحضارى والسياسى و العسكرى و الاقتصادى) بينما الادارات السياسية للدول (ولذلك يستخدم الامريكين تعبير الادارة الامريكية) تعبيرا عن ثبات الاستراتيجية مع تغيير فى السياسات لتحقيق الاهداف استراتيجيا.

وواقع الحال ان استراتيجيات الدول هى خطة تتشكل بالارتباط و المزج بين المفاهيم المستقرة والسائدة فى المجتمع من جانب و المصالح و الاهداف و التحديات الثابتة لمصالح وتطور هذا المجتمع لمرحلة طويلة وممتدة من جانب ثانى . كما هى تبنى على ثوابت

الامن القومى لكل بلد التى بدورها تستمد من طبيعة تكوينه وجغرافيته والتحديات الاساسية التى تفرضها عليه وصراعاته الاقليمية والدوليه تاريخيا .. الخ . ولذلك هى تحمل مقومات الاستمرار كما هى عملية تطوريه يصعب الامساك بنقطه فيها لتحديد نقطة بدايتها او مفاصل تطورها – ولا نقول تغييرها – الا عبر فترات ومراحل زمنية طويلة.

ولذلك فان تغيير الرؤساء لا يمكن له ان يرتبط او يتبع بتغيير الاستراتيجيات، الا فى حالات التغيير الشامل دخل المجتمع و الدولة ولاوضاع تلك الدول داخل محيطهاالحيوى (دوليا او اقليميا)| بما يتطلب تغييرا فى الاستراتيجيات تنعكس فى السياسات الخارجية بل وحتى عملية التغيير الكبرى تلك لا يمكن لها ان تخرج فى الممارسات عن " طبيعة ثوابت الامن القومى لكل بلد " (وفى ذلك يبدو ما جرى فى الثورة الخومينية مثالا ونموذجا اذ جرى الاطاحة بالشاه و تغيير النخب الحاكمة دون الخروج على ثوابت الامن القومى لايران)

وهنا يبدو من الضرورى تحديد مستوى التغيير الحادث فى الولايات المتحدة بمجئ باراك اوباما ضمن حدود التغيير فى السياسات فى الاستراتيجيات .

٢- أسباب التغيير ودلالاتها

فى الوقت الذى يجرى الحديث فيه عن اهمية و خطورة هذا التغيير الحادث| ويجرى تبشير العالم كله بان تغييرا كبيرا او خطيرا جرى فى الولايات المتحدة كما تحدق الاعين فى عملية نقل السلطة بين بوش واوباما – وكل ذلك يقع ضمن الدعاية و الترويج للولايات المتحدة – فان التساؤل الاهم او لنقل الجوهرى هو تساؤل عكسى،وهو :هل كان من

الممكن ان لايحدث تغيير فى من يجلس على كرسى الرئاسة المريكية فى ضوء كل الكوارث التى جلبها جورج بوش للولايات المحدة . التساؤل العكسى هو الطبيعى و الاصح . وفى ذلك تبدو اسباب التغيير هى المعطى الاول فى فهم طبيعه التغيير الحادث فى الولايات المتحدة كما هو الاساس الذى يجب ان تبنى عليه استراتيجيات و سياسات و مواقف قوى المقاومة التى تتصدى للاستراتيجية و السياسات الامريكية فى المنطقة باعتبارها تهتم ببواعث التغيير و دلالاتها لرؤية طبيعة التغيير وحدوده و مؤثراته ومجالاته ووضع خطط التعامل معها.

وفى فهم اسباب التغير يمكن القول باننا ازاء " ثلاث " حزم من الاسباب .

الحزمة الاولى : هى ان الولايات المتحدة وصلت الى افق مسدود على المستوى الدولى بل هى بدات تتراجع على مستوى قدرتها فى الانفراد بالسيطرة على العالم او مجريات السياسة الدولية وهو ما ولد قلقا كبيرا داخل النخب الامريكية الفكرية والسياسية و الاقتصادية . لقد تسلم الجمهوريون (جورج بوش الابن) الحكم من الديموقرطيون (ادارة كلينتون) و الولايات المتحدة تمارس قدرا هائلا من السيطرة و النفوذ فى العالم و انتهى الامر فى ختام رئاسة جورج بوش و الولايت المتحدة فى حالة استنزاف حضارى و عسكرى و اقتصادى وسياسى الى درجه جعلت حلفاؤها الاوروبيون يطلبون التحول من حالة التبعية لها الى حاللة الشراكة و الندية معها (وفق الوثيقة التى اعدها الاتحاد الاوروبى وسلمها وزير الخارجية الفرنسى لاوباما) ولدرجة اقتربت منها الصين على نحو اسرع من احتلال مرتبة متقدمة على المستوى الاقتصادى (بعض الاقتصاديين الامريكين لا يرون حلا للازمة الاقتصادية الامريكية سوى طلب قرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من الصين) وكذا

تحولت روسيا –فى ختام حكم جورج بوش –الى فاعل على المستوى الاقليمى والدولى الى درجة الندية الشديدة القوة للولايات المتحدة ..الخ . والاخطر ان كل ذلك جرى ويجرى،والبريق الحضارى للولايات المتحدة يكاد ينطفأ بعد ان تحولت الى عدو اول للدول و المجتمعات و الحركات الاسلامية بما اصاب سياساتها و مشروعيتها بالانكسار والعزلة فى العالم الاسلامى .. الخ .

الحزمة الثانية : هى ان الولايات المتحدة قد تدهورت فى اوضاعها الاقتصادية الداخلية على نحو بات مؤثرا بقوة على حياة و استقرار المجتمع الامريكى ان لم يكن النظام الرسمالى كله .لقد تسببت الازمة الاقتصادية فى انهيار مؤسسات مالية وشركات صناعية وما يزال الحبل على الجرار (بما رفع نسبة البطالة واضعف قدرة المؤسسات المالية و الشركات الصناعية على المنافسة الدولية،بل وعلى الاستمرار لدى بعض الشركات الكبرى كما تسببت الازمة الاقتصادية فى تدهور اوضاع القطاع العقارى وطرد الاف الامريكين من منازلهم .. الخ .

الحزمة الثالثة : وهى ان الرئيس الامريكى جورج بوش كممثل للمسيحية الصهيونية او المحافظين الجدد قد احدثت سياساته وافكاره قدرا كبيرا من السخط الداخلى خاصة بين النخب فى الدولة والمجتمع الامريكى لاسباب تتعلق بتقليص الحريات المدنية بعد سن قوانين المراقبة وتقليص الضمانات للحرية السياسية ولاشاعتة جوا من الخوف و الارهاب الذى اصاب المواطنين الامريكين فى نعمة الاستقرار و الطمانينة والاهم انه قام باخطر محاولة لتغيير مفاهيم المجتمع الامريكى وقيماً من البرجماتية الى العقائدية او الاصولية الدينية .

وهكذا توافرت للتغيير اسبابه الخارجية والداخلية .وفقا للاجابة عن السؤال : وهل كان بالامكان تصور احتمالات عدم التغيير ؟،ولكن الاهم هو كيف نتعامل مع تلك التغيرات فى اوضاع الولايات المتحدة،فى ضوء رؤيتنا لما هو متاح من خيارات امام الادارة الامريكية "المتغيرة" .

٣- دور المقاومة في العالم الإسلامي

هنا يبدو ضروريا البحث عن السبب الحاكم والمحرك لتراجع الولايت المتحدة دوليا وازمتها الاقتصادية و لتغول جهاز السطة التنفيذية على السلطات الاخرى،وتضييق الحريات المدنية .. الخ،والذى كان خلف الاسباب سابق الاشارة اليها،التى ولدت امكانية التغيير من الجمهورى الى الديموقرطى والتى جعلت المواطن الامريكى يتخلى عن عنصريته وينتخب رجلا اسود من خارج دائرة اللعبة الانتخابية التقليدية . لقد اذاعت وسائل الاعلام – نقلا عن المراكز البحثية – ان تحليل عينات المصوتين فى الانتخابات الامريكية، افادت بان نحو ٦٠٪ من المصوتين قد حددو موقفهم فى الانتخابات بناء على تبعات الازمة الاقتصادية وان نحو ١٠ ٪ حددو موقفهم فى الانتخابات بناء على الحرب فى العراق وان ١٠ ٪ بناء على موقفهم من الحريات المدنية .. الخ .

وفى ذلك يبدو من القراءة الاولية ان الازمة الاقتصادية (نتائجها الداخلية) كان لها التاثير الحاسم فى هذه الانتخابات و فى التغيير الذى جرى من الحزب الجمهورى الى الديموقراطى . غير ان القراءة المدققة لهذه الاحصاءات تكشف ان المقاومة العراقية بشكل خاص و الاسلامية فى مختلف مناطق العالم الاسلامى بشكل عام كانت العامل الجوهرى فى تحفييز هذا التغيير اذ ان دورها كان الاساس لكل العوامل الاخرى الى درجة تجعل من

الممكن القول بان ٨٠ ٪ من الناخبين الامريكين صوتو لاوباما واحدثو التغيير من الجمهورى الى الديموقراطى نتيجة لدور المقاومة فى العالم الاسلامى .

لقد كان الاقتصاد الامريكى مترنحا منذ فترة طويلة (خلال نهايات الحرب الباردة) بل جاء العدوان على العراق ثم غزو و احتلال هذا البلد، وفق رؤية لدى الجمهوريين لحل ازمة هذا الاقتصاد من خلال الاستيلاء المباشر على الثروة العراقية و الانطلاق من بعد للسيطرة الكاملة على البترول العربى والاسلامى وفق مجريات استراتيجية السيطرة على " الشرق الاوسط " كما جاء العدوان والغزو و الاحتلال للعراق —وكذا افغانستان-ضمن خطة اضعاف الاقطاب الدولية الاخرى الصاعدة فى العالم (من خلال السيطرة على البترول) خاصة الصين واوروبا و البرازيل (روسيا بلد مصدر) كما يعلم الجميع ان التضيق على الحريات المدنية فى الولايات المتحدة جاء لقمع و اجهاض الاحتجاجات الشعبية الامريكية على تلك الحرب حتى لا تتحول الى نمط اخر كشابة للاحتجاجات التى جرب على حرب فيتنام .

لقد كانت مقاومة وصمود العراق منذ بداية عدوان هام ١٩٩١،واشتعال المقاومة العراقية بعد الغزو والاحتلال عام ٢٠٠٣،هى ما اجهض خطة السيطرة على البترول العراقى أوجعله فى داخل دورة الاقتصاد الامريكى كما كان فعلها ودورها هو " اشغل " الولايات المتحدة عن ممارسة الضغوط و الحصار على الاقطاب الدولية الاخرى وكذا كان نشاطها هو ما دفع الجمهور الامريكى للتحرك ضد الحرب _ بسبب جثث القتلى الامريكيين العائدين و لذا منعت وزارة الدفنع الامريكية نشر صور لتوابيت الجنود

العائدين قتلى من العراق)وما دفع ادارة جورج لاصدار قوانين قمع الحريات فى الداخل الامريكى،اضافة الى دورها فى اطفاء بريق الولايات المتحدة كخضارة ودولة جاذبة.

وكذا ان المقاومة العراقية (اشتعالها واستمرارها) هو ما اصب الاقتصاد الامريكى فى مقتل بسبب الانفاق العسكرى او بالدقة لقد نجحت المقاومة العراقية فى استنزاف القدرة الاقتصادية و القوة العسكرية الامريكية لتحول الحرب " الاستباقية " الامريكية من اجل تقوية اقتصادها الى حرب انهاك و استنزاف لهذا الاقتصاد . لذلك شاهدنا كيف جرت " المعارك السياسية " فى الكونجرس الامريكى حول الاعتمادات المالية المخصصة لاستمرار العدوان و الحرب،خلال الفترة الثانية من رئاسة جورج بوش.

و فى ذلك كان الامر جليا من قبل اذ جاء انتخاب الديموقراطيين و اوباما نتيجة منطقية للتغيير الذى حدث من قبل خلال الانتخابات الرئاسية و التشريعية السابقة التى حقق فيها الديموقراطيين تقدما كبيرا فى نجلس النواب ومجلس الشيوخ (السيطرة على المجلسين) والتى كانت قضية العراق هى الحاضر الاكبر فيها و بشكل مباشر،ودون "مؤثراتها الاقتصادية المباشرة على الداخل الامريكى،والاشكالية الان هى ان المتابعين لما جرى مؤخرا امسكوا بالمؤشرات الظاهرة او بالنتائج (الازمة الاقتصادية-الحريات المدنية- وتركوا السبب الخلفى والجوهرى والاساس.

واذا كانت المقاومة العراقية هى الاكبر دورا فى مؤثراتها فان المقاومة الفلسطينية و الافغانية و الصومالية – اضافة الى مختلف اشكال المقاومة الفكرية و السياسية و الاعلامية فى كل بلدان العالم الاسلامى – كان لها اسهاماتها فى تحقيق التغيير فى قدرة الولايات المتحدة وعوامل قوتها هى الاخرى .

واذا كانت المقاومة الافغانية و الفلسطينية واضح دورها وتاثيرها – على الولايات المتحدة و حليفها الكيان الصهيونى – فان المقاومة الصومالية قد ساهمت بدور غير مباشر فى انهاك الحليف الامريكى الاكبر فى القرن الافريقى (اثيوبيا) وكذا الاقتصاد الامريكى باعتبار الولايات المتحدة هى التى مولت الاحتلال الاثيوبى للصومال وكذا فان المقاومة السياسية و الفكرية و الاعلامية فى كل بلدان العالم الاسلامى هى من ساهم فى فضح الخطط الامريكية وكشف ابعادها واظهار الجوهر الحقيقى للحالة العدوانية الامريكية – الى درجة جعلت المثقفين الامريكين يصدرون وثيقتهم الشهيرة " لما يكرهوننا " – وهى ما ازال البريق الحضارى " الزائف " عن المجتمع و الحضارة الامريكية الى درجة اقلقت بل افزعت النخب الامريكية والاجهزة الامريكية التى تعمل من اجل الحفاظ على قدرة وهيبة الولايات المتحدة خارجيا .

لقد جرت معركة " طاحنة " على المستوى الفكرى و السياسى و الاعلامى بين المقاومة بمختلف اشكالها والولايات المتحدة،بما دفع وزارة الدفاع الامريكية الى تاسيس (مركز الكذب الاستراتيجى) والبيت الابيض الى تعيين مسئوليه عن الدعاية الموجهة الى العالم العربى و الاسلامى لكن كلاهما فشل .

٤ – خيارات ادارة اوباما

يبدو التوصيف الدقيق للمحصلة العامة لنتائج عملية التغيير التى جرت فى الولايات المتحدة هو انها مؤشر لحالة تراجع للقدرة الامريكية على المستويات الدولية وعلى مستوى الاوضاع الداخلية للولايات المتحدة . وان الاسباب الخارجية كانت هى المعطى الاول بينما جاءت العوامل الداخلية كمعطى تابع للاول . كما يظهر ان الاطراف الاخرى

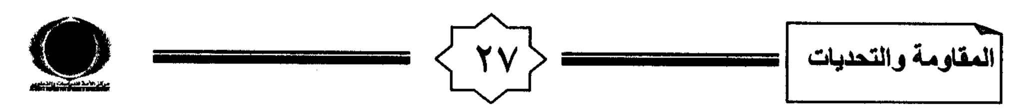
على المستوى الدولى قد حصلت على مساحات للقوة والنفوذ و التاثيرفى القرار الدولى على حساب الولايات المتحدة . وان التراجع الامريكى قد اصبح تراجعا شاملا وعنوانا لمرحلة طويلة –بغض النظر عن الانتخابات– اذ هو طال القوة و الهيمنة العسكرية، كما كشفت عنه وقائع الصراع الروسى الجورجى وما تلاها من تطورات استعراض القوة الروسية في العالم، و القدرة السياسية و الدبلوماسية كما كشف عنه وقائع التراجع الحادث في منطقة " الشرق الاوسط " بما جعل اطراف اخرى في المنطقة (خاصة الدول الاقليمية) تحتل مساحات وتمارس المناورات السياسية لتعزيز ادوارها ومصالحها . و على المستوى الاقتصادى وهو ما كشف عنه انعقاد قمة الدول العشرين في بكين –قبل انعقاد دورتها الثانية في واشنطن– الذى كان اشبه بتحول " البندول " الاقتصادى من اقصى القارة في واشنطن الى بكين (خاصة وان اوروبا هى من سعى الى عقد تلك القمة في بكين)،وكذا ما حدث من بعد،اذ حلت مجموعة دول العشرين محل الدول الثمانى الكبار في ادارة الاقتصاد الدولى .

وفى ضوء كل ذلك فان خيارات اوباما هى خيارات " تضيق " على المستوى الاستراتيجى الدولى وتطرح احتملات قوية لدرجة ما للانكفاء على الداخل لاعادة البناء و الترميم مع تغيير في الاستراتيجية الدوليه بحكم احتلال الدول الاخرى لمساحات من السيطرة و التاثير على القرار الدولى (عسكريا و اقتصاديا و سياسيا) . هذا التغيير لا علاقة له لاوباما ولا بالحزب الديموقراطى ولا الجمهورى بل هو ضرورة واقعية عملية لتغير موازين القوى في العالم .

وهنا تبدو الملاحظة الاهم هى ان مثل هذا التغيير في الوضع الدولى هو حالة صراعية وليس تسليما وتسلما بين الدول الكبرى . هذه الحالة الصراعية هى العنوان الابرز للنمط الجديد من الاستراتيجية الامريكية التي سيجرى اتباعها من قبل ادارة اوباما لادارة ازمة تراجع الولايات المتحدة ومنع حدوث تدهور حاسم في اوضاعها الدولية ولاستخدام افضل الوسائل للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة وفق الاوضاع الدولية الجديدة،وفى ضوء الاوضاع الداخلية الجارية الان .

لقد بادرت روسيا بالهجوم و التصعيد مع اليوم الاول لاعلان فوز اوباما في الانتخابات الامريكية اذ اعلن الرئيس الروسى عن نشر صواريخ جديدة (اسكندر) على الحدود الروسية البولندية موجهة للدرع الصاروخى (بولندا عضو حالى في حلف الاطلنطى) ومن بعد هى عرضت التراجع عن نشر الصواريخ في مقابل تخلى الولايات المتحدة عن خطة الدرع الصاروخى كما شددت روسيا من اصرارها على تغيير النظام الاقتصادى الدولى ليصبح القرار الاقتصادى دوليا وفق نظرة تعدد الاقطاب .

كما بادرت اوروبا بالتوافق على وثيقة جديدة لتنظيم العلاقات بينها و الولايات المتحدة تنقلها من حالة التبعية التي كانت سارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الان الى حالة الشراكة التي تقوم على ان اوروبا هى ند وشريك للويات المتحدة (حسب الوثيقة) وانه لم يعد من الممكن لدولة واحدة ان تسيير دفة القرار الدولى،ومن بعد سعت اوروبا الى تطوير علاقتها مع روسيا،متخطية الموقف الامريكى من قضية جورجيا وقضية نشر صواريخ اسكندر الروسية.



كما نباطات الصين في دعمها السابق الدائم للاقتصاد الامريكى (من خلال شراء سندات الخزانة الامريكية التي تمول الميزانية الامريكية) كما هى لم ترحب يمنح الولايات المتحدة قرض بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار لانقاذها من مازقها الحالى،مع اشارات "غير رسمية" إلى شروط تطلب تحقيقها في مقابل هذا القرض .

وهذا وغيرة هو ما يضيق مساحة الخيار و المناورة على الادارة الامريكية الجديدة و يضعها في مازق حقيقى .

ووفقا للمعطيات المتوفرة عن ما يجرى حتى كتابة هذه الدراسة فان ادارة اوباما لازمة تراجع الولايات المتحدة ستقوم على المحاور التالية :

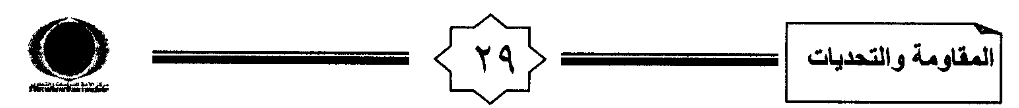
اولا على المستوى الداخلى :

لا شك ان ادارة اوباما ستحدث تغييرات هيكلية في نمط الادارة السياسية للحكم اذ مؤشرات المفاوضات حول التعيينات الاساسية في ادارة اوباما،تشى بانها ستكون اقرب إلى تشكيل نمط من الحكم " المتقارب او المشترك " بين الجهوريين (من غير جماعة المحافظين الجدد) و اليموقراطيين او لنقل اننا امام سابقة متميزة في التاريخ الامريكى،هى اقرب إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة الاخطار التي تتعرض لها الولايات المتحدة حاليا والتى تستدعى الزوج بدرجة او باخرى عن الحالة الحزبية التقليدية . وعلى المستوى الاقتصادى ستعكف ادارة اوباما على اعادة دفع الاقتصاد الامريكى مع الحرص على تقليل الاثار الاجتماعية التي اصابت المجتمع الامريكى وهو ما لا يمكن ان يتم دون تعظيم دور الدولة في ادارة الاقتصاد . وفى كل ذلك ليس امام ادارة اوباما سوى التراجع عن كثير مما

نتج عن حكم الإدارة السابقة في مجالات الحريات لاعادة دفع دورة الحيوية داخل المجتمع الامريكى . وهنا فان القضية الاصل التي تهم المتابعين لما يجرى (من خارج الولايات المتحدة) هى اننا امام ولايالت متحدة ستركز قدرا مهما من جهدها على مواجهة الازمات الداخلية وهو ما سيؤثر-على نحو او اخر -- على دورها و سياستها الخارجية . على الاقل لان المجتمع الامريكى يحتاج إلى نمط من التغيير في تقافته و انماط حياته للتعاطى مع المتغيرات الجديدة. بما سيصعب مهمة ادارة اوباما .

ثانيا على مستوى الوضع الدولى :

لا شك ان ادارة اوباما ستحاول الخروج من المازق الراهن عبر التسليم بمعطيات الوضع الدولى الجديد – وفق حالة مراوغة تضمن اتاحة الوقت اللازم لاعادة اطلاق قوة الولايات المتحدة . لقد طرح اوباما فكرة الحوار كما الدول الاخرى راغبة في الحوار مع الولايات المتحدة لكن باتجاه تقليص هيمنتها و ستطرتها على العالم . وفى ظل المعطيات الراهنة وافقها المنظور ليس امام ادارة اوباما الا العودة إلى الشعارات الامريكية القديمة المتعلقة بنشر الديموقراطية وحقوق الانسان وفق نمط تبشيرى و دون الدخول في صراعات في داخل الدول كما فعل بوش . كما ليس امامها في ادارة النزاعات الدولية الراهنة الا الوصول إلى نمط من الموائمة بين المصالح الامريكية ومصالح الدول الكبرى الاخرى و الدول الاقليمية في كل منطقة من مناطق العالم من اجل تطوير و اصلاح الاوضاع في الداخل الامريكى اولا،وتقليص مساحات الصراع الجارية لغير مصلحة الولايات المتحدة. كما سيضطر اوباما إلى اخلاء بعض مساحات النفوذ التي تتعرض فيها الولايات المتحدة إلى



صراعات تستنزف قوتها وقدرتها وطاقتها دون انهاء الوجود الامريكى اى انه سيلجا إلى مخطط لتسكين الصراعات بانتظار عودة القوة الامريكية للاندفاع مجددا .

٥- خيارات المقاومة

المقاومة مثلها مثل كل تعبير عن مصالح مجتمع (سواء كان التعبير من خلال دولة او من خلال حركة تحرير) تتحدد استراتيجيتها وفق نفس الاسس التي سبق الاشارة اليها من قبل .

فاهداف المقاومة في التحرير و البناء و استراتيجيتها هى خلاصة كلية لافكار و عقائد و اهداف ومصالح المجتمع الذى تدافع عنه كما هى يجرى تشكيل اطرها و محدداتها من خلال ثوابت الامن القومى للمجتمع ومهدداته الثابتة.

والمعنى ان استراتيجيات المقاومة مثلها مثل كل الكيانات و المؤسسات والدول لا تحدد وفق سياسات الخصم او التغييرات الجارية فيه – الا في جانب طرق الموجهة وادواته – ولا تتاسس على علاقاتها بهذا الطرف او ذاك بل على الافكار و الرؤى و المصالح وثولبت الامن القومى لمجتمعها و (امتها) .

وفى ذلك ينطبق كل ما ذكرناه حول محددات التغيير الحادث في الولايات المتحدة على حالة المقاومة،ومع ذلك هى في حاجة للتدقيق الشديد فى التغييرات الحادثة لدى خصمها باعتباره يحتل الارض و يتواجد بقوته العسكرية و يقاتل المقاومة . لكن ذلك يظل فى حدود ذات وضعية الثوابت و يظل فى حدود تغيير السياسات .

واذا كانت الخلاصة فى رؤية التغييرات الحادثة مع مجئ اوباما هى اننا امام تراجع للولايات المتحدة مع تقدم لاقطاب دولية اخرى و امام انفتاح مساحة واسعه فى الوضع الاقليمى وامام ازمة اقتصادية فى الداخل الامريكى .. الخ فان مسالة تغيير اوضاع الولايات المتحدة لا تعنى " اتوماتيكيا " ضعفها و تراجعها امام المقاومة او انسحابها من مناطق الاشتباك بل قد يعنى العكس فى بعض الاحيان !

لقد تراجعت بريطانيا وفرنسا عقب الحرب العالمية الثانية وقبلت بقوة و نفوذ دول جديدة على المسرح الدولى (امريكا وروسيا) لكن البلدان خاضا عدونا على مصر بعد ذلك بعدة سنوات !

والقصد هنا هو ما ان يحمى المقاومة من الانزلاق الى تقديرات خاطئة هو تمسكها باستراتيجياتها هى والثبات عليها،فى اطارها العام،مع قراءة المتغيرات فة قدرة الخصم وفى الوضع الاقليمى والدولى،لتحديدات التغييرات المقابلة فى سياساتها وفقا للتحديات الجديدة التى تطرحها تلك الاوضاع المستجدة.

واذا كانت المقاومة مطالبة باجراء تغييرات فى خططها السياسية -وفق المتغيرات الجديدة التى عنونها وصول اوباما وجوهرها تراجع ازمة الولايات المتحدة -واذا كان ذلك لا يعنى اجراء تغييرات فى استراتيجياتها، فان الاطار العام لهذا الوضع الدولى الجديد للولايات يفرض التحول الى نمط اعلى من الهجوم على الولايات المتحدة لا العكس وفقا لحسابات الاوضاع و توازنات القوى الجديدة،حيث المعنى العام لتقدير الموقف هو ان المقاومة قد انفتحت امامها مساحات لتعزيزعوامل قوتها وتطوراتها ولتكثيف ضغوطها على الخصم الاستراتيجى،كما الاطار العام لهذه التغييرات بات يتطلب التحرك فى الاقليم



وفق حسابات اشد تدقيقا واكثر ديناميكية،والوضع فى الاعتبار طبيعة التحديات المستجدة فى داخل العراق نتيجة وصول اوباما للحكم فى الولايات المتحدة .

وبصفة اكثر تحديدا،تبدو المقاومة فى المرحلة الراهنة امام اوضاع جديدة وخيارات،يمكن تلخيصها فى التالى :

١ – ان مساحة سياسية واسعة فى العلاقات الدولية قد انفتحت امام المقاومة للاعتراف بها و دورها بما يغير اوضاعها السابقة (الخانقة) التى كانت تعيشها فى ظل هيمنة الولايات المتحدة على القرار الدولى بما كان يمنع بعض الدول الراغبة فى تطوير علاقتها بالمقاومة او فى الاعتراف بها من الاقدام على ذلك،وهو ما يتطلب طرح المقاومة رؤية سياسية واعلامية تمكنها من "التلاقى" مع تلك القوى والحصول على دعمها او تطوير مواقفها من المقاومة،خاصة وان قوى دولية باتت راغبة الان فى الافصاح عن مواقف اعلى من السابق فى تعزيز المقاومة العراقية . لقد شهدنا روسيا تهدد بتحويل افغانستان الى فيتنام اخرى فى معرض صراعها و مساومتها مع حلف الاطلنطى على جورجيا وهو امر يقدم نموذجا على درجة جراة قوى دولية على دعم المقاومة فى بلد ما اذا اقتضت مصالحها ذلك .

٢- وفى الوضع الراهن يبدو المشهد الاقليمى متحررا من الضغط و الدور و النفوذ الامريكى على نحو اعلى و منفتحا اكثر على قوى دولية متعددة وهو ما يستدعى اعادة دراسة الاوضاع الاقليمية و تطوراتها . وفى ذلك يبدو ان المقاومة باتت مطالبة بالنفتاح على تطورات الوضع الاقليمى على نحو اكثر جراة سواء عوامله السلبية باعتبار ان بعض القوى الاقليمية تاخذ موقفا مضادا من المقاومة او عوامله الايجابية اذ بعض الدول الاخرى

تصبح اكثر انفتاحا على المقاومة بحكم مصالحها فى مواجهة نفوذ ودور الدول المضادة للمقاومة (ايران) وخاصة فى ظل احتمالات الحوار الامريكى مع ايران .

٣-وعلى المستوى الداخلى،فان مجيء اوباما للسلطة فى امريكا قد اوجد بدوره تحديات فى مواجهة المقاومة فى داخل العراق يمكن تحديد اطارها العام فى التالى :

التحدى الاول :هو عودة الولايات المتحدة الى لغة الخداع الارقى،وهى اللغة التى تستخدم وسائل القوة الناعمة –مع قلة الاعتماد على القوة العسكرية الصلبة-وفى ذلك يبدو الامر واضحا من الان،اذ يلفت الانتباه ما يجرى فى اقرار الاتفاقية الامنية من دعاية مكثفة حول فكرة جدولة الانسحاب،وانسحاب قوات الاحتلال من المدن وكلها تقدم تغطية لاستراتيجية اوباما،وبما هو اعقد من تلك التى كانت فى ظل ادارة المحافظين الجدد ومرحلة الاستخدام الكثيف للقوة العسكرية.

التحدى الثانى:ويتمثل فى تصعيد الدور الايرانى داخل العراق،وانتقال فكرة شراكة الاحتلاليين الى حالة اعلى،حيث الحوار الامريكى الايرانى يعنى تحديدا،الوصول عبر المساومة الى تثبيت اوضاع السيطرة على العراق (ضمن المساومات حول الملفات الاقليمية الاخرى)،وفى ذلك يبدوا ان المقاومة مطالبة بوضع هذا الامر فى الاعتبار،او بالدقة تصبح مطالبة بتصعيد موقفها الداخلى والعربى والدولى ضد ايران، إذ الحوار القادم ستكون نتائجه لمصلحة ايران وحلفائها –مقارنة بالوضع السابق-كما هو سيشمل على نحو ما عدم تعرض ايران لخطر عدوان امريكى،بما يرفع الحرج عن مهاجمة ايران فى وقت تهاجم فيه من قبل اعداء الامة.



التحدي الثالث:ان توقيع الاتفاق الامنى،وما يرتبط به من "سحب" القوات الامريكية الى قواعد محددة،وتغطية كل اعتداءاتها بشكل واضح من قبل الحكومة التى شكلها الاحتلال،سيعنى ضرورة التدبر فى كيفية التعامل مع هذا الوضع العسكرى المحدد على الارض العراقية،وتحديد اطر أكثر فعالية فى التعامل مع الحكومة الحالية التى تصبح فى واجهة الاحداث اكثر من ذى قبل،خاصة وانها تتحرك الان -كما هو الحال فى تشكيل مجالس الاسناد-لتدعيم تفوذها وطرق حمايتها فى الشارع العراقى .

التحدى الرابع: هو تحدى النتائج السياسية للعمليات الانتخابية التى ستجرى خلال المرحلة القادمة، والتى تستهدف تعزيز وضع المرتبطين بالاحتلال فى السلطة والمجتمع .وفى ذلك يبدو أن الامور تتطلب حوارا أعمق بين فصائل المقاومة والحاضن السكانى لها .

انتخاب أوباما والقضية العراقية

الأستاذ فالح خطاب
كاتب وإعلامي عراقي

تمهيد

ربما سيعتبر انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة واحدا من أبرز أحداث هذا القرن وأكثرها إثارة. ولا تكمن هذه الإثارة في أن أوباما خرج عن الإجماع المألوف في أصول تقاليد الرئاسة الأميركية منذ تأسيس الولايات المتحدة. كما أنها لا تكمن في تلك المشاعر التي أحاطت بانتخاب رئيس غير أبيض ومن خارج الطبقة السياسية التقليدية التي تتوارث الحكم في أقوى دولة في العالم.

صحيح أن أوباما أجج العواطف في كافة أنحاء العالم بالنظر لملابسات فوزه بالرئاسة الأميركية رغم لونه وأصوله المسلمة، إلا أن هناك جانبا آخر شد الناس في كل أنحاء العالم لحدث اختيار أوباما رئيسا. ذلك أن الولايات المتحدة انحدرت بشكل غير مسبوق إلى هاوية سحيقة وفي كل الاتجاهات.

فقد تحولت الولايات المتحدة إلى دولة حرب يقودها رئيس حرب، تشن الحروب (الاستباقية) في كل مكان وتشيع جوا من الإرهاب والعنف، أدى إلى انتشار التوتر والاضطراب في أرجاء العالم وبشكل غير مألوف حتى في أعوام الحرب الباردة. فالولايات المتحدة تحولت، تحت قيادة جورج دبليو بوش، إلى مصدر تهديد للأسرة الدولية وخطر داهم لا يمكن التنبؤ به، نتيجة تسلط رئيس جاهل متعصب تحيط به مجموعة لديها من

الدهاء والمكر والخبث بمقدار ما يمتلك هو من عجز وقصور فكري وعقلي فضلا عن أي قدرة على الخيال والتأمل اللازمين لرؤساء الدول.

كان هناك إحساس عميق بالخلاص والاطمئنان والأمن مع الإعلان عن فوز أوباما وغياب بوش ومحافظيه الجدد. وهو إحساس كان يستوطن كل سكان العالم ويعتمل في قلوبهم وعقولهم بسبب انحسار الخطر والتهديد الذي كانت تمثله إدارة بوش على كل دولة بل وعلى كل فرد كان يمكن أن يتهم بالإرهلب ببساطة فيعتقل أو يغيب بعيدا. الإحساس بالأمن وغياب الخوف كان السبب الأكثر أهمية لمظاهر الفرح التي أحاطت بانتخاب أوباما، وليس فقط لأصوله أو لونه أو كونه أول رئيس يأتي من خارج السياق التقليدي للرؤساء الأميركيين.

ولعل أكبر إنجاز حققته الانتخابات الأميركية ونتائجها بفوز أوباما، هو إزاحة حالة الخوف التي سيطرت على مشاعر الملايين خلال أعوام بوش السوداء، تلك التي شهدوا فيها انفلات القوة الأعظم من أي وازع يردعها أو يقف في طريق انفلاتها، وبما تسبب في احتلال أفغانستان والعراق وأسر وسجن مئات الألوف وتغييب وقتل أكثر من مليون وإشاعة الرعب والإرهاب وكل ما هو خارج عن القوانين والأعراف الدولية.

لطالما كانت الولايات المتحدة دولة تسعى للهيمنة والتوسع والتراكم الإمبريالي وتقف إلى جانب الطغاة ونظم الاستبداد، فضلا عن وقوفها إلى جانب إسرائيل وضد المصالح العربية والإسلامية. وبالعموم فقد كانت توجهات الولايات المتحدة سيئة دائما، قدر تعلق الأمر بنا، إلا أن بوش وفريقه، انتقل بتلك التوجهات من السيء إلى الأسوأ وإلى حد التطرف المنفلت من أي ضوابط.



واليوم، ومع انتخاب أوباما،يمكن الولايات المتحدة أن تعود لتوجهاتها السيئة وتتوقف عن توجهات بوش الأكثر سوءً، وهو ما يعد إنجازا يمكن أن يحققه أوباما، الذي ورث تركة ثقيلة جدا من بوش، يمكن أن تحد كثيرا من خياراته، هذا إذا صدقت نوايا الإصلاح. وإلا فالسيء يبقى أفضل من الأسوأ.

الانحدار نحو الهاوية

إن فترة حكم جورج دبليو بوش لم تكن مجرد فترة أخرى من فترات الرئاسة الأميركية التي تتوالى على الحكم في الولايات، المتحدة، بل كانت تطورا غير مألوف في السياسات الخارجية وتلك الداخلية.

أمران صبغا فترة حكم بوش في أعوامها الثمانية. الأمر الأول تمكن المحافظين الجدد من الهيمنة الكلية على مراكز صنع القرار في واشنطن، بعد انتشارهم المحكم في كل أركان الإدارة ومفاصلها الحساسة، بفعل استراتيجية تسلل واختراق طالت معظم مرافق العاصمة السياسية الحيوية،واستغرقت فترة زمنية طويلة تخللت عهودا جمهورية وأخرى ديمقراطية،من الجمهوري رونالد ريغان في الثمانينات إلى جورج بوش الأبن مرورا ببوش الأب والديمقراطي بيل كلينتون.

أما الأمر الثاني فهو هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ التي فتحت الأبواب مشرعة أمام تنفيذ خطط ورؤى المحافظين الجدد وتنزيلها على أرض الواقع من



موقع الحكم والقرار ومن خلال القوة المسلحة العارية والمطلقة للولايات المتحدة الأميركية التي بلغت وقتذاك مرحلة الذروة الإمبراطورية بلا منازع.

ما بعد الحرب الباردة

وفي الحقيقة فأن النزوع لإثبات الانفراد الأميركي وقيادة العالم بالوسائل العسكرية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة،ربما يكون تأخر بعض الشيء لأسباب ذاتية أميركية وليست موضوعية خارجية.

فمن الناحية الموضوعية كان العالم الذي خرج من الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي والسقوط الرمزي بالغ الدلالة لجدار برلين،قد أقر بشكل شبه كامل بتفوق الولايات المتحدة وتربعها على عرش القيادة العالمية بلا ند أو مكافئ حتى لو كان هذا الند من حلفاء أميركا الأوروبيين.

الولايات المتحدة التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة لم تجد نفسها مضطرة لاستخدام القوة العسكرية الخارجية على نحو واسع خصوصا في سنوات العقد التسعيني من القرن المنصرم. وباستثناء حالات قليلة خاضت فيها الولايات المتحدة حروب (محدودة) في هاييتي والصومال والبوسنة إضافة لحرب الخليج الثانية(الكويت)،فأن مستوى التدخل العسكري في الخارج بقي منخفضا بشكل عام.

وفي الواقع فقد كان هناك أكثر من سبب وراء هذا الانكفاء. فمن جهة كانت الولايات المتحدة حصلت على ما يشبه الإقرار الطوعي العالمي بقيادتها كقوة عظمى وحيدة على المستوى العالمي.إقرار أملته الحاجة إلى حقبة جديدة من الاستقرار والازدهار.

ومن جهة أخرى فقد كان لغياب العدو السوفيتي وعدم تبلور عدو جديد يأخذ مكانه،أهمية استثنائية في ضبط السلوك الأميركي. ذلك أن وجود عدو معروف ومحدد في إطار إجماع نظري داخل دوائر المؤسسة الأميركية،يعد مسألة على جانب كبير من الأهمية.

إن وجود العدو يعتبر الركيزة الأساسية في تطوير الإستراتيجية الدفاعية والأمنية إضافة لاستراتيجية بقية أركان ما يعرف بالمؤسسة الأميركية. وحتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت بعض مراكز البحث الأميركية بالتبشير،وإن بطريقة ملتوية،بظهور عدو جديد يمكن أن يحل محل العدو السوفيتي. وكان هذا العدو الجديد هو العدو الإسلامي الذي كان يوصف بالتطرف فالأصولية قبل أن يتحول للإرهاب في شكله الأخير،إلا أن هذا العدو (الإسلام) الذي ابتدعه العقل الإستراتيجي الأميركي كضرورة (وطنية) أميركية،باعتباره العدو الجديد للقيم الغربية الديمقراطية والليبرالية،لم يكن مجسدا في كيان سياسي أو دولة أو حتى حركة محددة بمكان أو تشكيل. كما أن العالم الإسلامي ودوله المتفرقة لم تكن ترقى لوضع تعتبر معه عدوا موصوفا للولايات المتحدة.

وإضافة لهذا الواقع الدولي الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه،فأن انتهاء الحرب الباردة أقنع القادة الأميركيين بضرورة انصراف الموارد الأميركية إلى بناء الاقتصاد والإنفاق على المتطلبات الداخلية التي تحتاج إلى الكثير خصوصا مع انتهاء الحرب الباردة.

جورج بوش الأب

كان بوش الأب،الذي عاصرت إدارته الانهيار السوفيتي،وخروج الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة الباقية،غير ميال لتضخيم صورة ذلك الانهيار أو

نهاية الحرب الباردة بالطريقة التي انتهت بها،رغم تاريخية تلك الأحداث،أو الاحتفال بها كما يحتفل المنتصرون،ذلك" أن بوش كان حريصا،لخيبة الكثير من اليمينيين الكبيرة،على تقليص حجم الحدث كمناسبة رمزية إلى الحدود الدنيا...إضافة إلى ذلك أن بوش كان يقيم وزنا كبيرا للعلاقات الشخصية،وكان قد بدأ ينسج علاقة كهذه مع (الرئيس السوفيتي) ميخائيل غورباتشوف فبات،على ما يبدو،عازفا عن القيام بها من شأنه أن يؤدي إلى جعل الأمور أكثر تعقيدا وصعوبة بالنسبة إلى حليفه الجديد. فقد كان من شأن إكثار بوش من الاحتفال أن يزيد من هشاشة أوضاع غورباتشوف والشخصيات الأكثر نزوعا للديمقراطية في الاتحاد السوفيتي."(١)

وفضلا عن هذا فأن بوش كان من بقايا جيل من القادة الأميركيين يعي بعمق ما أحدثته الحرب الفيتنامية من أضرار ملموسة على الداخل الأميركي. إدراكا شكل لبوش الأب رادعا داخليا من الاندفاع في حروب غير ضرورية أو مكلفة. وحتى الحرب الثلاثينية التي شنت على العراق عام ١٩٩١،وأعلن فيها بوش انبثاق نظام دولي جديد على أساس تحالفات واسعة تقودها الولايات المتحدة،فقد بدت حربا (محافظة) كان طابعها الأبرز الحذر من التورط المباشر مع عدو مجهول- العراق- لا تعرف عنه الدوائر الاستخبارية الأميركية الكثير" إلى درجة أن جميع البعثات الدبلوماسية،ومن ضمنها السفارة الأميركية

---

(١) ديفيد هالبرشتام،حرب في زمن السلم،بوش،كلينتون،والجنرالات،ترجمة فاضل جتكر(الرياض: مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى،٢٠٠٣)،صفحة ١٠.

(في بغداد) كانت تفتقر إلى معرفة حقيقية وعميقة بالحكام والمحكومين على حد سواء."(٢)

هذا الوضع هو الذي دعا بوش الأب لعدم الاستجابة لإغراءات عبور الحدود العراقية بعد الانتهاء من حرب الكويت رغم تدمير الكثير من القدرات العسكرية العراقية. يومها تحقق توافق رسمي في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع على ضرورة التوقف عن مواصلة الحرب البرية وإفساح المجال لوسائل أخرى لاستكمال المهمة في إطار التعامل مع العراق(٣).

بيل كلينتون

---

(٢) جوناثان راندل،أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها،ترجمة فادي حمود(بيروت: دار النهار،١٩٩٧)،ص ١١٣. يورد راندل في كتابه المهم الذي يبحث تطور المسألة الكردية وخفاياها في العراق،اقتباسا من كتاب روبرت كابلان،يتحدث فيه السفير الأميركي في بغداد-وقتذاك- ديفيد نيوتمان بصراحة عن حدود معرفة السفارة الأميركية بما يجري في العراق بالقول" كنا نعمل وفقا لحدسنا،لم يكن لدينا سوى مصادر قليلة جدا لذلك لم نكن نعرف ماذا يجري فعلا في البلاد،ولم يكن هناك من حولنا سوى الشائعات،وما كنا نسميه ب"سوق التلغراف". راندل،المصدر نفسه،ص ٣١-٣٢.

(٣) بذل رئيس الأركان- في ذلك الوقت- كولن باول جهودا استثنائية لوقف الحرب ورفض المجازفة بعبور الحدود لداخل العراق. باول العسكري المحترف والذي خاض غمار تجربة فيتنام يدرك جيدا حقيقة الصعوبات التي كان القوات الأميركية ستواجهها داخل العراق. باول،الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في إدارة بوش الأبن،كان أكثر المتحفظين على غزو العراق،رغم دوره في الترويج للحرب أثناء عرضه لصور قيل إنها مختبرات للأسلحة الكيمياوية،والتي اعتذر عنها باول لاحقا.

ولم يتغير هذا الوضع مع مجيء الديمقراطي بيل كلنتون الذي انتهج سياسة خارجية تقوم على استخدام ما يسمى ب"القوة الناعمة" التي تتوسل أكثر من طريقة لفرض القيادة الأميركية في العالم وليس بالضرورة استخدام القوة العسكرية المجردة أو اعتماد الحرب نهجا وحيدا للسياسة الخارجية.إدارة كلينتون قررت،عدا استثناءات محددة،الانصراف للشأن الداخلي الأميركي ومعالجة أمور الاقتصاد وهو توجه بدأ أثناء حملة الانتخابات الرئاسية للحزب الديمقراطي وجسدتها شعارات حملة كلينتون التي ركزت على الاقتصاد، وبشكل أثبت أنه أكثر أهمية من كل الشعارات التي توسل بها بوش الأب إعادة انتخابه وفشل فيها فشلا ذريعا.

وباستثناء العراق الذي جسد استمرارية السياسة الخارجية بين العهدين الجمهوري والديمقراطي،والتدخل المثير للجدل في البوسنة،فأن الديمقراطيين أثناء رئاسة كلينتون توجهوا للاقتصاد بشكل مباشر وقاربوا نجاحات وقتذاك نتج عنها توفير فائض مالي يقارب التريليون دولار تسلمته إدارة بوش الأب رغم أن المحللين الاقتصاديين يعتبرون أن السياسات الاقتصادية لعهد كلينتون دشنت المقدمات الأولى للانهيار الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة الآن بسبب إطلاق الاقتصاد من أي قيود أو ضوابط يمكن معها التحكم بالمسيرة دون فساد.

الانقلاب: بوش الأبن والمحافظون الجدد

كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١ إيذانا بتحول تاريخي عميق في الولايات المتحدة. فقد تمت مهاجمة القوة العظمى الوحيدة في العالم في عقر دارها.

ولم يكن هذا الهجوم عملية محدودة أو معزولة،بل كان نوعا من الحرب التي استهدفت رموز القوة الأميركية،حين هاجمت طائرات أميركية مختطفة نيويورك وواشنطن لتصيب عصب المال والقوة الأميركية معا،وتصيب معه العقل الجمعي الأميركي الذي وقف مذهولا لما جرى.

يومها اعتبر المحافظون الجدد أن هذه هي فرصتهم التاريخية في إعادة توجيه دفة القيادة للإمبراطورية الأميركية في هذا القرن.

إذ كانت جماعة المحافظين الجدد تنتظر أي فرصة للخروج من النمط التقليدي الذي ميز إدارتا بوش الأب وكلينتون وطبعهما بطابع أكثر تحفظا نحو الميل لتحقيق القيادة الأميركية في العالم عن طريق الوسائل والقوة العسكرية.وكانت هجمات سبتمبر،من وجهة نظر المحافظين الجدد،الفرصة التي ستمكن الولايات المتحدة من تحقيق مشروعها الإمبراطوري الذي صاغته عقولهم طيلة فترة زمنية قديمة تسبق بكثير انتهاء الحرب الباردة.

كانت الهجمات هبة ثمينة للمحافظين الجدد،فهذا الحدث" حول جورج بوش من رئيس وصل إلى البيت الأبيض بالمصادفة– قرار المحكمة العليا بفارق صوت واحد فقط– إلى قيصر أميركي،وأصبح الرئيس جورج بوش أداة تنفيذ سياسة المحافظين الجدد المبنية على "العمل الانفرادي" والانتشار الدائم للقوات العسكرية إضافة إلى "الحرب

الوقائية ". ولولا أحداث الحادي عشر من سبتمبر لكانت الحرب والتعبئة العسكرية من المحال"(٤).

كان اليوم التالي للهجمات هو اليوم الذي ضلت الولايات المتحدة فيه طريقها وغابت بسببه عن مسارها التاريخي. فالهجمات لم تصب برجي التجارة والبنتاغون فقط،بل أصابت الديمقراطية الأميركية بالصميم وأحدثت تحولا عميقا يصعب الرجوع عنه لفترة طويلة قادمة. "شكلت الأيام التي تلت ١١ أيلول/ سبتمبر الحيز الحاسم الذي تطابق فيه مطلب صناع السياسة الكبار في صياغة رد ملموس على حالة طارئة قومية مع منظور تفكير المحافظين الجدد الذي تكون في نحو اثنتي عشر سنة"(٥).

وإذا كان هذا هو حال صناع القرار فأن عموم الناس بدت عليهم مظاهر غير مألوفة " كان سائقو السيارات يزينون سياراتهم بالإعلام الأميركية والجيران يجتمعون معا لمساعدة بعضهم البعض. وولد الخوف الجماعي والاشمئزاز من الهجمات العنيفة جمهورا أميركيا مستعدا لدعم رد قوي يعتمده زعماؤهم"(٦).

وعلى العموم جاء رد إدارة بوش سريعا وفي اتجاهين. تمثل الأول في فرض ترتيبات أمنية داخلية لم تكن معهودة للأميركيين من قبل ولكنها بدت مفهومة أو يمكن

---

(٤) مايكل كولينز بايير،كهنة الحرب الكبار،نقله إلى العربية عبد اللطيف أبو البصل (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٦)،ص ٣٤-٣٥.

(٥) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك،التفرد الأميركي المحافظون الجدد والنظام العالمي،ترجمة عمر الأيوبي(بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٥)،ص ٢٦٥.

(٦) هالبر وكلارك،المصدر السابق،ص ١٨٩.



تفهمها من غالبية الأميركيين باعتبار أن ما جرى غير مسبوق وأنه يفترض أن يواجه بإجراءات أمنية غير مسبوقة أيضا.

وبدون الدخول في تفاصيل ما جرى في الداخل الأميركي،إلا أن نظرة للإجراءات التي قامت بها إدارة بوش والمحافظين الجدد على صعيد الحريات الشخصية- وهي الحريات التي تفاخر بها الولايات المتحدة العالم كله- والرقابة وجو الخوف الذي فرض نفسه على الأميركيين بأشكال متعددة كالإبلاغ الكاذب عن متفجرات أو مواد مشبوهة إلى إلغاء رحلات طائرات داخلية أو إعادة مسارها وصولا إلى الاحتجاز والتحقيق بدون توجيه تهم،فضلا عن عدد آخر من الإجراءات الغريبة عن الحياة الأميركية بحجة مكافحة الإرهاب، فأن هذه كلها تشي بالتغييرات الكبيرة التي سهدها المجتمع الأميركي في أعقاب الهجمات." لقد خول الرئيس بوش وكالة الأمن القومي سرا مراقبة والتنصت على مقادير هائلة من المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية وأشكال المرور الأخرى عبر الإنترنت داخل الولايات المتحدة،وذلك بحثا عن دلائل محتملة على نشاط إرهابي،من دون مذكرات تفتيش أو أية قوانين جديدة من شأنها السماح بمثل هذا الرصد الاستخباراتي المحلي(٧).

---

[٧] جيمس ريزن،حالة حرب،ترجمة سامي الكعكي(بيروت:دار الكتاب العربي،٢٠٠٦) ص٥٧.
تطرقت عدد من الكتب الأميركية إلى حالة العصاب الجماعي ومظاهر الخوف التي كانت تنتاب الأميركيين بسبب الإجراءات الأمنية. فالألوان الأمنية التي كانت مثبتة على لوحات خاصة في الشوارع والمطارات،كانت تتبدل فجأة لتتحول من الأخضر إلى البرتقالي أو الأحمر ،بدون سبب معقول.

وبدا مع كل هذه الترتيبات الأمنية أن رد المحافظين الجدد على الهجمات كان في شقه الأول انقلابا داخليا على القواعد والقيم الأميركية ذاتها باعتبار أن هذه القيم تمثل عوائق أمام تحقيق أقصى قدر ممكن من الانطلاق في تحقيق الرؤية الإمبراطورية ورسم معالم القرن الأميركي الجديد.

أما الرد الثاني- والأهم- فقد تمثل في انتهاج الولايات المتحدة نهجا عسكريا يقوم في شقه الأول على مطاردة المسؤولين عن الهجمات ومن يؤويهم،ثم الانطلاق ثانيا لإعادة (ترتيب) الأوضاع في مناطق حيوية للإستراتيجية القومية الأميركية. وبدأت الحرب على أفغانستان باعتبارها حاضنة القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن بإجماع داخلي على المستويين الرسمي والشعبي باستثناء نفر قليل من معارضي الحرب.

ورغم أن الحرب على أفغانستان لم تستمر طويلا حيث أدت إلى انهيار حكم طالبان،إلا أن قراءة تحليلية لتلك الحرب تؤكد أنها كانت حربا افتتاحية ومدخلا يراد به تهيأة العقل الأميركي لقبول منطق الحرب المفتوحة لتحقيق أجندة كانت نهاياتها المفتوحة أيضا تخفى حتى على مسؤولين كثر من الجهاز البيروقراطي للحكومة في واشنطن(٨).

وهكذا بدأ العمل في مطبخ المحافظين الجدد على تهيئة العقول والقلوب في حملة شملت كامل أركان المؤسسة الميركية الرسمية وغير الرسمية-باستثناءات محدودة- من أجل الانطلاق نحو الغايات الحقيقية للفريق الحاكم في واشنطن.

فخلال فترة قصيرة و" قبل أيام من الذكرى الثانية لهجمات ١١ أيلول/ سبتمبر،كشف استطلاع للرأي أجرته صحيفة "واشنطن بوست" أن سبعة من

(٨) راجع بتوسع هالبر وكلارك :التفرد الأميركي المحافظون الجدد والنظام العالمي.



أصل تسعة أميركيين يعتقدون أن صدام حسين شارك بصورة مباشرة في الهجمات الإرهابية"(٩).

ويقول المصدر ذاته " لقد كان "-خطاب" المحافظين الجدد فعالا بصرف النظر عن المصطلح المستخدم لوصفه،ففجأة صار العراق يمثل خطرا داهما على أميركا. لا شك في أنه يحق لكل حكومة أن تسوق سياستها،ويدرك كل سياسي ودبلوماسي وصحفي أن العرض الماكر للسياسة ضروري لكسب تأييد الرأي العام.. إن الحرب على صدام حسين كما قدمت إلى الأميركيين تجاوزت المكر والدهاء. فقد ربط المحافظون الجدد في واشنطن أجندتهم الموجودة مسبقا(الهجوم على العراق)بحدث منفصل(هجمات١١ أيلول/ سبتمبر) وخلقوا بالتالي واقعا جديدا تماما،وذلك شبيه بوصل عربات قطار بقاطرة يقومون بقيادتها سرا،وكان لهذه العملية أثر كبير في استيعاب حلفاء وهيئات حكومية بأكملها عن طريق الخداع،كما أنها علقت ا-لحكمة المألوفة في كل أنحاء الكيان الأميركي. لقد تلاعبوا بالقدرة المؤسسية التي تمنحها مناصبهم لهم لجذب الراي العام الأميركي إلى ما يمكن وصفه بأنه عصاب مصطنع يدعم النموذج الذي وضعوه لتغيير النظام في الشرق الأوسط"(١٠).

سياسات التضليل

أوردنا كل هذا لمعرفة المدى الذي ذهبت إليه إدارة بوش الأبن في حملة التضليل التي استهدفت شعبها من أجل تسويق سياسات "إمبراطورية وإمبريالية" وليس سياسات أمن قومي أو مصالح قومية مجردة لم تغب يوما عن الإطار الإستراتيجي الذي

---

(٩) هالبر وكلارك،التفرد الأميركي،ص ٢٦٠.

(١٠) هالبر وكلارك،التفرد الأميركي،ص ٢٦٢-٣٦.

يتحرك فيه كل الرؤساء الأميركيين قبل بوش. " كانت الحرب على الإرهاب وما تبعها مباشرة من احتمالات الحرب على العراق،الفرصة المتاحة للدولة لزيادة ما لديها من قوة...وأسكتت كل الانتقادات ووصمت بأنها بعيدة عن الإخلاص للوطن،والعدو الشرير القابع في الخارج بات القوة الكبرى التي من خلالها يتم ترويض الأشرار في الداخل"(١١).

وكانت البداية مع حرب العراق عام ٢٠٠٣ التي كان أمل المحافظين الجدد معقودا فيها على جعل بلاد الرافدين القاعدة والمنطلق لإحداث تغييرات كبرى في ما أطلقت عليه الإدارة الأميركية "الشرق الأوسط الكبير" وباعتماد سياسة " الفوضى الخلاقة " الخطيرة التي تقوم على عملية تفكيك ما هو قائم وإطلاق كل النزعات المكبوتة طائفية أو عرقية أو انفصالية وإعادة ترتيبها من جديد في إطار جديد برعاية إسرائيلية في إطار الشرق الأوسط الكبير آنف الذكر.

غير أن مشروع المحافظين الجدد في العراق واجه أول إخفاقاته مع تعثر الاحتلال واندلاع المقاومة العراقية واكتشاف حجم التعقيدات التي ينطوي عليها العراق خصوصا مع تزايد الجدل حول من يتحمل مسؤولية الفشل في التخطيط لليوم التالي للغزو والذي تطور ليطال رؤوسا كبيرة خططت للغزو والاحتلال مثل بول وولفوتيز وريتشارد بيرل وآخرين.

---

(١١) ديفيد هارفي،الأمبريالية الجديدة،ترجمة وليد شحادة(بيروت: دار الحوار الثقافي،٢٠٠٤)،ص ٢٧.

ومع استمرار التدهور في العراق واستحالة تحقيق انتصار عسكري هناك،ولجوء جيش الاحتلال لكل ما لا يمكن تصوره من وسائل قمع وإرهاب بحق العراقيين من أجل تغيير اتجاه الأحداث،برزت فضيحة السجون الأميركية التي اصطلح على تسميتها بفضيحة "سجن أبو غريب" في اختزال لما تمارسه قوات الاحتلال بحق العراقيين في العشرات من سجونها المعلنة والسرية والتي طالت مئات ألوف العراقيين كأسلوب لتجفيف منابع المقاومة والحد من قدرتها على تأطير العراقيين في صفوفها.

لم يكن احتلال العراق ليمثل مشكلة للأميركيين الذين ضللتهم ماكينة دعاية المحافظين الجدد وروعتهم صدمة هجمات سبتمبر،بل لم يكن كثير من الأميركيين يعرف حقيقة ما يجري في العراق المحتل بعد أن استوعبت وزارة الدفاع الأميركية دروس حرب فيتنام جيدا وانتهجت نهجا إعلاميا يقوم على فلترة ما يصل من معلومات أو أخبار عن العراق بشكل دقيق ومحسوب. كما أن كثيرا من الأميركيين لم يكونوا مبالين باحتلال العراق حتى بعد انكشاف الحقائق عن كذب مزاعم امتلاكه أسلحة دمار شامل وتحول تلك المزاعم لأخرى عن علاقة العراق بالقاعدة،قبل التحول النهائي لموضوع نشر الديمقراطية هناك.

لم يكن في وارد كثير من الأميركيين مساءلة إدارة بوش عن كذبها بخصوص الأسلحة المزعومة أو نتائج الغزو والاحتلال والتي تمثلت في تدمير دولة العراق وانتهاك سيادته وتمزيق النسيج الاجتماعي وصولا لانهيار المجتمع العراقي،وتجلى هذا التجاهل الشعبي الأميركي في إعادة انتخاب بوش لفترة رئاسة ثانية عام ٢٠٠٤،ليتمكن والمحافظون الجدد من استكمال المهمة.

بين الأب والابن:المعضلة العراقية

غير أن تعثر الاحتلال وزيادة خسائر قواته واتساع رقعة المقاومة وانتقالها من المبادرة إلى الاحتراف وانكشاف ضعف الإدارة الأميركية عن اجتراح معجزة تكرس الاحتلال أو تنهي مقاومته،أدى إلى بروز تململ في أوساط الأميركيين بدأ يتسع شيئا فشيئا ليتحول إلى موجة انتقاد فمعارضة لاستمرار الحرب باعتبارها حربا خاسرة بلا معنى. هذا التحول في المزاج الشعبي الأميركي لم يكن- كله- تعاطفا مع العراقيين بل احتجاجا على الخسائر الكبيرة التي بدأت تؤثر على الأميركيين داخليا.

مثل العراق عقدة مستحكمة لم يستطع بوش الأب إنهائها تماما فمضى ليسلمها إلى بيل كلينتون قبل أن ينقلها الأخير لبوش الأبن. ورغم أن بوش الأب حقق شيئا ما في الحرب على العراق حين استطاع إخراج قواته من الكويت في "حرب الخليج الثانية "،إلا أن هنالك أمران مهمان برزا أثناء حرب الأب القصيرة تلك،يستحسن الإشارة لهما في إطار فهم الرأي العام الأميركي،لاحقا،من حرب الأبن على العراق غزو واحتلالا . ويقول "هالبرشتام" لقد "تمثلت المفارقة الساخرة لحرب الخليج(الثانية) بأنها نجحت مؤقتا في تغيير الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال القومي وتحويله إلى قوة اعتزاز بقوتنا العسكرية المتجلية حديثا بعد أن كان متركزا على نوع من القلق المتنامي حول الاقتصاد"(١٢).

(١٢) ديفيد هالبرشتام،حرب في زمن السلم،ص ١٩.

ويضيف "هالبرشتام" قائلا" إن حرب الخليج لم تستطع أن تطمس الاستياء العميق السائد في البلاد،خصوصا إزاء الوضع الاقتصادي،إلا بصورة مؤقتة،فالمشكلة الاقتصادية كانت المشكلة الجديدة رقم واحد،أما المشكلة رقم اثنان فتمثلت،رغم الاستقبال الحار والحماسي للوحدات العائدة،بحقيقة أن حرب الخليج نفسها لم تدم إلا قليلا...أنها كانت،في حقيقة الأمر،حربا بلا أصداء حقيقية. فالقتال البري الفعلي لم يدم إلا أربعة أيام،وقد تم خوضه بجيش نخبوي محترف مما جعله لا يمس إلا القليل من الأسر الأميركية نسبيا. بالنسبة إلى الجزء الأكبر من البلاد لم تكن تلك إلا نوعا من الحرب الافتراضية حربا لم يشارك فيها ولم يضح في سبيل كسبها إلا القليل،وحين انتهت فقد انتهت دون أن تترك إلا القليل من الآثار"(١٣).

هذا الاقتباس يفيدنا في عقد مقارنة بين ذلك الشعور السريع بالفرح الذي أبداه الأميركيون بانتصار جيشهم في حرب الخليج الثانية من جهة وقصر مدة الحرب من جهة أخرى،والموقف الذي وقفه الرأي العام الأميركي من بوش الأب- رغم ذلك- بعدم تجديد انتخابه كعقاب على الوضع الاقتصادي الذي تردى أكثر فأكثر إبان فترة حكمه.ولنا أن نتصور،تبعا لما ذكر أعلاه،كيف سيكون موقف الرأي العام الأميركي من بوش الأبن والجمهوريين في الانتخابات التي أوصلت أوباما والدمقراطيين للحكم في العام ٢٠٠٨،في ضوء ما حصل في العراق.

فبالمقارنة مع حرب بوش الأب فقد تصاعدت خسائر الجيش الأميركي بعد احتلال العراق وظهر ما يشبه الإجماع في أوساط المحللين العسكريين والإستراتيجيين

---

(١٣) ديفيد هالبرشتام،المصدر السابق،ص١٩- ٢٠ .

باستحالة تحقيق انتصار عسكري أو كسب الحرب عسكريا. كما أنه وبالمقارنة بقصر الحرب التي خاضها بوش الأب،فأن حرب الأبن استمرت طويلا،ورغم تعثرها منذ مراحلها الأولى،إلا أن إصرار إدارة بوش على الاستمرار فيها أدى إلى انفضاض الرأي العام عنها. وإذا كانت حرب الأب لم تترك إلا القليل من الخسائر البشرية،فأن حرب الأبن نتج عنها الكثير الكثير من الخسائر وإلى المدى الذي أطاح بهيبة جيش الولايات المتحدة وهيبة سلاحه التي تحتفظ بقوة ردع نفسية خاصة بها.

الأميركيون رفضوا انتخاب بوش الأب رغم انتصاره في الحرب على العراق وقلة خسائر جيشه وسرعة إنهاء الحرب،لفشل برنامجه الاقتصادي،فهل سيقبل الأميركيون بمكافأة بوش الأبن على فشل الحرب والخسائر الهائلة في عديد القوات الأميركية والتي فاقت - حتى بالتقديرات الرسمية التي هي ليست محل إجماع - خسائر هجمات سبتمبر/ أيلول. والأدهى من كل ذلك هو هذا التدهور الاقتصادي الذي تعيشه الولايات المتحدة والذي ساهمت حرب العراق في تفاقمه بشكل كبير. نقل جهاد الخازن عن خبير الاقتصاد الأميركي والحائز على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١ جوزف شتغلتز " تقديره نفقات الحرب على العراق بستة تريليونات دولار من دون الفائدة،فالسنة انتهت بأزمة اقتصادية عالمية رفعت عجز الموازنة الأميركية تريليونات أخرى"(١٤). وكانت تقديرات شتغلتز وزميلته لندا بلمز المحاضرة في جامعة هارفارد،عن تكاليف حرب العراق وأفغانستان،قد قدرت بثلاثة تريليونات دولار.

(١٤) جهاد الخازن،عيون وآذان،الحياة، الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

وإضافة لهذه التريليونات الضائعة والتي ساهمت بوقوع الانهيار المالي،فأن هناك الآثار النفسية السلبية على الأميركيين،خصوصا الجنود والتي ساهمت بقوة- بين عوامل أخرى – في تراجع الأميركيين عن دعم الجمهوريين. وكانت أول بوادر هذا التحول في التصويت للديمقراطيين في الانتخابات النصفية التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦،كما أدت الآن إلى إسقاط المرشح الرئاسي الجمهوري جون ماكين باعتباره استمرارا لإدارة بوش،والتصويت للمرشح الديمقراطي باراك أوباما.

كان تراجع الاقتصاد الأميركي والذي عززه الإنفاق المفتوح على حرب العراق،قد دفع للتساؤل "إذا سقطت الإمبراطورية السوفيتية من الإجهاد الشديد الذي أصاب اقتصادها بسبب سباق التسلح،فهل تعمل الولايات المتحدة من خلال سعيها الدؤوب الأعمى لضمان هيمنتها العسكرية على تقويض الأسس الاقتصادية لقوتها تلك؟..لا سيما وأن العجز المالي في الميزانية الفدرالية في تزايد مستمر،والأزمات التي تعاني منها ميزانيات الدولة والأجهزة المحلية أخذت تؤثر في مجالات الخدمة العامة"(١٥).

سجل من الخطايا

لم تكن الحرب على العراق وأفغانستان وما خلفته من آثار هي السلبية الوحيدة التي لازمت إدارة بوش. فقد كانت هناك العديد من السلبيات على الصعيدين الداخلي والخارجي. إذ كان الإعلان عن فضيحة سجن أبو غريب صدمة للأميركيين الذين لم

---

(١٥) ديفيد هارفي،الإمبريالية الجديدة،ص٨٧.

يكونوا يتوقعون أن تقوم بلادهم بهذا النوع من الممارسات. كما أن هذه الفضيحة جاءت وسط ضجيج إدارة بوش بشأن (تحرير) العراق ونقل الديمقراطية إليه. وإضافة لهذا بدأت فضائح سجن قاعدة غوانتانامو بالظهور والانكشاف لتؤكد على نهج في التعذيب لم يكن مقصورا على ممارسات (أفراد) فقط،كما زعمت الإدارة،بل كشفت أيضا أن التعذيب وانتزاع المعلومات كان سياسة منهجية تمارس بتعليمات من أعلى المسؤولين في وزارة الدفاع.

وتبين لاحقا أن الإدارة ووكالات استخباراتها متورطة بما هو أبعد من أبو غريب وغوانتانامو،إذ كشف أن وكالات الاستخبارات الأميركية تدير سجونا سرية في عدد من البلدان العربية والإسلامية إضافة للأوروبية،وأن طائرات تابعة للمخابرات الأميركية كانت تقوم سرا بنقل سجناء بل وتمارس عليهم صنوفا من التعذيب في أماكن سرية أو فيما صار يعرف بالسجون الطائرة. ولا يزال مصير آلاف السجناء والمخطوفين وأغلبهم من العرب والمسلمين،مجهولا في ظل ممارسات سرية انحطت بالولايات المتحدة لمرتبة دولة قمعية من دول العالم الثالث.

إزاء هذا الوضع بدأت صورة الولايات المتحدة الخارجية تتدهور بشكل غير مسبوق كما ازدادت عزلتها واعتبرتها قطاعات من الرأي العام الأوروبي- فضلا عن العربي والإسلامي- دولة خارجة على القانون لاقتران ممارساتها بشن حروب غير مشروعة إضافة لانتهاجها التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. وأصبح بوش- الذي أعلن نفسه بأنه رئيس حرب- الشخصية الأكثر ازدراء في أوروبا وبقية العالم وهو أمر انسحب على سمعة الولايات المتحدة ومكانتها الدولية. وبدأت أعراض فيتنام،التي عزلت الولايات المتحدة عن العالم وحطت من سمعتها وأساءت إلى مكانتها،بالظهور



ولكن بشكل أقوى لخروج الأمر عن مجرد حرب وحشية- كما كان الأمر في فيتنام- ولكن لارتباط سلوك هذه الإدارة بمجموعة المحافظين الجدد الذين سلطت عليهم الأضواء باعتبارهم المسؤولين عن الإيولوجية التي تتحكم ليس فقط بسياسة الولايات المتحدة بل برئيسها الذي لا يعرف عنه الذكاء أو الخبرة في الشؤون الخارجية.

تورط إدارة بوش بحربين مدمرتين لا سبيل للخروج منهما وازدياد عزلة الولايات المتحدة رافقه تطور آخر ذات دلالات مهمة. ففي هذه الأعوام التي سجلت غياب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وغوانتانامو والسجون السرية،بدأت قوى أخرى بالبروز كجزء من استحقاقات صعودها التدريجي الذي تحكمه سنن الارتقاء،وقوى أخرى عادت بعد أن انتهت من ترتيب أوضاعها الداخلية،كما هو شأن روسيا التي استأنفت مسيرتها كقوة كبرى خصوصا في أعقاب تولي رئيسها القوي فلاديمير بوتين مقاليد الحكم،ناهيك عن الصين التي تمثل صداعا دائما للولايات المتحدة. وهو تطور من شأنه أن يؤثر على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم.

وإذا كانت هذه هي سمعة الولايات المتحدة خارجيا،فأن الأميركيين- الذين كوتهم نار الحرب على العراق – قد بدأوا بالتململ نتيجة التقصير الواضح في سلوك الإدارة إزاء الوضع الداخلي بعد أن رهنت نفسها لحربين مدمرتين وحرب أوسع أطلقوا عليها "الحرب على الإرهاب". وليست مأساة إعصار كاترينا وما كشفت عنه من قصور فاضح للقوة الأعظم في عقر دارها،إلا أحد مظاهر تراجع تأييد الأميركيين لإدارة بوش.

وبدأ مسلسل الفضائح بالظهور مع الكشف عن برنامج واسع تديره إدارة بوش يقوم على التنصت الداخلي على الأميركيين ومراقبة هواتفهم وبريدهم الإلكتروني وأمور أخرى،بدون إذن قضائي،في بلد يفترض فيه أنه يقدس الشؤون الخاصة ويجرم التجسس

عليها. وسبق هذا قيام الإدارة بالتحقيق مع من تشاء من المشتبه بكونهم من (الإرهابيين) أو ممن يقدمون الدعم ل (الإرهاب) وسجنهم لفترات قد تطول بدون توجيه أي تهمة لهم.

على أن قاصمة الظهر كانت في الانهيار المالي الذي ضرب مؤسسات مالية تمثل قلب الراسمالية الأميركية وجوهرتها الفريدة،وتطور هذا الانهيار لكي يتحول إلى إعصار مالي بدأ رياحه العاتية تضرب المرتكزات الاقتصادية وتتحول تدريجيا لكساد طويل أضحى معه ملايين الأميركيين بلا عمل وقسم منهم بلا مساكن وسط مخاوف من المجهول.

هذه التطورات وغيرها كثير مما حدث في ظل إدارة بوش،أذهلت الأميركيين وجعلتهم يفكرون لأول مرة،ربما،بمآلات بلادهم ومصيرها والتي تصنف بأنها القوة الأعظم الوحيدة في العالم،والتي حولتها سنوات بوش العجاف إلى بلد منكوب بالحروب وفضائح التعذيب والعزلة الدولية وانحطاط السمعة والقصور الداخلي وفساد الشركات وبيوت المال- رغم أن هذا يعود لسنوات طويلة قبل تولي إدارة بوش الحكم- ومن ثم انهيار مالي قد يتبعه انهيار اقتصادي قد يؤدي لتغيير ما يسمى " نمط الحياة الأميركي" الذي يعتبره الأميركيون عصب تفردهم في العالم.(١٦)

انتخاب أوباما

(١٦) ديفيد هارفي،الإمبريالية الجديدة،ص ٢٦-٢٧.

مع انطلاق الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية كانت حظوظ إدارة بوش الجمهورية في أدنى مستوياتها ومع اقتراب الحملة من نهاياتها كان الأميركيون قد حزموا أمرهم بضرورة التغيير. وأشارت استطلاعات الرأي إلى تخوف غير مسبوق للأميركيين من استمرار الوضع الحالي" وقبل يوم واحد من الانتخابات- الإثنين ٣ من نوفمبر- أظهر آخر استطلاع لمؤسسة غالوب أن ٨٦٪ من الأمريكيين غير راضين عن الوضع الحالي لأمتهم، أو بعبارة أخرى يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ "(١٧).

وتعبيرا عن التوق للتغيير الذي جعله أوباما عنوان حملته،فقد سارع الأميركيون للمشاركة في انتخابات اعتبرت حاسمة. فقد" شارك في الانتخابات حوالي ٦٦٪ من الناخبين الأمريكيين، وهي أعلى نسبة شهدتها الانتخابات الأمريكية منذ عام ١٩٠٨، متقدمة بذلك على انتخابات ١٩٦٠ التي بلغت فيها نسبة المشاركة ٦٣.١٪. في حين بلغت نسبة المشاركة عام ٢٠٠٤، حوالي ٥٥.٣ ٪.(١٨)

كان نجاح أوباما تحصيل حاصل لوضع يريد الأميركيون الخروج منه ورأوا في المرشح الديمقراطي السبيل الوحيد لذلك. صحيح أن أوباما كان أسود أو (مختلط) وصحيح أيضا أن التوجه لاختيار رئيس أسود يعد سابقة في الولايات المتحدة،إلا أن الإشكالات التي خلقتها إدارة بوش من جهة،وظهور جيل أميركي أقل تأثرا بالمسألة العنصرية من الأجيال السابقة،أدت بالأميركيين للتفكير بما لا يمكن التفكير به من قبل. فقد كان يمكن للناخب الأميركي أن يصوت لصالح هيلاري كلينتون وهي أحد أبرز

---

(١٧) تقرير واشنطن،٨ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٨.
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1108

(١٨) تقرير واشنطن،نفس المصدر

قيادات الحزب الديمقراطي والمنافس الرئيس لأوباما على ترشيح الحزب،كما أنها عضو في مجلس الشيوخ وزوجة رئيس سابق يثق به الأميركيون بالنسبة لبوش على الأقل،إلا ان تغليب أوباما يدلل على أن الأميركيين بحاجة ماسة للتغيير وأنهم قد فقدوا الثقة بكل القيادات الموجودة بعد أن تأكد لهم مدى الانحطاط الذي أصاب سمعة ومكانة بلادهم.

المبحث الثاني: حدود التغيير

كان انتصار أوباما واحدا من الانتصارات غير المسبوقة في التاريخ الأميركي،ليس لرمزيته فقط كون أوباما (أسود) أو من أصول إفريقية مسلمة،ولكن والأهم من ذلك أنه يأتي في موعده تماما كالمخلص المنتظر. فقد تدنت أميركا تحت إدارة بوش لمرحلة الحضيض،وضربتها الأعاصير من كل صوب. ولا يتذكر الأميركيون- رغم اختلاف الأجيال- حقبة أسوأ من هذه الحقبة بما فيها حقبة الحرب الفيتنامية بكوابيسها السوداء. ولا يمكن تفسير كل هذه الحماسة في انتخاب هذا الشاب الأسود قليل التجربة السياسية- دخل واشنطن عام ٢٠٠٤- إلا بوجود رغبة حقيقية في التغيير والتغيير الجذري.



فالبلاد تعيش حربان لا يعرف أحد كيفية الخروج منهما،وأسوأ من ذلك حجم التراجع على صعيد الإنجاز في تلك الحربين بالنسبة للجيش الأميركي الذي حشرته قيادته في آتونهما من غير أن تقدما له حبل الإنقاذ. صحيح أن البنتاغون أعلن في تسعينيات القرن الماضي عن وضع الاستعدادت لتمكين الجيش الأميركي من خوض حربين في وقت واحد،إلا أن المقصود بالحربين في عرف مخططي البنتاغون الحربان النظاميتان التي يمكن خوضهما ضد جيشان نظاميان وفي إطار حرب تقليدية معروفة. ولم يكن أفضل القادة العسكريين الأميركيين يتصور أن إدارة المحافظين الجدد سترمي بالجيش الأميركي في آتون أشرس حربين من حروب العصابات التي لا يمكن أبدا لجيش نظامي أن يخوضهما فضلا عن أن يحقق الانتصار فيهما مهما كان تفوقه في مجال التقنية العسكرية التي تميز الجيش الأميركي عن سواه من الجيوش.

كما أن البلاد تعيش هاجس الانهيار الاقتصادي الذي لا يعرف أحد قاعه أو مداه فضلا عن المدة التي يمكن أن يستغرقها قبل أن يعود إلى وضعه السابق إذا عاد. وهو انهيار يعني الكثير للولايات المتحدة التي تتفوق بقوتها الاقتصادية على العالم وليس بأي قوة أخرى لأن الاقتصاد الأميركي يوفر الدعم اللازم لسباق التسلح وتطوير القدرات العسكرية التي تحقق السبق العسكري في الردع والحرب كما حصل مع الاتحاد السوفيتي السابق وسواه.

وإذا كان ما تقدم صورة لواقع التركة التي سينوء بحملها أوباما،فأنها أيضا قد تشكل حدودا للتغيير الممكن الذي رفعه أوباما شعارا وتلقفه الأميركيون أملا. فتركة بوش الثقيلة التي يتوجب معالجتها قد تقلل من قدر التفاؤل بإمكانية إحداث تغيير

حقيقي. ورغم أن التغيير سيقع حتما،لأنه ضرورة لأي رئيس جديد من شأنه أن يضع بصماته على إنجازات يجب أن يحققها في فترته الرئاسية،إلا أن الأمر الأكثر أهمية هنا هو الاتفاق على معنى التغيير ومداه. فما هو التغيير الذي ستطاله يد الإدارة الجديدة وما الذي ستبقيه،وفي أي المجالات،وهل هو في مجال السياسة الخارجية أم الشأن الداخلي خصوصا في الجانب الاقتصادي،وأسئلة كثيرة سيستمر طرحها على إدارة يتوجب عليها ترتيب أولوياتها كي تواجه مشكلات لا حصر لها.

هذه الأسئلة قد يصعب الإجابة عنها على وجه اليقين،خصوصا أن أوباما لم يتسلم مهامه بعد،إلا أن هناك حقائق ومؤشرات قد تعطينا فكرة عما يمكن توقعه من الإدارة الجديدة.

حقائق

فمن الحقائق الجديرة بالاهتمام حقيقة أن الرئيس الأميركي- أي رئيس- ليس إلا رئيسا لإدارة تستند في حكمها لمؤسسة أكبر تصنع الرؤساء وتشكل الإطار الإستراتيجي لمنهجهم في الحكم. ومهما كانت شعبية الرئيس في الولايات المتحدة،فأنه يتوجب عليه التعامل مع هذه الحقيقة بقدر كاف من الجدية والالتزام ويفهم بالتالي حاجات "المؤسسة التي تمثل المصالح القومية للولايات المتحدة ويعمل من ثم على تعزيزها وصيانتها ولكن بطريقته الخاصة ووفق أسلوبه في الحكم وقدراته القيادية. وهذه ليست نظرية مؤامرة ولكنها تدخل في صلب التركيبة المعقدة للنظام السياسي الأميركي بإطاره الأشمل.

معروف على نطاق واسع أن الولايات المتحدة محكومة بما يعرف ب" المجمع الصناعي العسكري"(١٩). وفي الحقيقة فأن هذا المجمع ليس صناعيا عسكريا فحسب- وإن كان هذا التوصيف أكثر انسجاما مع صورة الولايات المتحدة وطبيعتها- وإنما هو خماسي التركيب (بنتاغون) يشير إلى الأذرع الخمس لهيكل المؤسسة الأميركية التي تحرك الأحداث وتصنعها في الولايات المتحدة وخارجها كذلك.

فإضافة إلى الأذرع العسكرية والصناعية يوجد هناك الذراع المالي المتمثل في "وول ستريت" العنوان الأبرز للرأسمالية الأميركية وعصب حياتها الذي تقوم عليه أذرع المؤسسة الأخرى. كما أن هناك ذراع مراكز البحث التي تشكل عقل القادة والساسة والمشرعين وتشكل كذلك منهجية التفكير السائدة في أي إدارة بكل مستوياتها وداخل كل المؤسسات الحكومية والخاصة وصولا للجامعات التي تتأثر بهذه المراكز وتؤثر فيها أيضا برفدها بالباحثين والخبراء. هذه المراكز ترسم الإستراتيجيات الحاكمة لأي إدارة في إطار

---

(١٩) هناك الكثير جدا من الدراسات التي تناولت دور وأهمية المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة باعتباره المحرك الحقيقي للتوجهات الأميركية وصنع القرارات داخليا وخارجيا. يمكن مراجعة بعضها على سبيل المثال:

Hartung، William D. "Eisenhower's Warning: The Military-Industrial Complex Forty Years Later." *World Policy Journal* 18، no. 1 (Spring 2001).

Johnson، Chalmers *The Sorrows of Empire: Militarism، Secrecy، and the End of the Republic*، New York: Metropolitan Books، 2004

Kurth، James. "Military-Industrial Complex." In *The Oxford Companion to American Military History*، ed. John Whiteclay Chambers II، 440-42. Oxford & New York: Oxford University Press، 1999.

Nelson، Lars-Erik. "Military-Industrial Man." In *New York Review of Books* 47، no. 20 (Dec. 21، 2000): 6.

محدد من التوجهات والرؤى والتي تتحول بدورها إلى سياسات مدعومة بقوة الدبلوماسية الأميركية أو القوة المسلحة(٢٠).

يلي ذلك ذراع الإعلام الذي يتولى تسويق أطروحات مراكز البحث وبثها في الرأي العام،أو الترويج لسياسات محددة أو شن الحملات الإعلامية وتمهيد الطريق لقبول الرأي العام الأميركي- أو الرأي العام العالمي خارج الولايات المتحدة- لسياسات ستنتهجها الإدارة. وهذا الدور الخطير لشبكة الإعلام الأميركي المعقدة دعا كثير من الباحثين لتناول مكان الإعلام وطبيعة علاقته بالسياسة الخارجية الأميركية(٢١). فلم يكن الإعلام الأميركي بعيدا عن توجهات أي إدارة،كما لم يضع نفسه في موضع المعارضة لها إلا في فترات محدودة وبعد خروج السياسات عن مسارها الأصلي، كما حدث في فيتنام، بل العكس هو الصحيح،فالإعلام الأميركي- والرصين منه على وجه الخصوص كصحيفة نيويورك تايمز الأكثر نفوذا والواشنطن بوست وغيرها كثير- روج لمزاعم وجود أسلحة دمار شامل في العراق،وبشكل كثيف ومتكرر وإلى المدى الذي جعل الرأي العام يتقبل تلك المزاعم باعتبارها حقائق لا يرقى إليها الشك. طبعا لا يعني هذا أن

---

(٢٠) دونالد أبلسون،هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الطبعة الأولى،٢٠٠٧) ص١٧،٩٨.

(٢١) يتذكر الجميع دور الإعلام الأميركي- والرصين منه على وجه الخصوص كصحيفة نيويورك تايمز الأكثر نفوذا والواشنطن بوست وغيرها كثير- في الترويج لمزاعم وجود أسلحة دمار شامل في العراق،بشكل مستمر وإلى المدى الذي جعل الرأي العام يتقبل تلك المزاعم باعتبارها حقائق لا يرقى إليها الشك.

الإعلام يعمل هناك بالطريقة التي تعمل بها ميديا العالم الثالث. كلا ولكن هناك استثناءات يمكن فهما في نطاق محدد. فيتنام والعراق واليسار المعارض للحرب

ساعد على كل هذا طبيعة المجتمع الأميركي الذي يتعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها حقائق مقدسة لا يرقى إليها الشك،والأخطر من هذا قبول المواطن الأميركي لغالبية ما تنقله وسائل الإعلام كمسلمات، وقبوله كذلك للطريقة التي تنقل بها تلك الوسائل الأخبار والمواقف من الدول والقضايا والأشخاص. وعموم الأميركيين لا يقرأون الشأن السياسي بعمق ويفضلون تفويض شأنه لغيرهم من رجال السياسة والإعلام والخبراء.

الإشارة إلى هذه الحقيقة حري به أن يضعنا في صورة الواقع الذي لا يواجه الرئيس فقط بل الواقع الذي يمكن أن يصنع الرئيس كذلك. فالرئيس- أي رئيس- يبدأ من المؤسسات الأصغر التابعة للمؤسسة الأم،ابتداء من حزبه ومصادر التمويل والإعلام مرورا بمراكز البحث التي يعطيه خبراؤها التوجهات التي تحكم رؤيته في القضايا الإستراتيجية وأسلوب تناوله لها- ضمن رؤية تتفق بالطبع مع توجهات حزبه- ومن خلال مستشاريه الذين يلتحقون بحملته الانتخابية أو إدارته،إما من مراكز البحث أو باعتبارهم مسؤولين سابقين أو عسكريين خارج الخدمة،وهكذا تتوالى عملية صنع الرئيس وتكوين خياراته- خصوصا في المجال الخارجي- باعتبار أن هذه مجالات تحتاج لخبراء ورجال سياسة،فيما يترك له فسحة من الاجتهاد تتعلق بالسياسات الداخلية.

أوباما لا يشذ عن هذه القاعدة بالطبع،وهو وإن توفرت له قاعدة انتخابية واسعة وتفويض كبير فضلا عن حصوله على تبرعات كثيرة بطرق مبتكرة من أفراد ومجموعات

شعبية،إلا أن هذا كله لا يمكن أن يصنع له إطارا من الاستقلال عن المحيط الذي يتنفس فيه. فأوباما – وكما قيل- يبقى ابن المؤسسة التي وفرت له الإطار المناسب للنمو وبلوغ ما بلغ. ومهما بلغت قوة وشجاعة المرشح- الرئيس فأنه لا ينشد الانفصال عن الأمر الواقع أو على الأقل بشكله المتخيل عند الآخرين.

ومن الحقائق الأخرى بالنسبة لأي رئيس جديد إدراكه أنه لا يصنع السياسة،خصوصا في مجالها الخارجي،بل هو يواصل عمل من سبقوه،وإن بطريقته الخاصة وبالمعطيات التي تتوفر له لحظة تسلمه الحكم. الإدارات الأميركية تعتمد التأسيس على ما سبق وليس التأسيس على الجديد بخلاف ما هو طارئ. وبكلمة أخرى فأن الإرث الذي يتسلمه أي رئيس هو إرث يمثل سياسة تم اعتمادها وفقا لأسس إستراتيجية المصالح القومية الأميركية وتراث أميركي من الخطط والرؤى والإستراتيجيات الذي تشكل من خلال تراكم طويل الأجل وعبر عهود جمهورية أو ديمقراطية. وبطبيعة الحال فأن هناك استثناءات يمكن معها (تصحيح) مسار ما أو تعديله أو تلوينه بعيدا عن الأسود والأبيض،ولكن كل هذا لا يرقى لإلغاء سياسة قائمة أو متفق عليها في الإطار الإستراتيجي.

فالسياسات الإستراتيجية إزاء موضوعات كالعراق والنفط وإسرائيل وروسيا والصين والعالم الإسلامي والمنطقة العربية وآسيا والعديد من المجالات،لا ينظر إليها على أنها سياسة إدارة بعينها،بل هي سياسة أميركية ثابتة يمكن أن تخضع للمراجعة أو التخفيف المؤقت أو التشدد إلخ. وبهذا الاعتبار فكل سياسة خارجية تعتبر إنجازا أميركيا تراكميا ينبغي التأسيس عليه ومواصلته بذات الطرق أو بطرق أخرى تتفق وأولويات

الإدارة المعنية وظرفها السياسي والدولي. ويعود سبب ذلك إلى أن معالم السياسة الخارجية يرسمها في العادة خبراء واستراتيجيون ومراكز بحث تتوسل (رؤية استراتيجية) لقضية ما وتحيطها من كل جوانبها بما يتلاءم مع إستراتيجية المصالح القومية الأميركية.

العراق،مثلا،يدخل- وفقا للإستراتيجية القومية الأميركية- في إطار السياسات التراكمية التي تتوالى عدد من الإدارات على نهجها دون تغيير يذكر، إلا تغييرات تنسجم مع معطيات جديدة تزيد أو تنقص أو تذهب في إطار من التشدد أو الاعتدال، ولكن في إطار من خط التراكم الثابت الذي يحقق الأفق الإستراتيجي.

فمنذ إدارة رونالد ريغان- التي كان لها سياسة عراقية دقيقة وحساسة بسبب تعقيدات الحرب العراقية الإيرانية وغموض الموقف الإستراتيجي في الخليج، بسبب الاندفاعة الثورية الإيرانية وإمكانية خروجها عن الحدود المرسومة والمسموح بها وقتذاك، فضلا عن دقة وحساسية الوضع العراقي الداخلي وغير ذلك- وانتقال تلك السياسة إلى بوش الأب ثم بوش الأبن مرورا بإدارة كلينتون،لم تتغير سياسة الولايات المتحدة العراقية ، بل اعتبرت سياسة دولة لا سياسة عهد أو إدارة(٢٢).

هل هذا هو المقصود بالقول إن "الولايات المتحدة دولة مؤسسات" كما يشار لها دائما عند تغير رئيس ما أو وصول آخر في واشنطن؟ ربما نعم وربما لا، إذا كان المقصود الإشارة إلى الكونغرس والمؤسسات الدستورية أوالقضائية أو ماشابه ذلك رغم أهمية هذه المؤسسات. وعلى أي حال فسوف يتم التطرق في مكان آخر من هذه الورقة إلى إمكانية

---

(٢٢) ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان،محرران،العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية،ترجمة اسماعيل عبد الحكم(القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر٢٠٠٢)،ص٥١.

تغير سياسة واشنطن العراقية في عهد أوباما أو ثباتها على ذات النهج الذي ورثته عن إدارة بوش الأبن.

مؤشرات

وإذا كان ما تقدم هو الإطار الموضوعي الذي يحيط بالرئيس،وهو هنا أوباما،فأن الإطار الذاتي،أو طبيعة اختيار الرئيس الجديد لطاقمه الحكومي هو الذي سيترجم توجهات الإدارة.

وإذا كان ما تقدم هو محاولة لتلمس بعض الحقائق التي قد تعطينا فكرة عما يمكن أن يكونه عهد أوباما،فأن هناك مؤشرات قد تساعد أيضا على معرفة حجم التغيير الذي يمكن أن يتحقق في عهده. وأبرز هذه المؤشرات يتمثل في طاقمه الحكومي الذي اختاره ليشكل أركان إدارته ويعمل معه على تحقيق برنامج التغيير الذي ينتظره الكثير.

فشخصيات هذا الطاقم تشير بالفعل لحدود التغيير الممكنة في عهد الرئيس الجديد. إذ اختار أوباما شخصيات قوية ومؤثرة وكثير منها ذو خبرة واسعة،إلا أنها كذلك شخصيات يمكن أن ترسم حدودا للرئيس أو تكبح اندفاعته التي ترجمتها حملته الانتخابية. ورغم ما يقال عن تمتع أوباما بشخصية قوية أو كاريزما قيادية،إلا أن اختياره لفريق قوي جدا ذا اتجاهات معروفة لتشكل فريق سياسته الخارجية،يعني أيضا أن الرئيس قد اختار نهج الاتفاق والبراغماتية دون النظر إلى الاختلافات الإيدولوجية في رسم السياسات.

وكان من أبرز التعيينات المناصب الثلاثة الأولى في السياسة الخارجية وهم وزراء الخارجية والدفاع ومستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي. فوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون تعتبر في مواقفها أقرب لليمين الديمقراطي حيث أيدت قرار غزو العراق وتحتفظ بموقف صارم من القضية الفلسطينية ناهيك عن تأييدها لإسرائيل بلا حدود.

واعتبر الكثيرمن المحللين أن تعيين هيلاري كلينتون بهذا المنصب يعد،بشكل ما،استمرارا للسياسة الخارجية ولكن بقفازات مخملية تتناسب مع أسلوب "القوة الناعمة " التي يتوقع الكثير من المحللين عودة الولايات المتحدة لها بعد استدارة بوش الأبن نحو القوة العارية المجردة كسبيل للسياسة الخارجية.

فكلينتون سوف لن تواجه تعقيدات تذكر في سعيها لاستعادة دور وزير الخارجية الأسبق في عهد بوش الأب "جيمس بيكر" حين رسم خطوط تحالفات مهمة استعانت بها الولايات المتحدة في الحرب على العراق عام ١٩٩١ ،وفي إدارة سياسة خارجية لسنوات ما بعد حقبة الحرب الباردة. ويقينا فأن أوباما سيكون مشغولا كثيرا باستعادة دور الولايات المتحدة وإخراجها من عزلتها الحالية عبر تمتين التحالفات الأوروبية وتقوية تلك الآسيوية من أجل مواجهة تعقيدات الوضع في أفغانستان التي يمكن أن تكون حرب الرئيس باراك أوباما الخاصة.

أما على صعيد وزارة الدفاع فأنه ومن خلال الإبقاء على الوزير الحالي روبرت غيتس فأن أوباما أبان بالفعل عن طبيعة النهج الذي سينهجه في العراق ووضع بهذا التعيين حدودا لوعوده الانتخابية النتي تتعلق باحتلال بلاد الرافدين. كما أن الإبقاء على غيتس وزيرا للدفاع يعد مؤشرا على إبقاء الزخم العسكري الأميركي في فترة الحرب التي

تعيشها الولايات المتحدة والتي لا يعرف أحد حدودها أو مدياتها،ويدلل بأوضح صورة على نهج الاستمرارية(٢٣).

وفي الحقيقة فأن وزارة الدفاع يمكن أن تكون المحك لسياسات أوباما وإدارته الجديدة إزاء العراق. فهذه الوزارة التي انطلق منها مخطط الحرب والغزو والاحتلال بل والكثير من فضائح الإدارة فيها بعد،ليس فقط لطبيعتها كوزارة دفاع،بل لتمترس كبار الصقور من دعاة الحرب من المحافظين الجدد وكبار منظريها في أروقتها،خصوصا مجلس سياسة الدفاع الذي كتب قصة غزو واحتلال العراق من ألفها إلى يائها برئاسة ريتشارد بيرل وبول وولفويتز ودوغلاس فيث إضافة لآخرين. فهذه الوزارة " قد ملئت بموظفين تم استقدامهم من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وهو معهد مرتبط بمنظمة إيباك إحدى أبرز منظمات اللوبي الإسرائيلي في واشنطن". في عهد بوش الأبن(٢٤).

وزير الدفاع غيتس اختاره بوش لشغل المنصب. وهو يتمتع بعلاقات وفاق كامل مع قادة الحرب الميدانيين في العراق وأفغانستان. ويعتبر غيتس صلة الوصل بين أولئك القادة والبيت الأبيض في وقت بالغ الحرج بالنسبة لواشنطن.

---

(٢٣) Bill Gertz، " Obama wants Bush war team to stay"،
http://www.washingtontimes.com/news/2008/dec/23/exclusive-obama-wants-bush-war-team-stay، December 23، 2008.

(٢٤) مايكل كولينز بايبر،كهنة الحرب الكبار،ترجمة عبد الطيف أبو البصل(الرياض،مكتبة العبيكان،٢٠٠٦)،ص٥٤



غيتس الذي يتحفظ على سياسة سحب القوت بموجب جدول زمني محدد كما اقترحها أوباما،يمثل أحد أضلاع مثلث يتمتع بأهمية استثائية حاليا في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان العامة. والضلعان الآخران هما قائد القيادة المركزية الأميركية وقائد القوات الأميركية السابق في العراق الجنرال ديفيد بترايوس،إضافة للقائد الحالي للقوات الأميركية في العراق الجنرال راى اوديرنو.

ويتعين على أوباما أن يحافظ على علاقات طيبة للغاية مع كل من بترايوس وأوديرنو- بسبب الحاجة لهما في كل من أفغانستان والعراق- وقد فعل من خلال الإبقاء على غيتس. أوباما يسعى للتركيز على أفغانستان باعتبارها "الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب" ويعتقد أنها المكان الذي بدات منه الحرب والمكان الذي يجب أن تنتهي فيه أيضا. ومن أجل هذا فهو يحتاج إلى خبرات وقدرات بترايوس الذي أصبح واحدا من ألمع الجنرالات في واشنطن وأكثرهم نجومية حتى على صعيد المستقبل السياسي باعتباره قد حقق في العراق ما عجز سواه عن تحقيقه.

ومن جانبه فأن بترايوس سيعارض أي انسحاب(غير مسؤول) من العراق لأنه سيطيح بـ(المنجزات) الهشة- منجزات بترايوس نفسه- التي تحققت. هذا التعارض بين الاستراتيجيتين- استراتيجية أوباما وبترايوس في العراق- قد يحسمها نزول أوباما عند رغبة بترايوس لحاجة الرئيس إليه في أفغانستان من جهة ولحذر أوباما من الدخول في مواجهة مع شخصية عسكرية بوزن بترايوس من جهة أخرى.وعند هذه النقطة فأن تفسير كلمة انسحاب "مسؤول" سيكون واحدا من التسويات بين الإدارة الجديدة والقيادات العسكرية.

وإضافة للجنرالات الذين مر ذكرهم فأن رئيس الأركان الأدميرال مايك مولن يعارض هو الآخر أي انسحاب من العراق يتضمن جدولا زمنيا محددا وفق ما يريد أوباما. وعلى العموم فأن تجارب سابقة تشير إلى انسحاب الرئيس من أي مواجهة مع جنرالات الجيش عندما يتعلق الأمر بوضع القوات في زمن الحرب. وقبل أوباما ، فقد فشل الرئيس جون كينيدي في تحدي قياداته العسكرية في إتمام انسحاب مبكر من فيتنام(٢٥).

وبخصوص وزارة الدفاع فأن الأمر لا يتعلق فقط بالعراق رغم أهمية المسألة العراقية،ولكنه يتعلق أيضا بتحليل عهد أوباما وما يمكن أن يتأسس عليه من تغيير أو استمرارية. فقد أعلن غيتس مؤخرا أنه تبلغ رسميا بموافقة الإدارة الجديدة على السماح لكثير من موظفي وزارة الدفاع الحاليين بالبقاء في مناصبهم والاستمرار بعملهم.

وزارة الدفاع وأنصار اللوبي الإسرائيلي الذي استوطن في أروقتها،سيكون مؤشرا آخر على حجم التغيير الذي يمكن توقعه من إدارة أوباما. " في المستويات الدنيا من وزارة الدفاع نجد مكتب الشؤون الإسرائيلية ومكتب الشؤون السورية/ اللبنانية،قد ملئت بموظفين تم استقدامهم من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وهو معهد مرتبط بمنظمة إيباك إحدى أبرز منظمات اللوبي الإسرائيلي في واشنطن"(٢٦). والاقتباس

---

(٢٥) "JFK Episode Suggests Obama's Iraq Plan at Risk"، http://www.antiwar.com/porter/?articleid=13830

(٢٦) كولينز ، ٥٤

الأخير يوضح نوعية الموظفين الذين ستوطنون وزارة الدفاع والخارجية والأمن القومي ومدى تأثيرهم الخفي أو المعلن.

أما إسناد رئاسة مجلس الأمن القومي إلى القائد السابق لحلف الأطلسي الجنرال جيمس جونز فأنه مؤشر آخر إلى محدودية التغيير المتوقع من إدارة أوباما. فجنرال المارينز المشهور" بشخصيته القيادية القوية وحضوره المتميز إضافة إلى قدرات خطابية عالية لاتخلو من صراحة شديدة قد تثير التذمر أحيانا "، تم استبعاده من وزارة الدفاع في عهد الوزير السابق دونالد رامسفيلد بسبب معارضته لخطط ما بعد الحرب على العراق،حيث اعتبر أن تلك الخطط غير كافية لاحتواء الموقف هناك وطالب بتغييرها ما استدعى إبعاده ليكون قائدا لحلف الأطلسي في أوروبا.

كما أن جونز يرتبط بالملف العراقي في أدق مفاصله ، حيث تولى في التسعينيات قيادة مهام الإغاثة الأميركية في شمال العراق، أثناء اعتبار التحالف الأميركي الغربي المنطقة الكردية في شمال العراق محمية أميركية بريطانية ومنطقة محظورة على القوات العراقية. جونز أيضا ترأس عام ٢٠٠٧ لجنة من كبار السياسيين والعسكريين سميت باسمه أوصى فيها بتقليل حجم القوات الأميركية في العراق في محاولة لتغيير صورتها كقوة احتلال.

ليس هذا فقط بل أن جونز انتدب عام ٢٠٠٧ ليعمل مع الجنرال كيث دايتون في" بناء وتأهيل الاجهزة الامنية الفلسطينية" والتي كانت– لجنة دايتون– أحد صواعق تفجير الموقف بين حركتي فتح وحماس(٢٧).

---

(٢٧) John Barry،Dan Ephron and Richard Wolffe،The General's "

كلمة أخيرة عن أوباما الرئيس لعلها توضح الصورة. فهو دخل إلى مجلس الشيوخ الأميركي عام ٢٠٠٤ عن ولاية ألينوي. ووفقا للمحللين فأن هذا الشاب لا يعرف العاصمة واشنطن قبل هذا التاريخ. وهذا الكلام يعني الكثير لأن واشنطن ليست كأي مكان آخر،لأنها مستودع الأسرار وأوكار جماعات اللوبي والضغط إضافة لمراكز البحث والمنظمات السياسية والإعلامية التي تمنح مزايا ثمينة للمتعاملين معها والعكس صحيح. وواشنطن بهذا المفهوم تعتبر غابة- وهي كذلك من حيث شراسة المعارك السياسية والمكائد التي تدور في أرجائها- كما أنها صندوق من الأسرار والمجاهيل للغريب عنها.

كما أن أوباما،وإضافة لنقص خبرته السياسية،فهو،وكما أسلفنا،أسود يقود الولايات المتحدة الأميركية لأول مرة وبما يعد سابقة في تاريخ بلاد مارست التمييز العنصري لفترة طويلة من الزمن. وإزاء هذه الحالة كيف سيتصرف أوباما من الناحية النفسية وما هي طبيعة استجابته لهذا الوضع الجديد؟. يمكن للمرء أن يجادل بالقول إن أوباما شق طريقه بقوة الانتخاب والتفويض الواسع وأنه شخصية تتمتع بقدرات كبيرة تمكنت معها من فرض حضوره الشخصي والذاتي وبما يحقق الفوز من ثنايا الفرصة التي برزت في هذا الوقت العصيب. وأن أوباما تاليا ليس مدينا لأحد بكفاحه الذي بدأ منذ فترة ليست قصيرة وهو الشاب الذي درس في أرقى الجامعات الأميركية. صحيح؟ نعم

Newsweek issue dated Dec ، Marching Orders" http://www.newsweek.com/id/171269.،2008،8



صحيح وكل هذا صحيح؛ غير أنه يبقى على أوباما أن يستحضر الأمور التالية أثناء مزاولة عمله كرئيس لأكبر وأخطر دولة في العالم :

- أوباما أسود وسط أغلبية بيضاء..

- شاب لا يتمتع بالكفاءة والخبرة السياسية اللازمة للعمل في أخطر منصب على وجه الأرض...

- يتولى قيادة سفينة أصابها العطب في خضم بحر متلاطم الأمواج وأعاصير عاتية لا تكاد تختفي حتى تأتي من جديد وبقوة أكبر،خصوصا المشكلة الاقتصادية المتعاظمة.

- يستجمع كل العزم الموجود في نفسه وروحه من أجل إنقاذ السفينة التي يقودها،خصوصا بعد أن تسلم دفة القيادة فيها وسط هذا الخضم. وسيكون آخر شيء يفكر فيه أوباما أن يسجل التاريخ أنه الرئيس الذي سقطت فيه الولايات المتحدة ولم يتمكن من الحفاظ عليها من الانحدار.

- كل هذا سيدفع أوباما لإثبات حرص- غير متكلف بالضرورة – على إعادة وتعزيز قوة الولايات المتحدة وإعادة عقارب الساعة للوراء من أجل استعادة الانفراد الأميركي بقيادة العالم. وكل هذا يعني المزيد من المواجهات الدموية والرهيبة مع المقاومين للمشروع الإمبراطوري الإمبريالي؛ لأن سمعة الولايات المتحدة باتت على المحك وأكثر ما يفكر به السياسيون الأميركيون هو الكيفية التي ينظر بها العالم - أو أجزاء محددة منه كمنطقتنا العربية – إلى أميركا وهيبتها ومقدار قوة الردع التي تتوفر عليها.

- يقود القوات المسلحة الأميركية وهي قوات أصاب روحها المعنوية والنفسية انحطاط كبير كما استنزفت قوتها المادية حربان غير تقليديتين لم يكن الجيش مستعدا لمواجهتها أبدا،ما أدى إلى سقوط كل من هيبة القوات الأميركية وهيبة سلاحها الذي يتمتع بقوة الردع من بعيد.

- في خطاب إعلان انتصاره بالرئاسة شدد أوباما على "الحلم الأميركي" الذي أتاح لرجل أسود من أصول مسلمة وغير معروف على نطاق واسع،أن يصل إلى المنصب الأول في الولايات المتحدة. لم يكن أوباما يكذب أو يبالغ بل هو يتكلم بإيمان بهذا الحلم؛ وهو ما يعني أنه سيقاتل بمرارة من أجل البلاد التي منحته ما هو فيه الآن. وبكلمة فأن الشعور الوطني أو الإيمان بالحتميات الأميركية المقدسة،سيكون عند أوباما الرئيس أقوى وأعلى بكثير من غيره من السياسيين الأميركيين،وهذا بذاته يحمل الكثير من الدلالات.

- الملاحظ في اختيار أوباما لفريق إدارته،أنه ضم نخبة من كبار الشخصيات أو مجموعة من "الطراز الثقيل" كما سماهم هنري كيسنجر. وبالفعل فقد ضم فريقه مجموعة من القدرات القوية والكفوءة وذات التجربة الطويلة ممن تقلدوا مناصب حساسة أو كانوا قريبين جدا من مركز صنع القرار. وأوباما إذ يدرك ذلك إنما يريد أمران.

- الأول التعويض عن قلة خبرته السياسية وإعطاء إدارته قدر كبير من الهيبة والقوة. أما الثاني فأنه يدرك أن الظرف الذي تمر به الولايات المتحدة عصيب وصعب ويحتاج للكثير من الطاقات غير الحزبية أو الإيديولوجية وبالتالي فأن ضم هذا العدد الكبير من القدرات السياسية من مختلف الألوان الحزبية إدارته إنما بمثابة إعلان عن كون هذه الإدارة حكومة وحدة وطنية أو حتى حكومة إنقاذ وطني.

- وأخيرا فأن اختيار أوباما لهذا العدد من القيادات الأكثر كفاءة وتجربة وسبق سياسي وعسكري وأمني ودفاعي من الرئيس نفسه وضمهم كمعاونين ومستشارين ووزراء لا يعني ببساطة أنه اختارهم ليكونوا أندادا له في إدارة البلاد..

- فمستشار الأمن القومي الجنرال جيمس جونز،مثلا،يحمل خبرة أربعين عام من العمل العسكري والسياسي والأمني وواحد من أقوى الشخصيات وأكثرهم جرأة وصراحة(أي مواجهة) في واشنطن،والذي يتربع على مكتب يبعد أمتار فقط من مكتب أوباما الرئيس... أوباما لم يأتي بهؤلاء كي يناكفهم أو يناكفوه أو يخوض معهم جولات جدال أو مماحكات سياسية أو يستشيرهم ثم يختار الاتجاه المعاكس.. كلا بل هو انسجام التراكم الإمبريالي- وإن بأساليب أخرى- لإنقاذ السفينة الأميركية وبما يعني الإبقاء على كل مرتكزات القوة أينما كانت أو تحققت سواء في عهد البوشين أو غيرهم.

- قد يمثل أوباما أملا للأميركيين، ولكنه ليس كذلك بالنسبة لنا إلا بالمقدار الذي يقلل فيه من تطرف الإدارة السابقة، التي خرجت- في عهد بوش- عن خط الولايات المتحدة السيء-بالنسبة لنا- إلى الأسوأ. فهل يعيد أوباما قاطرة الولايات المتحدة إلى خطها السيء من وضعها الأسوأ الحالي.

- وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس،عبرت، في تصريح لافت قبل أن تغادر منصبها،عن اعتقادها بأن أوباما لا يملك أي خيار سوى مواصلة الكثير من سياسات بوش الخارجية(٢٨).

القضية العراقية بعد انتخاب أوباما

تركة بوش الثقيلة

(٢٨) Daniel Dombey in Washington" Rice: Obama to follow Bush foreign policy" ،Published: December 21 ،2008 http://www.ft.com/cms/s/0/99a2e8b6-cfa7-11dd-abf9-000077b07658.html?nclick_check=1

بذلت إدارة بوش المنصرفة كل جهد ممكن من أجل التوصل لاتفاق أطلق عليه اسم "الاتفاق الأمني" والذي جاء في ثنايا ما يعرف ب "اتفاقية الإطار الإستراتيجي" التي (تنظم) العلاقة بين دولة الاحتلال من جهة ومشروعها السياسي في العراق المعروف باسم "العملية السياسية" وحكومتها في بغداد.

جهود إدارة بوش في توقيع الاتفاق،رغم تأكد رحيلها،جاء لأسباب عديدة. فبوش يريد التوصل لاتفاق يحقق به شيئا ما يعد بمثابة إنجاز لإدارته التي تستطيع أن تفخر بأنها وضعت يدها على مستقبل العراق ومستقبل الاحتلال فيه لفترة زمنية غير محددة. ومن جهة أخرى فإن إدارة بوش التي حققت بنفسها غزو واحتلال العراق وارتكاب كل ما لا يمكن التفكير بارتكابه،من أجل إرساء وتثبيت هذا الاحتلال كحقيقة واقعة،لا تريد إنهاءه بنهاية عهد بوش ورحيل المحافظين الجدد عن الحكم. فالهزيمة التي لحقت بمشروع الاحتلال في العراق ،والانكسار العسكري الأميركي المعنوي والمادي،إضافة للانهيار المالي والكساد الاقتصادي وتراكم المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة،لا تغري كثيرا بتأييد بقاء الأوضاع في العراق على ما عليه بعد رحيل بوش ورحيل محافظيه الجدد.

فاحتلال العراق ليس إستراتيجية أميركية قديمة أو متفق عليها في الدوائر الأميركية،بل هو مشروع خاص بالمحافظين الجدد الذين رسموا على الورق معالم إمبراطورية أميركية وما أطلقوا عليه "الشرق الأوسط الكبير" واعتبروا أن احتلال



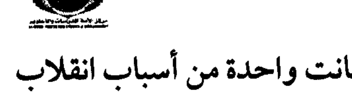
العراق- وهو أهم دولة في الرقعة الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط- هو حجر الأساس في بناء الإمبراطورية وانطلاقها(٢٩).

وإضافة لهذا فأن احتلال دولة مثل العراق في عصر ما بعد الاستعمار،وخصوصا بالطريقة التي تم بها،لا يعتبر أمرا مقبولا أو يمكن الاعتراف به في أوساط صنع القرار الأميركي أو حتى مراكز البحث الرصينة،ناهيك عن الرأي العام العالمي وما يسمى بالمجتمع الدولي،لأنه ببساطة مشروع لا يمكن تبريره وبالتالي لا يمكن قبوله،مهما كان شكل نظام الحكم في العراق أو أيولوجية ذلك النظام. صحيح أن الإستراتيجية الأميركية توسلت مقاربات عديدة إزاء العراق طيلة فترات حكم جمهورية وديمقراطية سابقة،كالاحتواء والعزل والتحجيم والحصار ومحاولات قلب نظام الحكم أو حتى تشجيع أنواع التمرد العرقي والطائفي وصولا ربما للتقسيم(٣٠)،ولكن هذه المقاربات لم تصل إلى حد التفكير باعتماد الاحتلال كوسيلة أو مقاربة لحل "المسألة العراقية ". المحافظون الجدد فعلوا بعد أن فكروا وقدروا وخططوا حتى إذا ما تمكنوا من الحكم في عهد بوش الأبن نفذوا مشروعهم ولكن بثمن مكلف جدا وعلى حساب هيبة وموارد وقوة وسمعة واقتصاد الولايات المتحدة،حتى ليبدو الأن أن وكأن المحافظون الجدد هم

---

(٢٩) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك،التفرد الأميركي المحافظون الجدد والنظام العالمي،ترجمة عمر الأيوبي(بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٥)،ص ١٩٢-٢٠٥.

(٣٠) ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان،محرران،العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية،ترجمة اسماعيل عبد الحكم(القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر٢٠٠٢)،ص ٥١-٥٦.



أول من أطاح بالحلم الإمبراطوري الذي اخترعوه. كلفة كانت واحدة من أسباب انقلاب الأميركيين على الحزب الجمهوري ومرشحه الرئاسي جون ماكين،ولو بعد حين.

هناك سبب ثالث دعا بوش لبذل كل ما يستطيع من أجل إبرام الاتفاقية الأمنية والإستراتيجية يتعلق بنوايا إدارة أوباما القادمة بشأن الانسحاب العراق استنادا لجدول زمني محدد. بوش ومحافظوه أدركوا أن رحيلهم وسط هذه الظروف التي تواجه الولايات المتحدة من شأنه أن ينهي آثارهم،وابرزها احتلال العراق،خصوصا أن هذا الاحتلال لا يحظى بأي شعبية أو اهتمام ولا تملك الخزينة الأميركية ترف الإنفاق عليه،بعد أن أصبح عبئا على الخزينة التي تنوء بأحمال دين خرافي يقارب عشرة تريليونات دولار.

كما أن إبرام الاتفاق يمكن بوش من التحكم في الموضوع العراقي حتى وهو خارج البيت الأبيض،عبر إلزام الإدارة الجديدة باتفاقية تنظم (وجود) قوات الاحتلال وتمنحها (مشروعية) تم الاتفاق عليها بين الاحتلال وأركان العملية السياسية في بغداد. ويستطيع بوش أن يفخر الآن بأنه مكن لبقاء قوات الاحتلال،مهما حاولت الإدارة الجديدة أن تفعل عكس ذلك في العراق.

العلاقة الأفغانية

بوش يدرك ايضا أن أوباما الذي سيخوض (حربه) في أفغانستان،سيكون في أمس الحاجة لإرضاء المؤسسة العسكرية وجنرالاتها الذين يتوقف عليهم- من وجهة النظر العسكرية الأميركية- مصير الحرب في أفغانستان. إرضاء هؤلاء الجنرالات سيكون ممكنا فقط عبر التوصل لترتيبات (معقولة) ومقبولة للجنرالات بخصوص العراق،أبرزها

عدم المضي قدما في سحب القوات من هناك استنادا لبرنامج زمني محدد،كما يريد أوباما، باعتبار أن هذا من شأنه الإضرار بالجهد العسكري الأميركي والتضحية ب(المنجزات) الهشة التي تحققت على الأرض بعد مشوار مكلف جدا استمر ست سنوات. ويدرك أوباما أن الرئيس الأسبق جون كينيدي حاول وفشل في القيام بسحب القوات الأميركية من فيتنام،ولكن الجنرالات تحفظوا على أي خطط من هذا القبيل،مما دفعه للتراجع عن الأمر(٣١).

حرب أفغانستان ستكون حرب أوباما التي يعتبرها حربا حقيقة ضد (الإرهاب) بل الحرب "الصحيحة في مكانها الصحيح". ففي معرض انتقاده اللاذع بشكل مستمر للحرب في العراق،كرر أوباما القول إن بوش خاض"الحرب الخطأ في المكان الخطأ " وأطلق عليها صف"الحرب الغبية". ويعتبر أوباما أن الحرب "بدأت في أفغانستان ويجب أن تنتهي هناك" ومن هنا سعيه الدؤوب لتركيز الجهد العسكري والاقتصادي على الأرض الأفغانية وليس في بلاد الرافدين.

غير أن أوباما يدرك الآن أن مصير الحرب الأفغانية سيقرره الجنرالات وعلى رأسهم الجنرال ذي النفوذ المتصاعد ديفيد بترايوس. بترايوس حريص جدا على عدم المساس بالوضع العراقي و(منجزاته) الأمنية التي تحققت هناك على يده هو والتي أسندها بدوره لواحد من أكثر جنرالات الاحتلال تطرفا وأكثرهم رغبة بتوطيد (النصر) وإن جاء

---

(٣١) **Gareth Porter**، "POLITICS-US: JFK Episode Suggests Obama's Iraq Plan at Risk"، http://ipsnews.net/news.asp?idnews=44888.

عبر أقصى درجات العنف؛ والإشارة هنا إلى قائد القوات الأميركية الحالي في العراق الجنرال أوديرنو.

هناك ثلاثة جنرالات يعارضون توجه أوباما بسحب القوات من العراق استنادا لجدول زمني محدد،وهم كل من بترايوس وأوديرنو ورئيس الأركان الأدميرال مولن. وإضافة للجنرالات الثلاثة هناك وزير الدفاع روبرت غيتس،الذي سيستمر في منصبه في دلالة واضحة على نهج الاستمرارية من عهد بوش إلى أوباما.

ذكاء أوباما- وهو ذكي جدا- سيقوده لإدراك أن الاتفاقية الأمنية مع حكومة العملية السياسية في بغداد،خطوة ستعود عليه بالنفع الكبير ولا ضرر منها. فهي،اولا،ستؤمن انسحابا من العراق،ليس مهما تفاصيله أو طريقته أو زمنه وجدولته،وهو ما من شأنه أن يحقق لأوباما الوفاء بوعده الانتخابي بسحب القوات،يساعده على هذا إعلانه أكثر من مرة أنه "سيتشاور مع القادة الميدانيين قبل تنفيذ أي انسحاب". كما أنه سيؤمن لأوباما مزيدا من القوات التي يمكن إرسالها إلى أفغانستان لتعزيز وضع القوات هناك والتي تقترب من إعلان الهزيمة بعد أن أعلنت "عدم إمكانية تحقيق نصر عسكري".

وإضافة لهذا كله ستخفف الاتفاقية الأمنية من أي توتر محتمل،بشأن العراق،مع جترالات الجيش الذين يقفون في الميدان ويخوضون حربا طويلة،ويتمتعون بالتالي بتعاطف الشعب الأميركي الذي يقدس جيشه ويقف إلى جانبه دائما بغض النظر عن عدالة أو عدم عدالة الحرب التي تشنها الولايات المتحدة.

وعلى العموم فأن الاتفاقية الأمنية تتيح للقوات الأميركية تأمين جبهة العراق والحفاظ على الأوضاع كما هي(Status quo) حتى يتم التفرغ لجبهة أفغانستان التي بدأت بالانهيار. ومن هنا فأن استقرار الأوضاع في العراق من شأنه أن يسد حاجة بالغة الحيوية للإستراتيجية الأميركية التي كان يمكن أن تتعرض لنكسة كبيرة جدا،في حال بقاء نزيف القوات والموارد في العراق كما هو،وبما يعني احتمال توجه القيادة الأميركية للتفكير الجدي بالانسحاب من هناك أو البحث عن بدائل لطاقم العملية السياسية الحالي أو حتى الحوار مع الجبهة المناوئة للاحتلال. فالأوضاع العسكرية في العراق وأفغانستان أصبحت خرقا إسراتيجيا لا يمكن رقعه أبدا وهو يعني أحد أمرين: خسارة العراق وأفغانستان معا أو تجميد إحدى الجبهتين من أجل التفرغ للأخرى بما يترتب على ذلك من توفير الموارد والقوات. وبالفعل فقد أعلنت القيادة العسكرية الأميركية عن نيتها إرسال ثلاثين ألف جندي إلى أفغانستان بحلول الصيف،ما يمثل أول إنجازات الاتفاقية الأمنية.

الاتفاقية الأمنية،وفضلا عن تحويلها لوضع قوات الاحتلال من كونها كذلك إلى قوات استعمارية دائمة،فأنها تعد كذلك اتفاقية إعادة انتشار إستراتيجي للقوات يمكن معها ليس الإضرار بالعراق فقط بل الإضرار كذلك بأفغانستان كقضية ومقاومة وتحرير. إذ يوجد اليوم علاقة استراتيجية بين العراق وأفغانستان. وأي ضعف للاحتلال هنا سيقابله ضعف هناك،كما أن أي قوة للعدو هنا سينعكس أثرها هناك. ومن شأن زيادة الضغط على قوات الاحتلال في أفغانستان و/ أو العراق أن يؤدي لانفراط عقد الاحتلال في البلدين المهمين أو تخفيف الضغط في أحدهما. كما أن الاتفاقية باتت تشكل اليوم الإطار الذي يحكم تحرك أوباما في العراق،ولكنه بالمقابل يطلق يده في أفغانستان وهو،كما أسلفنا،خيار استراتيجي لأوباما.

العراق: التجميد الاستراتيجي

مع إبرام الاتفاقية الأمنية وتمريرها إضافة لبدء العمل بها،يكون العراق قد دخل مرحلة التجميد الاستراتيجي الذي يمكن أن يطول أو يقصر حسب مقتضيات الوضع ميدانيا.هذا التجميد الاستراتيجي يعتبر حاجة أميركية جوهرية لعدة أسباب. فواشنطن تعيش وضعا صعبا بانتظار إدارة جديدة تحتاج وقتا ليس بالقليل لترتيب أولوياتها في إطار عملي وليس فقط نظري من خارج الحكم ووسط ضغوط الانهيار المالي والكساد الاقتصادي الذي يؤثر على كل المرافق.

التجميد الاستراتيجي للوضع في العراق تؤكده كذلك الحاجة لتطورات تنتظر نضوج ظروف داخلية هناك قد تفرض بدورها تغييرات استراتيجية على وضع الكيان العراقي. فهذا الكيان قد يتعرض لمخطط تقسيمي تحت اسم الفدرالية ويتم بموجبها شطره لكيانات بدأت من كردستان شمالا ووصلت إلى البصرة جنوبا بانتظار الإعلان عن إقليم الوسط والجنوب مرورا بأقاليم أخرى قد تتحرك في حال نجح مخطط الفدرالية في البصرة. فالقوى التي تتحرك اليوم باسم الفدرالية لم تعد تتحرج من أي شيء طالما أن دستور الاحتلال وعمليته السياسية يوفران الإطار المناسب لمثل هذا التحرك. كما أن الأكراد باتوا أكثر جرأة على التصريح بما لم يكونوا قادرين حتى على التفكير به من قبل فضلا عن البوح به. ومعالم الإقليم-الدولة الكردي أصبح واضحا وضح الشمس بانتظار ظروف أكثر ملائمة سيوفرها تجميد الوضع الاستراتيجي في العراق وجواره[٣٢].

---

(٣٢) بيتر و غالبريث،نهاية العراق،ترجمة إياد أحمد(بيروت:الدار العربية للعلوم-ناشرون،٢٠٠٧) ص ٢٣٨-٢٤١.

الإدارة الأميركية القادمة لا تمانع في أي تطور ينتهي بتقسيم العراق شريطة أن لا يكون مثل هذا التقسيم بوابة لفوضى يصعب السيطرة عليها أو التحكم بنتائجها أو يمكن استغلالها من قبل أطراف أخرى،وهذه هي المحظورات الأميركية التي لولاها لما وجدت لوحدة العراق أي قدسية أو اعتبار. بعبارة أخرى فأن واشنطن تؤيد نظرية "التقسيم المرن"،ونائب الرئيس أوباما "جوزف بايدن" هو أول من أعلن،في مشروع يحمل اسمه،عن ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات باعتباره الحل الأمثل لتفادي حرب أهلية بين مكونات البلاد الرئيسية. كما ينسب إلى اوباما خلال الحملة الانتخابية قوله إن العراق كان بالأصل مقسما وأنه خضع لعملية تركيب. وسواء صحت نسبة هذا القول لأوباما أم لم تصح[٣٣]،فأن شواهد عدة تؤكد أن واشنطن سوف لن تقف ضد تقسيم العراق باعتبار أن ذلك مصلحة إسرائيلية حيوية،مثلما هي مصلحة أميركية وإيرانية كذلك. والدستور والعملية السياسية والمحاصصة ووضع الأكراد وشواهد أخرى تؤكد كلها أن ما يجري حاليا ليس إلا مقدمات لفصول أكثر أهمية.

العرقنة: بانتظار دايتون عراقية

وفي الطريق لهذه التطورات فأن العراق قد يكون مقبلا على فصول جديدة من الصراعات الداخلية في إطار ما يمكن أن يسمى "العرقنة " أو إعادة إطلاق الصراع العراقي-العراقي من جديد. وإذ كان انطلاق المرحلة الأولى من الصراع قد بدأ في أعقاب تفجير المرقدين العسكريين بسامراء ـ هو بدأ قبل ذلك ولكن بوسائل أخرى ـ فأن المرحلة

---

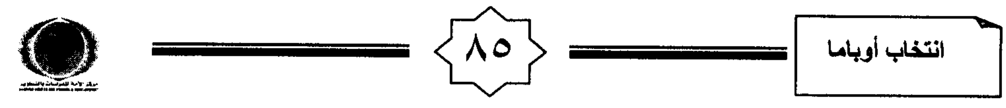
(٣٣) أورده عزمي بشارة في محاضرة له في بيروت بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية.

الثانية قد تنطلق هذه المرة على أسس فدرالية وتقسيمية تتعرض للخريطة الجغرافية في كل محافظة ومنطقة في العراق. وقد يكون إعادة رسم الخرائط والجدل حول الحدود سمة المرحلة المقبلة ومحور صراعاتها.

ومن جانبها فإن قوات الاحتلال تراقب كل هذه التطورات (الدستورية) وتتحكم بدرجة تسخين القدر العراقي وصولا لإنضاج الطبخة في الوقت الاستراتيجي الحاسم،قوات الاحتلال ستتولى تأمين الوضع (الدستوري- السياسي) كإطار يستوعب كل هذه التطورات،وتقوم في مرحلة تالية بإدارة الصراع يوم أن ينشب وتستعر نيرانه،من أجل تحديد حجوم الأطراف وحصصهم وأقدار كياناتهم، وتعمل بالتالي على خلق أمر واقع لا مفر من التعامل معه والاعتراف به. هكذا فعل الغرب والولايات المتحدة في يوغسلافيا حين وقفوا يراقبون اندلاع الصراع والحرب الدموية بين الأطراف اليوغسلافية التي اختلفت على توزيع الحصص والكيانات وكل شيء ولكنها اتفقت على مبدأ مقاومة تأسيس كيان للمسلمين في البوسنة لأنه يقع أيضا في قلب أوروبا المسيحية. وانتظرت إدارة كلينتون،والغرب،حتى تم نحر الكيان المسلم وأهله وانتهى كل شيء ليتم بعدها إجبار المسلمين على التوقيع على "اتفاقية دايتون" التي أخرجت مسلمي البوسنة من المعادلة نهائيا وإلى الأبد.

شرعية الاحتلال وتمرد المقاومة

أخطر من الاتفاقية الأمنية وفصولها،وأخطر من الفدرالية ومراحلها،بل وأخطر من قوات الاحتلال وشكل (وجودها)،هي العملية السياسية وقوتها ومستقبلها. هذه العملية هي أخطر ما افرزه الاحتلال،وهي صفحته الثانية وأخطر منها كذلك. فالعملية



السياسية والدستور وبرلمان الاحتلال والحكومة وجيش الميليشيات ومحاكم الاحتلال،كل هذا وسواه،يشكل البنى الارتكازية للاحتلال وأسسه التي يقوم عليها.

وضع العملية السياسية وتمكنها ومصيرها هو ما سيقرر وضع الاحتلال ومشاريعه التقسيمية ومصير العراق بل والمنطقة. وكل (شرعية) تكتسبها العملية السياسية ستنتقص بنفس المقدار من شرعية الجبهة الرافضة للاحتلال. ورغم أن الرتفضين للاحتلال لا يستجدون شرعيتهم من الاحتلال أو عمليته السياسية،إلا أن تثبيت أقدام عملية الاحتلال السياسية قد يحول المقاومين مع الأيام إلى مجرد (متمردين) وحركة مقاومتهم (حركة تمرد) في مواجهة (دولة) وكيان (دستوري) قائم يحصل على الاعتراف و(الشرعية) خصوصا أن الوضع الإقليمي أسوأ من السوء ذاته. ولعل السلطة الفلسطينية (الشرعية) وحماس (الإرهابية) مثال على ما يمكن أن تؤل الأوضاع إليه،رغم أن حماس قد تكون أفضل حظا وشرعية من غيرها من قوى المقاومة بسبب قدسية القضية الفلسطينية وشبه الإجماع عليها.

الدول العربية لا تعيش الواقع ولا حتى الوهم،وهي تنتظر أوباما لتتخلص من عبء الركون إلى بوش سيء الصيت والسمعة. وإذا كان العرب قد اصطفوا مع بوش رغم ما فعل للأمن القومي للعرب قبل الأمن القومي للعراق،فماذا سيكون موقفهم من شخصية بعيدة عن الاتهام ،حتى الآن على ألأقل،مثل أوباما وكيف سيعلنون عن تأييدهم،دون حرج،لمشاريعه العراقية القادمة..

أما إيران فهي تفرك يديها فرحا بل لاتكاد تصدق ما يجري.. فإن كان العراق لها فقد تحقق الهدف،وإن كان جزء منه لها،فقد تحقق الهدف كذلك،وإن مضى تقسيم العراق وتفككت وحدته الجغرافية فقد تحقق الهدف أيضا وأيضا..

أما إيران فهي تفرك يديها فرحا بل لاتكاد تصدق ما يجري.. فإن كان العراق لها فقد تحقق الهدف،وإن كان جزء منه لها،فقد تحقق الهدف كذلك،وإن مضى تقسيم العراق وتفككت وحدته الجغرافية فقد تحقق الهدف أيضا وأيضا..

وتبقى تركيا التي تمسك بيدها جمرة الانفصال الكردي وتصارع التمرد الذي يقوده حزب العمال الكردستاني التركي على أراضيها. تركيا بدأت هي الأخرى رحلة الاقتراب من الكيان الانفصالي الكردي في شمال العراق،وأصبح لها الآن وجودا عسكريا واقتصاديا قويا في تلك المنطقة، وصارت أقرب من ذي قبل للقبول- حتى لا نقول بالاعتراف- بحكومة إقليم كردستان كثمن لتحييد قوة حزب العمال من جهة، ومن أجل الدخول للساحة العراقية والتمدد هناك بموازاة التمدد الإيراني. وكل هذا بعلم الولايات المتحدة التي تدير هذه الأدوار حرصا على تعزيز الدور الإقليمي غير العربي في العراق وتغييب أي دور عربي في بلاد الرافدين.

إستراتيجية الرئيس المنتخب اوباما تجاه العراق

الأستاذ رائد فوزي

باحث وكاتب أردني

مقدمة: إستراتيجية أمريكا بالمنطقة العربية والعراق (القرن الأمريكي الجديد)

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي سعت الولايات المتحدة إلى دعم وتأكيد زعامتها للعالم عبر مراجعتها الشاملة لإستراتيجية السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، بحيث تم توسيع وتحديد قائمة الأهداف الأمريكية، وجرت إعادة صياغة أولوياتها، ومن ثم وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة مصادر الأخطار أو التهديدات القائمة أو المحتملة في ظل البيئة الدولية الجديدة؛ فنمو النزعة العسكرية وازدياد الميل لاستخدام القوة لفرض السياسات الأمريكية يعد من أهم مظاهر النزعة الإمبراطورية للولايات المتحدة، في هذا الإطار يلاحظ أن الولايات المتحدة تصعد من محاولاتها لتعزيز هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، كجزء من إستراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

هذه النزعة الإمبراطورية الأمريكية عززها إصرار أمريكا على تعميم نموذجها الثقافي ونمط حياتها على العالم، وهو ما يعرف " بالأمركة ". وقد تطور هذا الأمر بسعي أمريكا نحو تحجيم دور مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية.

إن فهم السياسة الخارجية الأمريكية يستوجب قراءة التحولات والمستجدات التي طرأت على النظام الدولي، وتوضيح وتحليل دور هذه المستجدات في تغيير الإستراتيجية الأميركية تجاه العالم. وقراءة هذه التحولات يحتاج إلى أكثر من مجرد بضعة أوراق لدراستها حيث يضيق المقام والوسع معاً، ولكن ما نتوخاه هنا الإشارة إلى أن هذه النزعة لازالت تطل برأسها بين مخططي السياسة الأمريكية إلى وقتنا الحاضر ويتضح ذلك بالتصدي العنيف للولايات المتحدة للدول الطامحة في مسرح السياسة الدولية للخروج من واحة الضغوط والسيطرة الأحادية للولايات المتحدة.

مع بداية العام الماضي بدت دولاً أوربية وأخرى أسيوية تطمح إلى الخروج من السيطرة الأمريكية على مسرح العلاقات الدولية نتيجة ما أثارته الولايات المتحدة من أخطار على مصالحها ، والفوضى المنتشرة في اغلب بقاع العالم نتيجة سياسة الرئيس بوش وطموحه في تنفيذ مشروعه الذي رسمه له المحافظين الجدد والمتمثل بمشروع القرن الأمريكي الجديد.

مع نهاية العام الماضي بدت تتضح بصورة واسعة حالة استياء عارمة حتى لدى حلفاء أمريكا مما ألت إليه الأوضاع في المنطقة العربية تحديداً والعالم بصورة عامة، خصوصا على صعيد إصرار الولايات المتحدة الابتعاد عن المؤسسات الدولية في تنفيذ

أجندتها: حيث كان الاستياء كبيراً لما قامت به الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان ثم الحرب على العراق وما تبعه من تداعيات.

مع اقتراب الرئيس المنتخب اوباما من سدة الحكم في العشرين من هذا الشهر، تتضح صورة النظام الدولي الأخذة بالخروج من دائرة النفوذ الأمريكي وخصوصا في المنطقة العربية الرافضة للمشروع الديمقراطي المفروض عليها ولكن في ذات الوقت لازالت الولايات المتحدة حبيسة أفكارها الإمبراطورية، وعليه يرى بعض الخبراء أن الرئيس الأمريكي لديه مهمة تتمثل باستكمال ما رسم من استراتيجيات بعد نهاية الحرب الباردة وموازنة هذا المصالح بما يقابلها من استياء دولي قد يضعف تنفيذ هذه الاستراتيجيات، لذلك يتضح من تشكيلة وزراء أو مستشاري الرئيس الأمريكي اهتماما واضحا لمشاركة المجتمع الدولي في التعامل مع القضايا الدولية وليس بالصورة التي نفدها الجمهوريين خلال فترتي رئاسة بوش الثانية.

لقد تحول النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي من عصر القطبين إلى عصر تتمتع فيه الولايات المتحدة بوضع الدولة العظمى الواحدة، لكن عدداً كبيراً من الكُتَّاب مثل كنيث والتز خبير السياسة الخارجية ومؤلف كتاب " ظهور التكتلات الجديدة في السياسات العالمية" وغيره، اتفقوا تقريباً على أن سعي دولة واحدة لتجميع كل القوة في يدها وحدها، لا بد أن يحرض دولاً أخرى على استعادة ميزان القوى في مواجهة هذه الدولة، حتى لو كان ذلك عن طريق ائتلاف مجموعة دول. لذلك فإن صانعو السياسة الخارجية اهتموا بالقوى المرشحة للصعود في النظام الدولي بغية موازاة الولايات المتحدة،

وأهم هذه القوى اليابان وألمانيا والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا (التي بدت في سياساتها مؤخراً تعيد أجواء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة).(١)

هذه النزعة الإمبراطورية بدأت تهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي (العشرين)، إذ رأت أمريكا أن تستغل قوتها وتفوقها في مختلف المجالات لفرض هيمنتها على العالم، ويعزز هذا القول أن هناك مشروعاً موجوداً منذ نهاية التسعينات لدى مراكز بحث أمريكية معينة يسمى " مشروع القرن الأمريكي " الذي يدور حول نظرة مستقبلية مفادها: كيف يمكن أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً، وليس قرناً آسيوياً في ضوء الكثير من الكتابات التي تتحدث عن عظم التحدي الآسيوي. وجوهر هذا المشروع هو إن على أمريكا أن تتولى القيادة بكل الطرق الممكنة، وأن تمارس سلوكاً إمبراطوريا بما يتوافق مع ضرورات العصر(٢).

هذا التوجه تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه من خلال ما يلي:

- السعي لترسيخ وجودها في دول أوروبا الشرقية، لتكون قريبة من أوروبا، بهدف مراقبة تطورات الاتحاد الأوروبي عن كثب، لأنه يشكل تحدياً ومنافساً لأمريكا.

---

(١) عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط- ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١)، ص١٨٧-١٨٩.

(٢) محمود عبد الفضيل، التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة الباحث وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١م، ص ٤٢.

- السيطرة على دول آسيا الوسطى، من أجل التحكم بثرواتها من النفط والغاز، والضغط على روسيا، ومراقبة تطور العلاقات بين أوروبا وآسيا (الصين واليابان والهند وغيرها من دول جنوب شرق آسيا) التي تشكل منافساً اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً لأمريكا.
- اتجاه الإدارة الأمريكية نحو تعزيز هيمنتها على العالم العربي، عبر إقامة نظام شرق أوسطي يقوم على الأسس الاقتصادية والأمنية والسياسية والثنية، ويتجاهل الهوية الثقافية والانتماء القومي[١].

وعليه من المتوقع أن تستمر هذه الإستراتيجية خلال فترات الرئاسة الأمريكية القادمة، ويقع على الرئيس الأمريكي الحالي اوباما وهو محور دراستنا هنا مهمة تنفيذ الحلم الأمريكي بنهج مختلف عن خلفه خصوصا على صعيد القضايا المختلفة التي بدا في تعامل بعضها انه اخذ طابعاً شخصياً مما أثار استياء شعوب ودول. وعليه فانه ليس من المتوقع هروب اوباما من هذه الإستراتيجية إلى إستراتجية أخرى تعزل أمريكا عن العالم بل من المتوقع تنفيذها هذه الاستراتيجيات بما لا يضر بمصالح وحلفاء أمريكا في العالم والمنطقة العربية.

لقد اتضح أن السياسة الأمريكية منذ أحداث أيلول ٢٠٠١ اتخذت بعدا بدا يهدد مصالح حلفاء وأصدقاء أمريكا في العالم بصورة أخذت هذه الدول تتبع نهجاً بعيداً عن سياسة أمريكا رغم ما يربطها من محاور وعلاقات إستراتيجية وخصوصا في المنطقة

---

[١] ماجد كيالي،التحول في الإستراتيجية الأميركية،مجلة الشؤون العربية، العدد ١١٤، صيف ٢٠٠٣، ص ٣١،٣٢.

العربية. واتضح هذا السلوك مع تصرفات، بعض الأنظمة العربية التي وجدت بتعامل الولايات المتحدة في العراق، والأخطاء التي وقعت بها بدأً باحتلاله ونهاية بتوقيع اتفاقية امنية تضمن استمرار المشروع الذي أعد او بني في العراق، وما يشكله لدى بعض الدول من تهديدات مستقبلية على جيران العراق؛ حيث بدت هذه الدول تتململ من هذه السياسة التي اثارت فوضى في العلاقات بينها وبين متطلبات العلاقة مع الولايات المتحدة.

لذلك اتخذت بعض الدول نهجاً وسلوكا في بعض الاحيان لا ينسجم مع توجهات الولايات المتحدة في المنطقة العربية؛ والعراق على وجه التحديد اصبحت ساحة لتنفيذ اجندات تضمن امن ومصالح وصيرورة هذه الانظمة؛ لقد اتضح لدى اغلب الدول المحيطة في العراق ان امنها الداخلي يبدأ في العاصمة بغداد، وطالما ان مجريات الامور لا تتفق مع مصالح امنها الداخلي كان لا بد لها من ان تتدخل في الشأن العراقي، ولم يعد احترام المواثيق الدولية التي تمنع التدخل بالشؤون الداخلية للدول امرا رادعاً طالما ان امنها ومصالحها مهددة بحيث يفرض عليها ضرورة التدخل. بعضها وجد ان من مصلحته انهاء النموذج الديمقراطي العابر للحدود خشية انتقال هذا المشروع الذي نفذ بدماء او يراد ان ينفذ بدماء العراقيين، واخرى وجدت بالساحة العراقية اهتماما دون تدخل دول طامحة في تصدير معتقداتها الطائفية لها. وعليه لم تجد كثيرا المفاوضات والمحادثات والتهديدات الصادرة عن سلطات الاحتلال او الحكومة العراقية أذاناً صاغية لهذه الدول التي وجدت ان بقاءها وصيرورتها كدول يبدأ في العراق ولا يبدو انه ينتهي فيه.

وعليه يقع على الرئيس المنتخب اوباما الذي ستظهر الايام او الاشهر الاولى انه متورط بالشأن العراقي ان يوازن بين مصالح ومخاوف حلفاء الولايات المتحدة من جهة، وبين تنفيذ الحلم الامريكي في استمرار السيطرة الامريكية بما يضمن امن الولايات المتحدة

ويحقق لها انتعاشاً اقتصاديا. وعليه من المتوقع ان تتفق رؤية اوباما مع وجهات النظر التي ترفض النهج الإمبراطوري، مبررين ذلك على أساس أن الإمبراطورية تحتاج إلى حكومة أكبر وهذا يعني احتياجات مالية أكثر، فأمريكا تتحمل (٤٠٪) من كافة المصروفات العالمية على الشؤون العسكرية، أي ما يعادل حوالي (٣٠٪) من الدخل القومي العالمي. وتتحمل أمريكا نفقات دفاع بقيمة (٤٠٠) مليار دولار سنوياً، ويؤسس هؤلاء الكُتَّاب معارضتهم للإمبراطورية على أساس انه لا صلة له بالأمن القومي؛ إذ لدى أمريكا امتيازات جغرافية فلديها محيطان يحميانها من الشرق والغرب من أي اعتداء؛ ولديها أيضاً سلاح رادع هو السلاح النووي، لذلك فهم يفضلون عدم التدخل العسكري عبر المحيط(١).

هذا التحول في الإستراتيجية الأمريكية كان موضع انتقاد من الرئيس الأمريكي السابق كلينتون الذي قال: " نستطيع في عالم يعتمد على بعضه أن نقود لا أن نهيمن"(٢) وهنا يبدأ نهج الرئيس اوباما.

المتطلبات اللازمة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير

---

(١) Preemptive ، Edward A. Olsen، Ivan Eland، Joel S. Benin ،war strategy: A new U.S. empire? the Independent institute 2003،June 25

(٢) ماجد كيالي، مرجع سابق، ص ٣٤.

المصالح الأمريكية في المنطقة عنوانها: السيطرة على منابع النفط، وهيمنة إسرائيل على المنطقة، واعتبارها الدولة المركزية في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وسيادة الليبرالية الغربية في مواجهة الدين والقومية، كما عبر عن ذلك صراحة وليم بريستول في معرض تبريره للحرب الأمريكية على العراق بقوله: "إن الحرب قامت من أجل تغيير الثقافة السياسية للمنطقة لبناء شرق أوسط جديد".

ما ذكر سابقاً عُدَّ متطلبات لمشروع أمريكي عالمي جديد، سمي مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، الذي صاغه المحافظون الجدد، بشكله النهائي سنة ١٩٩٧، والذين يسيطرون على مفاصل الإدارة الأمريكية منذ تسلم بوش الابن السلطة سنة ٢٠٠١. هذا المشروع، يسعى إلى جعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكيا بامتياز، داعياً إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك، و "تأديب" القوى التي ترفض الانتصارات العسكرية الأمريكية، سيما الدول الضعيفة منها، لإشاعة الخوف في دول أقوى منها عسكرياً.

يعتبر المشروع أن قارتي آسيا وأفريقيا، هما المجال الحيوي لتنفيذه، نظراً لثرواتها وموقعها الجغرافي، اضافة الى أن نجاح الولايات المتحدة في هاتين القارتين، يمنحها النجاح في المناطق الأخرى من العالم. والشرق الأوسط يشكل الحد الفاصل بين القارتين، و فيه من الدول - العراق ، سوريا ، مصر ، السعودية وإيران - التي قد تملك قدرات عسكرية متجددة تهدد المصالح الأمريكية مستقبلاً. لذا، لا بد من إخضاعها، ومنعها من إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل التي يجب أن يبقى لديها القدرة على التدخل في الأوقات الحاسمة لصالح الولايات المتحدة - لذلك سنلاحظ أن إسرائيل موجودة دائماً في طبيعة التفاعلات الأمريكية السورية - .

وإذا كان المشروع قد اعتبر العراق قاعدة الانطلاق في التنفيذ، وهو ما تم بالفعل، فإن سوريا يجب أن تكون المستهدفة مباشرة بعد العراق، لأنها تمثل مفتاحاً للمتوسط، وحلقة وصل تبدأ من إيران والعراق ثم مصر، ومنها إلى ليبيا والجزائر فموريتانيا والسودان، ثم باقي دول القارة الافريقية [1].

الحث على استهداف سوريا بعد العراق مباشرة .. تم الإجماع عليه تقريباً من قبل العديد من المؤسسات البحثية والدفاعية في الولايات المتحدة، لأسباب تكاد تكون متطابقة، فـ "مؤسسة راند" المرتبطة بوزارة الدفاع مثلاً، حذرت من سعي سوريا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وامتلاكها الفعلي لأنظمة صواريخ تهدد توازن القوى في المنطقة لاسيما مع إسرائيل .

التخوف من امتلاك السلاح النووي هو ما حذر منه التقرير الصادر عن اللجنة الأمريكية من أجل لبنان حر، ومنتدى الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٠، – وهما مؤسستان مرتبطتان بوكالة المخابرات المركزية وبالمحافظين الجدد وإسرائيل– وقد دعتا إلى منع

---

(١) من المتوقع ازدياد اهتمام الإدارة المقبلة بالقارة الأفريقية لأسباب مختلفة أبرزها ما تتمتع به القارة العذراء من ثروات تدخل ضمن اهتمامات عجلة الصناعة الغربية، بالإضافة إلى احتياجها إلى مصادر طاقة بديلة تحل محل المنطقة العربية المكلفة مادياً وبشرياً للإدارة الأمريكية؛ لذلك من المتوقع أن يسهم اختيار رئيس أمريكي اسود في تمهيد الطريق لتدخل أمريكي بالقارة، خصوصا ما رافق حملته الانتخابية من تعاظم اهتمام شعوب وحكومات القارة الأفريقية بانتخاب الرئيس اوباما؛ فلم تشهد أية انتخابات أمريكية سابقة اهتماما دولياً كالذي جرى مع الرئيس اوباما. كما ان مرشحة الولايات المتحدة في الامم المتحدة سوزان رايس تعتقد ان إن إدارة الرئيس المنتخب باراك اوباما يمكن أن تحقق نجاحات كبيرة في القارة الافريقية، أكثر من أي مكان آخر. وترى رايس ان واشنطن يمكن ان تمنح دور الأمم المتحدة في العالم وفي القارة الافريقية على وجه الخصوص حيوية أكبر.انظر: تقرير طلحة جبريل: تعيين سوزان رايس مندوبة لدى الأمم المتحدة قد يزعج البعض، صحيفة الشرق الاوسط، ٣ ديسمبر ٢٠٠٨، العدد ١٠٣٦٩، لندن.

سوريا من امتلاك السلاح النووي بعملية عسكرية إن اقتضى الأمر، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، ودعم المعارضة اللبنانية، واستخدام لبنان وسيلة للضغط عليها من أجل قبولها بالاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، ليتسق بذلك الموقف الأمريكي مع تصريح أرئيل شارون الذي قال : "إن إسرائيل لا ترغب في أن تنسحب من مرتفعات الجولان حتى في مقابل السلام مع سوريا..".

الموقف الأمريكي هذا، قد يفسره اليميني المتصهين ريتشارد بيرل في التقرير الذي قدمه لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو سنة ١٩٩٦، ودعا فيه إلى اعتبار إسرائيل جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وإلى فرض حصار دولي على سوريا.

ريتشارد بيرل نفسه، حين شغل منصب رئيس مجلس السياسات الدفاعية في البنتاغون، أعد تقريراً برعاية معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية العليا في واشنطن في نهاية سنة ٢٠٠١، دعا فيه إلى إخراج سوريا من لبنان، ونزع سلاح حزب الله، كما دعا إسرائيل للتحرش بسوريا من خلال حزب الله كمقدمة لتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية للقوات السورية في لبنان، وذلك ضمن خطة تهدف إلى إجراء تغيير كامل في منطقة الشرق الأوسط، ويكون التغيير بمساعدة إسرائيل ومن أجلها، وضمن استراتيجيات أخرى، من بينها عزل سوريا عن دول الخليج العربي.

التغيير في المنطقة، حدد ملامحه الخبير الإستراتيجي الأمريكي "بول مايكل فيبي" الذي أوفده الرئيس بوش إلى المنطقة بعد فوزه مباشرة في الانتخابات الرئاسية الأولى، حتى يحدد الإجراءات التي على الإدارة الأمريكية إتباعها في المنطقة، من أجل استقرارها وتأمين ديمومتها ومصالحها، وقدم تقريراً للرئيس في كانون ثاني ٢٠٠١ بعنوان "الرؤية

الإستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة"، دعا فيه إلى إيجاد بديل للزعيم عرفات، وخروج أمريكا من مستنقع السلام، وإجبار الفلسطينيين على القبول بالشروط الإسرائيلية، وضرورة انسحاب سوريا من لبنان، ثم فرض عزلة إقليمية عليها بسبب تحالفها مع بغداد، وحث الدول الخليجية على تجميد علاقاتها مع دمشق، وعدم تقديم المساعدات إليها، والقضاء على مصادر التوتر التي تقف عائقا أمام المشروع الأمريكي القادم في المنطقة.

أوباما رئيس جديد بمواصفات جديدة

لم ياتي اختيار الرئيس باراك اوباما رئيسا للولايات المتحدة مفاجئ بقدر ما جاء الاختيار لنهج اقل حدة واندفاعاً في السياسة الخارجية التي قادها بوش الابن بصورة متهورة. فما تحقق للولايات المتحدة خلال رئاسة الرئيس الأمريكي بوش الابن من احتلال بلدين وانهاء المخاطر المهددة لأمن إسرائيل جاءت سريعة وبعيدة عن التقاط الأنفاس؛ وهي سياسة بالتقدير الاستراتجي تأخذ وقتا اكبر من ولايتين لرئيس امريكي واحد. وعليه كان لزاماً ايجاد خليفة جديد يكون اقل اندفاعا يعمل على اعادة وضع النقاط او بالاحرى تثبيت النقاط على الحروف، وتقليل الاندفاع المتهور لقطار الادارة الامريكية، واعادة تقييم ما تحقق من الاستراتيجية الامريكية المحددة ضمن مشروعها الذي دشنته في مطلع الالفية الثالثة والمعروف بمشروع القرن الامريكي الجديد، الذي اعتبر هذا القرن قرنا امريكياً بامتياز يعمل على تحقيق النجاح للولايات المتحدة على الصعيد الدولي من خلال استغلال سنوات الفرصة التي تحققت بسيادة الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

جاء اوباما مكملاً لذلك المشروع الذي حدد لمنطقتنا مشروعاً وصف بالشرق الاوسط الكبير؛ فحالة الانشقاق والاستياء من تفرد الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ناهيك عن الخروقات العديدة لملفات مشتركة اساسية يعنى بها المجتمع الدولي من مثيل حقوق الانسان والديمقراطية، كل ذلك دفع باتجاه اختيار نهج اقل حدة بالاندفاع يعيد تقييم ما سبق ويستكمل ما ترك، فجاء اختيار اوباما (١).

الحديث عن سياسة الرئيس المنتخب باراك اوباما حول استراتيجيته تجاه العراق او قضايا السياسة الخارجية هو حديث يرتبط بسياسة الحزب الديمقراطي تجاه هذه القضايا؛ فقد ظهر الحزب الديمقراطي خلال السنوات السابقة مترددا تحت زخم الضغوط الداخلية في تبني وجهة نظر واحدة تجاه المسالة العراقية. وهو انقسام يرجع الى الانقسام الذي اعترى الحزب وطال بنيته وهيكليته التنظيمية؛ فالحزب الديمقراطي انقسم الى اكثر من اتجاه بين اليسار الجديد (انضوى ضمنه الامريكان من ذوي اصول افريقية ومن المهاجرين والمثقفين والحركات النسوية والشواذ) واليسار التقليدي المحافظ (الذي ينتشر في أوساط إقطاعي الجنوب والطبقات العاملة والمتوسطة البيضاء وبعض مثقفي الشمال البيض الليبراليين وصقور السياسة الخارجية داخل الحزب الديمقراطي)؛ ففيما يتعلق بالعراق او بالسياسة الخارجية للحزب فقد اتهم المحافظين التقليدين اليسار الجديد بمهادنة

---

(١) يتصف الرئيس الامريكي المنتخب كونه اقل اندفاعا واكثر حذرا بقراراته التي قد تأخذ وقتاً طويلاً حتى تنضج؛ ويعمل قدر الامكان على دراسة الوضع بصورة مستفيضة قبل ان يتخذ موقفاً إزاءها، لذلك فعندما انتخب لمجلس الشيوخ في العام ٢٠٠٥ وكان لديه موقف، مسبق من الحرب الامريكية على العراق التي وصفها في أكتوبر العام ٢٠٠٢ كونها غبية اثر عدم الدخول بساجلات مع اعضاء الكونجرس من الحزبين المؤيدين للحرب ولم يحدد موقفاً من هذه القضايا الا بعد عام كامل قضاه في دراسة القضايا الشائكة التي تهم الشارع الامريكي ومن ضمنها العراق.

اعداء امريكا ومبالغته بانتقاد اسرائيل، رافضين الحرب على العراق. هذا الانقسام ساهم ببروز تيار جديد من رحم هذا الصراع الدائر منذ منتصف الستينيات عرف بالليبراليين الجدد او الطريق الثالث يكون اكثر توازناً بين التيارين الاخريين؛ بحيث اثر اعضاء هذا التيار الجميع بين المنهجين السابقين عبر التمييز بين السياسة الخارجية وسياسة الادارة الداخليه؛ ففي السياسة الخارجية يتبنى الليبراليين الجدد سياسة أكثر صقورية؛ فعلى الرغم من ان هذا الاتجاه يفضل الانعزال نحو السياسة الداخلية، لكنه في السياسة الخارجية يفضل العمل الدولي الجماعي عبر التركيز على بناء المنظمات الدولية والتعويل على دورها بالتعامل مع الملفات الشائكة كالعراق مثلاً (١)؛ وعليه ايد هؤلاء الحرب على العراق لكن اختلفوا مع الجمهوريين إنفرادهم بالحرب دون الاعتماد على انصار او حلافاء امريكا في الامم المتحدة؛ وقد قاد الرئيس السابق بل كلنتون هذا الاتجاه الذي وفر له وللحزب الديمقراطي الفوز بدورتين رئاسيتين لم يسبق للحزب الديمقراطي الفوز بهما منذ الستينيات.

لكن سرعان ما انقسم الحزب على نفسه بموقفه تجاه العراق ما جعل مرشحيه للرئاسة ال جور ثم جون كيري يخسرون في دورتين متتاليتين امام المحافظين الجدد برئاسة الرئيس بوش الابن؛ فقد ظهر التناقض واضحا بموقف مرشحي الرئاسة، وخصوصا جون كيري الذي تماشى مع اغلب الليبراليين الجدد في التصويت لصالح الحرب على العراق، لكن جاء تصويته بالكونجرس لصالح رفض تمويل الحرب، مما اضهر المرشح الديمقراطي منقسما على نفسه، وهو ما ساهم بفوز بوش الابن في الرئاسة الثانية.

---

(١) علاء بيومي: باراك اوباما والعالم العربي، أوراق الجزيرة، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٨، ص ص ١٤-١٩.

مع بروز نذر الفشل الامريكي في العراق مطلع العام ٢٠٠٦ بدا اليسار الجديد الرافض للحرب على العراق اكثر قوة داخل الحزب الديمقراطي، لكن ممثلي الحزب من النخب في الكونجرس الامريكي ابتعدوا عن انتقاد الحرب وشاركوا بالتصويت على تمويل الحرب، وبدوا واقعين تحت تأثير الليبراليين الجدد مما ساهم في زيادة الانقسام داخل الحزب الديمقراطي، وبدا ان هناك شرخا بين الأغلبية الجماهيرية الرافضة للحرب وبين ممثليهم في الكونجرس.

لازال هاذين التيارين مع انتخاب اوباما يقسمان الحزب بحيث تتبدل المواقف بين رفض وقبول، ما يجعل عوامل اخرى تلعب دوراً في تشكيل مواقف الحزب وقيادته من القضايا، من ضمنها شخصية الرئيس من جهة ومواقف اللوبيات وجماعات الضغط وغيرها من جهة اخرى.

وانسحب الانقسام في المواقف على قيادات الحزب الديمقراطي؛ فاوباما الذي رفض الحرب على العراق في العام ٢٠٠٢، بدا في العام ٢٠٠٨ مع تقدم الانتخابات الرئاسية اكثر يمينياً، وبدأت تصريحاته تتلون بصبغة اخرى (١)، فانتقل سريعا مع زخم الضغوط اليمينية والاسرائيلية والانتقادات الجمهورية له كونه يأتي من اصول افريقية ويتسم بسمات غريبة لم يسبق ان وجدت باي مرشح سابق للرئاسة، تراوحت مواقفه بين الانسحاب من العراق "خلال ست اشهر" من توليه الرئاسة الى الانسحاب "المسؤول والمتوازن" بما يتلائم مع خطط القيادة العسكرية في العراق. وبدا كغيره من السياسيين

[1] علاء بيومي: المصدر السابق، ص ص ٩- ١٠.

الامريكان لا بد وان يخضع لضغوط ومحاذير السياسة الامريكية من احزاب وصراعات ولوبيات ومصالح ضغط .

وعليه يقع على اوباما الذي يتراس الادارة الامريكية الان اكثر من مهمة، ولعل اهمها على صعيد الحزب الداخلي هو توحيد الحزب وإخراجه من ازمته الحالية؛ وسيبقى العراق احد الملفات الموحدة للحزب أو الدافعة نحو انقسامه.

ان تعامل الحزب الديمقراطي مع الملف في العراق اتسم بالتردد والتناقض دون وجود رؤية واضحة حول مصير ومستقبل العراق وموقف الادارة الامريكية من ذلك. ما يفتح المجال نحو دراسة اهمية العوامل الاخرى في التأثير على موقف الرئيس المنتخب من القضية العراقية؛ فالحزب لا يبدو قادراً على توحيد موقفه من ذلك او بالتأثير على مواقف اوباما.

أبرز العوامل المؤثرة في قرار الرئيس المنتخب تجاه العراق

وعليه سنحاول هنا حصر المؤثرات بدراسة شخصية الرئيس نفسها، ودراسة دور مستشاري الرئيس الذين سيلعبون دوراً في بلورة معتقدات وقرارات الرئيس من القضايا المختلفة، دون ان نقلل من دور بقية المؤثرات الأخرى في عملية اتخاذه للقرار.

أولاً: شخصية الرئيس المنتخب المتناقضة

اتسم سلوك اوباما تجاه القضايا المختلفة داخل الحزب والولايات المتحدة بالوسطية والاعتدال؛ بحيث اتخذ موقفاً رافضا للتصادم مع مختلف التيارات المتصارعة داخل الحزب؛ حيث بدا اكثر وسطية واقل يسارية على خلاف موقفه المنحاز نحو اليسار الجديد

من القضايا الخارجية وتأييده للانسحاب من العراق متقدما على منافسيه جون ادواردز وهيلاري كلنتون المؤيدين للحرب؛ هذا الموقف جذب قواعد الحزب الديمقراطي لترشيح اوباما؛ لكن يبدو ان الضغوط الخارجية قد تدفع اوباما على تبني توجهات لا تنسجم مع رغبات القواعد التي رشحته كما كان عليه الوضع في العام ٢٠٠٦ مما سيزيد من حدة الانقسام داخل الحزب ما يدفع اوباما الذي وضع على نفسه شرطاً لتوحيد الحزب خلال فترة رئاسته القيام بدور المقايضة من خلال:

التركيز على القضايا الداخلية للاستمرار بكسب اصوات قواعد الحزب. وهو ما واجه به منافسه للرئاسة بالقول (ان ماكين تفاخر بزيارة العراق، ولكن حبذا لو زار المدن الأمريكية لرأى وفهم ما يحدث من مصاعب اقتصادية) (١).

ولكون العراق اصبحت قضية داخلية بالمجتمع الامريكي سيعمل اوباما على التركيز على دور يوازن بين المصالح الامريكية في استمرار الوجود داخل العراق وبين تصريحاته الهادفة للانسحاب خلال اقل من ست عشر شهراً؛ فقد اوضح بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨ انه (لديه التزام أخلاقي.. فأول اجتماع لي وعندما أباشر بعملي كرئيس هو الاجتماع مع هيئة الأركان والمخابرات من أجل وضع جدول زمني للانسحاب من العراق..) (٢).

لكن السؤال الذي يطل براسه في هذه السطور وهو هل لدى الرئيس المنتخب الخبرة الكافية بالتعامل مع هذا الملف؟ وهل لديه اطلاع اكبر حول السياسة الامريكية بالعراق والبناء السياسي الذي وضع في العراق بحيث يستطيع الخروج منه باقل الأضرار

---

(١) Barak Obama website.

(٢) Ibid.

الممكنة وبما يضمن المصالح الامريكية المتمثلة بابعاد خطر (التنظيمات الارهابية) من جهة والحيلولة دون وقوع البلاد في حالة من الحرب الاهليه؟.

ان قلة خبرة اوباما في موضوعات السياسة الخارجية وخصوصا ما يتعلق بالعراق فانه من المتوقع ان يفاجىء بوش الابن اوباما حول الوضع في العراق الذي سيكون اكثر تورطاً له؛ فقد استطاع الرئيس بوش خلال سنوات ادارته للعراق من تحويل البلاد ومؤسساتها بحيث اصبحت جبهة موحدة والية متقدمة للجيش والادارة الامريكية لمكافحة الارهاب الدولي؛ اي ان العراق اصبح احد الجبهات المتقدمة لمواجهة الارهاب الدولي وسيقع على الرئيس الجديد التعامل مع هذه الحرب التي يدعمها تماماً بحيث يصفها اوباما المعركة الحقيقة امام الولايات المتحدة الان: "يجب مواصلة مطاردة قادة القاعدة بأفغانستان ومواجهة المخاطر العالمية"، وليس استمرار الحرب على العراق الذي يجب على الحكومة العراقية تحمل مسؤولياتها ملقياً اللوم على الحكومة والبرلمان في تردي الاوضاع الامنية والسياسية فيه (١).

وعليه من المتوقع استمرار السياسة الامريكة في العراق وان جائت باقل وتيرة؛ فالولايات المتحدة تعاملت مع الشأن العراقي بصورة يومية خلال السنوات الست الماضية ولن تستطيع الاستمرار بهذا التوجه لفترة طويلة. في ظل تنامي ملفات اخرى تجاهلتها إدارة الرئيس بوش الابن او لم تخض بها بصورة مناسبة بحيث اخذت تؤرق الادارة المقبلة كالملف النووي الايراني. فالولايات المتحدة

---

[1] كارولين ميتشيل: أوباما في عرين إسرائيل "إيباك": القدس ستظل عاصمتكم، موقع ارام الالكتروني، ٦ يونيو ٢٠٠٨.

تخشى كشريكتها اسرائيل بان تصل الى وضع تجد نفسها تتعايش مع البرنامج النووي ما يدفع الولايات المتحدة كما صرح اوباما بعملية تفاوض مباشرة مع ايران دون تحفظات او شروط مسبقة خصوصا لتوجهات اسرائيل التي قد تخرج عن اطار المصالح الامريكية في التعامل مع هذا الملف بصورة عنيفة بحيث تقوم بتوجيه ضربة لإيران قد تفاقم من دور الولايات المتحدة في المنطقة والعراق.

ستبقى العراق تحض خلال السنوات الاولى من رئاسة اوباما اهتماما كبيراً مع التركيز على ملفات اخرى وداخلية بصورة اكبر؛ حيث من المتوقع خلال الفترة الرئاسية الاولى لأوباما انشغال ادارته بالتخلص من تركة الرئيس بوش الابن. وينافي ذلك توجهات الحزب الديمقراطي الساعيه نحو انهاء صفحة الوجود الامريكي في العراق، وينافي ايضا مواقفه السابقة.

ثانياً: دور مستشاري الرئيس المنتخب بالتأثير على قراراته الخاصة بالعراق

السياسة الخارجية الأمريكية هي مجرد انعكاس للأفكار والرؤى الثقافية المتجددة باستمرار، وقد شهدت هذه السياسة تحولاً ملحوظاً في الشكل والمضمون، وتحديداً مع صعود التيار اليميني المحافظ مع وصول الرئيس بوش إلى سدة الحكم أوائل عام ٢٠٠٠م. وجوهر هذا التحول هو التخلي عن النظرة شبه (التعاونية) التي صبغت إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون طوال عقد التسعينات في العقد الماضي (العشرين)، كي تحل محلها نظرة جديدة تقوم على الرؤية الانفرادية الاستعلائية، واستخدام كافة الوسائل المتاحة لنقل هذه الرؤية من عالم الأفكار إلى عالم الوقائع(١).

---

(١) خليل العناني، المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم" شبكة الإعلام العربي، أوين ٢٠٠٣/٦/٤.

من الواضح بان التيار اليميني المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الرئيس بوش هما المسؤولان عن احتلال العراق ومن قبلها الحرب على أفغانستان، في إطار ما يعرف باسم "الحرب على الإرهاب" لكن الجديد في هذا الأمر هو القول إن هذا التيار يعد المسؤول الأول عن صياغة "شكل العالم خلال القرن الحادي والعشرين"، ولعل هذا ما تروج له دوائر الأوساط الفكرية الأمريكية التي وجدت في مقولة "محاربة الإرهاب" غطاءها الشرعي "هيكلية وإعادة فك وتركيب العالم وفق المصالح والرؤى الأمريكية".

وعليه من الاهمية بمكان دراسة خلفية المستشارين او الرجال المحيطين بصانع القرار لفهم توجهات الرئيس من القضايا المختلفة. فالمحافظين الجدد لعبوا دورا كبيرا في الحرب الامريكية على العراق امثال بول ولفيتز ورامسفيلد وغيرهم. وهنا يقع علينا لإستكمال الورقة دراسة الرجال الذين وضعهم اوباما حديث الخبرة في الشؤون الخارجية والقى عليهم مسؤولية تحديد رؤيته المستقبلة وخصوصا في العراق.

إضافة الى ذلك، وقبل ان نعرض اهم المستشاري واعضاء الادارة المقبلة، تتطلب دواع الدراسة الاشارة الى نقطة تتعلق بالظروف التي يمر فيها الرئيس الامريكي المنتخب في اختيار رجالاته المقبلين والاسباب الموجبة لهذا الاختيار؛ ودون الدخول بتفاصيل أكثر سنحصر حديثنا على نقطة واحدة تتعلق بالتركة المثقلة التي ألزمت او قد تلزم الرئيس المنتخب بتحديد اختياراته.

ينتقد بعض المراقبين القرارات التي يتخذها الرئيس الراحل التي لم تبقى على نهاية ولايته الا بضعة ايام بقرارات منتصف الليل؛ وينسحب هذا الامر على الاتفاقية الامنية الموقعة قبل شهر واحد من نهاية حكم الرئيس بوش الابن؛ ولا يكتفي الامر عند هذا الحد

فقد لاحظت الوكالات الفدرالية ازدياد متصاعد في القرارات المتخدة من قبل الادارة الراحلة وهي وسيلة– بحسب دراسة حديثة لدراسات أبحاث الكونجرس – (١) الإدارة الراحلة للحياة مرة أخرى بعد الوفاة، حيث إن الإدارة الجديدة ليس أمامها لإلغاء أو تغيير تلك القواعد والقرارات التي تتخذها الإدارة السابقة قبل الرحيل إلا بالعودة إلى الجهات التي أصدرتها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل، والذي يتطلب أيضًا بقاء بعض المؤسسات والموظفين دون تغيير بسبب هذه القرارات. ولكون الادارة الراحلة لعبت دوراً كبيرا وطويلا بالعراق يفرض على الرئيس الجديد التعامل مع هذه القرارت والقوانين بصورة تؤثر على اختياراته لمستشاريه واعضاء ادارته (٢):

التعامل مع هذا الاتفاقية والقرارات طالما اصبحت قانوناً ولإبطالها لا بد من ابقاء الادارت السابقة او على الاقل بعض رجالاتها بالحكم لفترات انتقالية يعمل بها الرئيس المنتخب كل ما في وسعه لينهي تركة الادارة السابقة. ولعل وجود وزير الدفاع غيتس على رأس عمله يقع في هذا السياق.

من المتوقع أن تتسم السياسة الامريكية للرئيس المنتخب بالعراق بسياسة انتقالية تتسم بالمعالجة وتصحيح الاخطاء التي من المتوقع ان تتخذ وقتاً طويلاً قبل تنفيذ سياسته

---

(١) انظر ملخص هذه الدراسة الصادرة عن خدمة ابحاث الكونجرس على موقع المرصد العراقي، ٨-١٢-٢٠٠٨.

(٢) فقد أعلن الرئيس الأمريكي، جورج بوش بتاريخ ٦-١-٢٠٠٩، قائمة واسعة من التعيينات شملت ٤٥ مركزاً أساسياً في قطاعات مختلفة، جرى توزيعها على مجموعة من المناصرين المقربين والمستشارين، وشملت قائمة "تعيينات اللحظة الأخيرة" شخصيات كبيرة، على غرار الدعي العام، مايكل موكاسي، ومساعد مستشار الأمن القومي، إيليوت أبرامز، ووزير الأمن الداخلي، مايكل شيرتوف، وتشمل المناصب الجديدة مجموعة واسعة من الوظائف التي يمكن للمعينين الجدد البقاء فيها ما بين ثلاث إلى ست سنوات.

المعلنة تجاه العراق؛ فالفترة الانتقالية تفترض عدد من الاجراءات من بينها الاستقالة الطواعية لشاغلي المناصب الخاضعة للاختيار من جانب قادة الوكالات القومية، وبطبيعة الحال فإن متطلبات المرونة في انتقال السلطة تدفع للإبقاء على بعض الموظفين القدامى للعمل جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الجدد لتحقيق الاستمرارية في أداء المهام. لكن مع وجود اتفاقية من قبيل الاتفاقيات الملزمة والتي يكون فيها طرف أجنبي مثل العراق يصعب على الإدارة الجديدة التعامل مع فرضية قبول رحيل رجالات الإدارة السابقة وهو ما يعيق الاستمرارية وتحقيق المرونة في التعامل مع الملفات الشائكة؛ كالملف الأمني ، وقضية مجالس الصحوة، أو الملف الاقتصادي أو الأمني.

في ظل هذا التوجه يدرك الرئيس اوباما أهمية اختيار أعضاء إدارته المقبلة وأهمية اختيار مستشاريه مما لديهم خبرة طويلة في الملفات الشائكة بالسياسة الخارجية وبأدق مفاصلها حتى لو اقتضى الأمر الاستعانة بأعداء الأمس من الحزب الجمهوري أو بأصدقاء اليوم من الحزب الديمقراطي:

١- نائب الرئيس المنتخب "جوزيف بايدن"

ليس مجرد نائباً للرئيس بل يعتبر أهم شخصية في الإدارة الأمريكية؛ حيث يلعب دور المستشار وراسم السياسة الخارجية للرئيس اوباما؛ فقد صرح قبل موافقته على منصب نائب الرئيس لبراك اوباما بأنه وضع شروطاً تتعلق بضرورة أن يتخذ الرجلين القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة بصورة مشتركة كشرط لموافقته على منصب نائب الرئيس؛ فقد أشار انه (حين اقترح السيناتور باراك أوباما علي أن أكون نائبه أمضينا أكثر من ثلاث ساعات في الحديث وقلت إنني أريد منه التزاما بأن أشاركه في جميع

القرارات المهمة التي يتخذها إن كانت سياسية أو اقتصادية وقد قدم لي هذا الالتزام وحققه، وشاءت الصدف أنه غالباً ما قام بالخيارات التي نصحته بها، لأننا غالباً ما نفكر بالطريقة نفسها) (١).

مع بداية حملته الانتخابية وتحت وقع الانتقادات من قبل منافسته هيلاري وضغط اللوبي الإسرائيلي في تبنيه خطاب متسامح وأكثر توجها نحو الحوار، اخذ اوباما يتجه نحو اليمين في سياسته الخارجية، وزاد ذلك باختيار نائبه للرئاسة جوزيف بايدن الذي سبق وصوت للحرب على العراق والذي رفض تقرير توصيات لجنة دراسة العراق التي ربطت الحل في العراق بإيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي، وعليه في ظل وجود هذا النوع من المستشارين فمن المتوقع ازدياد حدة التطرف نحو مزيد من المواقف اليمينية في سياسة اوباما تجاه العراق. وخصوصا مع تحميل الحكومة العراقية والمسؤوليين العراقيين الأخطاء والتردي الأمني. فاختيار بايدن إنما هو اعترافا لدى البعض بنقاط ضعف اوباما؛ حيث يرى هؤلاء أن اوباما اختار بايدن رئيس لجنة العلا قات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي لكي يعوض ضعف خبرة اوباما بقضايا السياسة الخارجية كما إن بايدن الأبيض احد الوجوه القديمة والمألوفة بواشنطن، قد يهدئ من مخاوف من يعارضون اوباما بسبب خلفيته وبشرته السوداء، وبسبب سجله غير المعروف لجماعات الضغط والمصالح واللوبيات. وبايدن من صف الليبراليين الجدد المؤيدين للحرب على العراق لكن من الساعين لرفض سياسة ترفض العزلة وتميل للدبلوماسية والحوار مع استعداد واضح لتبني مواقف صقورية.

---

(١) تلفزيون اي بي سي الامريكي، ٢٢-١٢-٢٠٠٨ : موقع المرصد العراقي الالكتروني.



٢-وزيرة الخارجية "هيلاري كلنتون"

تلعب هيلاري كلنتون دوراً يدعم الاتجاه نحو بقاء القوات الأمريكية لأكبر فترة ممكنة؛ فهي ناصرت الحرب على العرق، وكان موقفها الداعم للحرب خلال فترة منافستها الرئاسية دوراً استندت عليه في حملتها الانتخابية ضد الرئيس اوباما. وهي تنتمي أيضا من جيل السياسيين الذين جاءت بعد حقبة الحرب العالمية الثانية ما يمثله هذا الجيل من شراسة سياسية وصراعات على المستوى الخارجي. ولكنها في معرض السياسة الخارجية بالعراق فهي ستقود حملة تلقي باللوم على الحكومة العراقية في مواجهة الانتقادات العديدة إزاء تردي الأوضاع وتحمل الحكومة العراقية مسؤولياتها، رافضة اعتبار الولايات المتحدة دولة يقع عليها اللوم والواجب في إخراج العراق من مأزق الأمن فيما لو تفجرت الأوضاع الأمنية (١).

---

(١) يتجه الحزب الديمقراطي ورئيسه الى تبني وجهة النظر المتعلقة بتحميل الحكومة العراقية بواجباتها غير مكترثة كثيرا بالتزاماتها الأخلاقية التي تفرضها عليها غوها لهذا البلد بحجة تخليصه من اسلحة الدمار الشامل؛ وقد اتسمت الحملة الانتخابية لكل من اوباما وهيلاري كلنتون بالتوافق على تحميل الحكومة العراقية كل ما يتعلق بالحالة العراقية وتحميلها التدهور في الوضع الامني والسياسي في العراق؛ فقد سبق وعلق الرئيس المنتخب حول سياسته تجاه الحكومة العراقية بضرورة تحميلها المسؤولية كاملة رافضاً توجيه اللوم للإدارة الامريكية كما جرى عليه الامر خلال السنوات الست السابقة فقد اشار الى سياسته الاقتصادية تجاه العراق انه في الوقت الذي (تودع فيه الأموال العراقية في بنوك أميركية، يواصل دافعو الضرائب الأميركيون صرف عشرات المليارات من الدولارات شهريا على الدفاع عن العراق وإعادة إعماره. نعم أميركا تواجه عجزا ماليا هائلا بينما لدى العراق فائض في الميزانية)، ويضيف (نحن الآن في السنة الخامسة من حرب في بلد لم يكن له أية علاقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. لقد أدى رجالنا ونساؤنا في الجيش جميع المهام التي أوكلت إليهم على أحسن وجه، وصرفت الولايات المتحدة نحو تريليون دولار في العراق في الوقت الذي تعاني مدارسنا من ضعف في المخصصات وشوارعنا وجسورنا على شفا الانهيار في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفطية).



٣- وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس"

يشار إلى وزير الدفاع الأمريكي كونه جاء منسجما مع توجهات الرئيس المنتخب في خلق ادارة لا تصطبغ بلون حزبي واحد، والهدف تمتين وحدة المجتمع الأمريكي الذي مزقته الحرب في العراق. إلا أن اختيار غيتس يهدف ابعد من مجرد الوفاء بالتزاماته بقدر ما جاء منسجما مع توجهاته اليمينية المتشددة إزاء العراق، وخصوصا على صعيد تأمين انسحاباً متوازن ومسؤول؛ فالرئيس لا يستطيع تجاهل شخصية مثل وزير الدفاع الحالي خصوصا انه صاحب إستراتيجية زيادة عدد القوات في العراق التي حققت نجاحاً نسبياً في الأمن الذي تحقق في العراق، وهي ذات السياسة التي رفضها بشدة الرئيس المنتخب آنذاك. وعليه فوزير الدفاع سيعمل على الموازنة بين النجاحات المتحققة وبين الوفاء بالتزامات الانسحاب لكن ليس بالصورة التي يريدها اليساريين في الحزب الديمقراطي، انسحابا سريعا وفورياً دون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح الولايات المتحدة المتعلقة بمواجهة الإرهاب وإجهاضه في العراق او ما يتعلق بالالتزام الأخلاقي للولايات المتحدة تجاه ما جرى في العراق منذ احتلاله والتي تلوم مختلف الأطراف أمريكا عليها. وتشير التقارير إن غيتس سيبقى في وزارته حتى نهاية مهمته المتمثلة بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، أي أن وجوده يأتي في إطار نقل المهام بصورة هادئة من ادارة إلى أخرى. وعليه نعتقد أن اختيار غيتس إنما يظهر واقعية الرئيس المنتخب خصوصا إن ما جرى بالعراق وانخراط الجمهوريين طويلاً بالعراق لابد وان يعمل الرئيس الديمقراطي بالحفاظ على من يساعد الإدارة الجديدة على فهم تداعيات الأمور في العراق.

٤- مستشار الأمن القومي "الجنرال جيمس جونز" [١]

خبرة هذا العسكري المخضرم في الشأن العراقي تعود إلى تاريخ سابق، حيث أوكلت له ادارة كلنتون مهمة تنسيق الاغاثة في شمال العراق. لكنه اكتسب شهرته بالشأن العراقي وهو ما ساعدت الرئيس اوباما على احتياره تتمثل بدوره بإعداد تقرير لتقييم الوضع في العراق حول أداء وقدرات قوات الشرطة العراقية ووزارة الداخلية بموجب تكليف من الكونغرس الامريكي (٢٠٠٧). وتتسم مواقف المستشار من القضية العراقية وخصوصا ما يتعلق بالانسحاب من العراق أن وضع جداول الزمنية ومواعيد نهائية لسحب القوات الأميركية من العراق قد تضر بالمصالح الأميركية، رافضا في الوقت نفسه وجودا دائما بالعراق ويتفق معه الرئيس المنتخب الذي حدد نظرته من الانسحاب بوصف إعادة الانتشار التي تعني انسحاباً محدود ومدروس إلى خارج المدن ولا يعني بالضرورة وجود دائم للقوات الأمريكية بإعداد كبيرة في العراق. وهو ما يفهم أن الوجود الأمريكي بالنسبة لمستشار الأمن القومي وجود لا يرتبط بتاريخ محدد كما تريد الاتفاقية الأمنية بل أن هذه الأخيرة لا تحدد شكل الوجود الأمريكي بصيغته النهائية في العراق الذي قد يمتد لعشر سنوات كما جاءت لبيانه التقارير الواردة من ادارة الرئيس المنتخب التي تعد نفسها الآن على تسلم زمام الأمور قريباً في البيت الأبيض.

---

[١] الجنرال الأميركي المتقاعد جيمس جونز عينته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس موفدا خاصا للولايات المتحدة لشؤون الأمن في الشرق الأوسط ومساعدة الفلسطينيين، من مواليد سنة ١٩٤٣ بكنساس في ميسوري، وقائد سابق لحلف شمال الأطلسي، وقد تخرج من جامعة جورج تاون سنة ١٩٦٦. عمل جونز قائدا لمشاة البحرية الأميركية (المارينز) بين سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٣. وقائدا لعمليات قوات حلف شمال الأطلسي بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦. وأشرف على نقل قوات الحلف إلى أفغانستان عام ٢٠٠٣.

- انظر موقع قناة الجزير الفضائية على الشبكة الدولية بتاريخ ٢٩-١١-٢٠٠٨.

٥- وزير شؤون قدامى المحاربين " إريك شينسيكي "

إن اختيار شينسكي يوحي إلى الحرص الكبير للإدارة المقبلة على عدم تكرار الأخطاء التي قامت بها الإدارة السابقة في تعاملها مع العراق. وعليه يغلب على مستشاري اوباما طابع الحرص؛ بحيث يتسم بكونه اكثر تكنوقراطاً ويميلون نحو دراسة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية بصورة الطاولة المستديرة لا كونها سياسة ارتجالية وشخصية كما كان عليه سلوك ادارة الرئيس بوش في اغلب الاحيان؛ فقد انتقد إريك شينسيكي ادارة الرئيس بوش الذي فصله من منصبه لمواقف المتعلقة بانتقاد الطريقة التي أدارت بها وزارة الدفاع (البنتاغون) الحرب في العراق، وبالأخص دوري وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ونائبه بول وولفويتز. وخصوصا ان شينسكي وهو من اصل ياباني عمل رئيساً للاركان قبيل الغزو في العام ٢٠٠٣.

٦- مندوبة امريكا في الامم المتحدة "سوزان رايس"

تعتبر رايس السمراء من أكثر معارضي الحرب على العراق بجانب اوباما وذلك قبل ان تبدأ الحرب؛ وتربطها مع الرئيس الجديد علاقة شخصية قوية حيث عملت مستشارة له في قضايا السياسة الخارجية، منذ إنطلاقة الحملة الانتخابية. وعلى الرغم من انها عملت ضمن إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون حيث شغلت منصب مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الافريقية، فإنها اعلنت منذ البداية تأييدها لباراك اوباما ضد منافسته السابقة هيلاري كلينتون لنيل ثقة الحزب الديمقراطي. ويعتقد ان تعيينها في الامم المتحدة يعني ان باراك اوباما يريد دوراً أكبر تلعبه المنظمة الاممية في العالم (١)؛ كان من المتوقع ان

---

(١) طلحة جبريل: مصدر سبق ذكره.

يتم تعيين رايس بمنصب في وزارة الخارجية برتبه وزير او مستشار للامن القومي لكن اصرار اوباما على اختيارها بهذا المنصب يظهر مدى اهتمام الادارة المقبلة بتفعيل المشاركة الدولية بقضايا السياسة الدولية وليس بالصورة التي اتبعتها ادارة بوش الابن.

موقف الرئيس المنتخب من انسحاب القوات العسكرية من العراق والموقف من الحكومة العراقية

على الرغم من اهمية دراسة المواقف التي من الممكن ان تتبعها ادارة الرئيس المنتخب باراك اوباما الا اننا ولدواع البحث سنحصر حديثنا حول الموقف من الانسحاب الامريكي من العراق.

يواجه الرئيس الامريكي اوباما مشكلة تتعلق بالتزامه تجاه ناخبيه بسحب سريع للقوات؛ فبموجب الاتفاقية الامنية الموقعه بين البلدين نزعت الاتفاقية حصانة المدنيين المتعاقدين وهؤلاء يقدرون بحوالي ٢٠٠ الف مدني يقومون بدور كبير باعمال يفترض ان يقوم بها الجيش الامريكي المحارب وقد استخدمت القيادة العسكرية هؤلاء لأسباب مختلفة تتعلق:

خلال عقد التسعينات تغيرت السياسة العسكرية الامريكية باتجاه خصخصة عمل القوات الامريكية، ويقوم هذا التوجه على كون ان الشركات الخاصة تستفيد من عقود اعادة الاعمار ومساعدة الجيش مما يزيد من ارباحهم، لكن التفكير بدأ ينحو باتجاه ان هذه الشركات يجب ان تكون شريكة ايضا بالخسائر لذلك بدأت تتجه ضرورة تحمل هذه

الشركات هذه الخسائر. وعليه تحمل هؤلاء بعض الاعمال العسكرية التي من المفترض ان تقوم بها القوات النظامية بل تقوم بها هذه الشركات. الآن مع رفع الحصانة عنهم من المتوقع ان ينخفض تواجد عناصر هذه الشركات التي وجدت حصانة في القوانين السابقة من اية ملاحقات قضائية (١).

استخدمت وزارة الدفاع الامريكي افراد هذه الشركات بالاعمال الحربية للتخفيف من حدة الخسائر البشرية في صفوف الجيش الامريكي التي تثير استياءاً لدى الشارع الامريكي. وتجدر الملاحظة ان موتي او قتلى هؤلاء بالاعمال الحربية لا تدرج ضمن الارقام الصادرة عن هذه الوزارة المتعلقة بقتلى الجيش الامريكي في العراق.

وعليه يواجه اوباما مشكلة كبيرة تتعلق بتسريع الانسحاب الامريكي من العراق في ظل انسحاب افراد أو عناصر الشركات الامنية التي سيطبق عليها القانون العراقي بموجب ما جاء في الاتفاقية الامنية بين الولايات المتحدة والعراق؛ فقد اشارت صحيفة لوس انجلوس تايمز مؤخراً ان شركات التعاقد، مثل بلاكووتر، تقول ان سحب الحصانة سيصعّب من مهمة الحفاظ على المتعاقدين وتجنيدهم للعمل في العراق. فإذا صدقت هذه الشركات، كما ترى الصحيفة، سيتوجب على الجيش الامريكي تسلّم العمليات التي يؤديها مدنيون الآن، الأمر الذي سيزيد من العراقيل أمام تنفيذ انسحاب سريع للقوات كما وعد اوباما (٢). ويتفاقم الموضوع اكثر في ظل تصاعد التقارير التي تتحدث عن عدم قدرة

---

[١] رائد فوزي احمود: الشركات الامنية العاملة في العراق بين الاجراء الوقائي والعمل الحربي- دراسة حالة المقاتلين الاجانب من جنوب افريقيا، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الأردن، ٢٠٠٦.

[٢] **Raheem Salman and Kimi Yoshino: Blackwater guards face arraignment in Iraqi deaths، Los Angles times، January 6، 2009.**

وزارة الدفاع تجنيد عناصر جديدة من المقاتلين للذهاب للعراق.

الى الان لم يتسلم الرئيس اوباما السلطة في الولايات المتحدة، وقد نجح في استقطاب الاصوات المؤيدة لسياسته بالعراق لتحقيق نجاح وفوز كبير بالرئاسة الامريكية. لكن سيواجه الرئيس العديد من المشاكل في سبيل تحقيق ما وعد ناخبيه فيه من تحقيق انسحاب من العراق والانشغال اكثر بالقضايا الداخلية، لكن السياسة الامريكية المرسومة منذ عشرات السنوات والتي لا تقف عند فوز مرشح ديمقراطي او جمهوري خصوصا ان الولايات المتحدة الامريكية موجودة الان بالعراق ضمن هذه الاستراتيجية المرسومة مع بدايات نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة على مسرح السياسة الدولية، وعليه خروجه من العراق لا بد ان ينسجم مع هذا التوجه.

كما ان احد العقبات التي ستواجه هو الوضع بالعراق الذي سيكون مفاجىء للرئيس خصوصا مع تعدد اللاعبين الاقليميين وفي الداخل في المشهد العراقي مع ضعف واضح لدى الحكومة العراقية بالتعامل مع مصالح هؤلاء اللاعبين سيزيد من صعوبة تنفيذه استراتيجيته التي اعلنها قبل تسلمه للرئاسة، وستزيد الاتفاقية الامنية الموقعه من صعوبة الولايات المتحدة في تحقيق السياسات التي وعد بها الناخب الامريكي، وستزيد من سياسة الحزب المتناقضة من الموقف من العراق في ظل تشردم واضح لسياسته، ناهيك عن حداثة خبرة الرئيس الامريكي والانتقادات والضغوط الاخرى التي تحدثنا عمها ستعمل جميعاً على فرض واقعية اكثر على قرارات الرئيس بالسياسة الخارجية بصورة عامة والعراق على وجه الخصوص (١).

---

(١) تستند خطة اوباما- بايدن على انسحاب امريكي للقوات الامريكية بمعدل لواء الى لواءين بحيث تنتهي المهمة خلال ست عشر شهر اي الى العام ٢٠١٠ ، مع بقاء قوات قتالية لكن تستخدم في تدريب القوات

وتسعى سياسة اوباما هذه للضغط على الحكومة العراقية لتحمل مسؤولياتها لأجل تحقيق مصالحة وطنية حيث يؤمن انه لا يوجد حل عسكري للوضع العراقي المتفجر؛ فقد سعى بوش الى ممارسة شتى اشكال الضغط السياسي على القوى العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية لكن دون جدوى، وعليه تحاول خطة اوباما بالانسحاب المرحلي من العراق دفع الاطراف العراقية الى حل خلافاتها وتسوية خلافاتها العالقة (١). اي ان هذه الخطة لا تستدعي تدخل امريكي بالقضايا الشائكة كما فعلت بالسابق. لذلك فانه من غير المتوقع ان تحقق هذه الاستراتيجية نجاحاً في ظل سيادة المحاصصة الطائفية.

ان المتابع للتصريحات التي اطلقها الرئيس المنتخب خلال الفترة الماضية يجد تحاملاً كبيراً واستياءاً للرئيس الجديد على القادة السياسيين العراقيين لأسباب تتعلق برفضهم للمصالحة الوطنية لأغراض شخصية او لضغوط اقليمية، ولذلك فانه من المتوقع ان تشهد علاقة الادارة الجديدة بالقادة السياسيين بمزيد من التوتر وفقدان الثقة، وقد صرح اوباما بهذا التوجه باكثر من مناسبة (ان اساس الانسحاب التدريجي هو لتمكين القادة السياسيين في العراق للوصول الى مصالحة وطنية. حيث ان قواتنا تقاتل وتموت في اجواء حر تصل الى ١٢٠ درجة لأجل ان توفير مجال، تمكن القادة العراقيين للوصول الى اتفاق بينهم، لكنهم لا يقومون بذلك) (٢).

العراقية وتجهيزها بصورة تكون قادره على القيام بمهامها القتالية بصورة مستقلة، بالاضافة الى وجود قوة تحمي اعضاء الهيئة الدبلوماسية الامريكية في العراق. See: Barack Obama and Joe Biden's Plan report، Barack Obama website.

(١) Ibid.

(٢) See: Barack Obama website.

بعد هذا العرض فإن أهم النقاط التي يمكن استخلاصها من النهج المتوقع لسياسة الرئيس المنتخب اوباما بالعراق هي التالية:

يأتي اختيار المستشارين او اعضاء ادارة الرئيس اوباما بصورة تتناقض مع توجهاته الانتخابية التي وعد بها الناخب الامريكي بالانسحاب من العراق خلال مدة زمنية لا تتجاوز ست عشر شهراً. ففي الوقت الذي حدد استراتيجيته بالعراق بانسحاب خلال مدة زمنية محددة جاء اختياره لمستشاريه يتناقض مع هذا التوجه حيث ان اغلب هؤلاء يرفضون انسحاباً امريكيا سريعا من العراق؛ واذا اقتضى تنفيذ هذا التوجه فهو قد يأخذ وقت يتجاوز الفترة المحددة بست عشر شهر؛ التي لن تكون كافية لتأمين مصالح امريكا في العراق والمنطقة او ابعاد العراق عن ان تكون دولة حاضنة للجماعات الارهابية؛ وعليه بدأت مواقفه تتجه نحو اليمينية بتنفيذ انسحاب متوازن ومدروس مع الاخذ بنظر الاعتبار توجهات القادة العسكريون.

تعاملت الادارة الجمهورية مع العراق لأكثر من ست سنوات وهي فترة طويلة نسبية لن يكون بمقدور الرئيس الامريكي احداث تغييرات جوهرية على الاستراتتجية الموضوعة للعراق؛ إذ من المتوقع ان يأتي تعامل الرئيس اوباما مع الوضع السياسي والامني في العراق مشابهاً للاستراتيجية القديمة للرئيس بوش على الاقل الى الوقت الذي يستطيع فيه الرئيس اوباما من التخلص من اعمدة السياسة الامريكية الجمهورية في العراقية، وعليه قد يفاجيء الرئيس اوباما بحجم التورط الامريكي في العراق.

شخصية الرئيس اوباما ذات الطبيعة الجديدة بالنسبة لمرشحي الرئاسة الامريكيون السابقون كان لها عظيم الاثر في تغيير مواقفه سريعاً. وعليه سيكون الرئيس حبيس الاراء

التي يقدمها مستشاريه واعضاء وزارته واكثر تعرضا لتبني مواقفهم في ظل حداثة خبرته بالسياسة الخارجية. ويتسم اعضاء الرئيس ومستشاروه بصفات يغلب عليها الحذر مع الاهتمام اكبر في القضايا الداخلية و التركيز على قضايا اخرى بالاضافة الى العراق مثل الملف النووي الايراني واعادة العلاقة مع حلفاء امريكا بالمنطقة والعالم ومع المجتمع الدولي.

اي ان العراق سيبقى بالنسبة لهم ولإدارة الرئيس بوش ذو أهمية مركزية لكن مع تحمل الاخرين مسؤولياتهم ولعب ادواراً مناسبة؛ إذ من غير المتوقع ان تتدخل الادارة الامريكية بالشأن العراقي بالصورة التي كانت تتبعها سابقاً حيث كانت تتدخل بكل ما يتعلق بجميع مفاصل الدولة العراقية وعقد السياسات والتحالفات الداخلية بما يساهم في اعادة بناء الدولة والمجتمع العراقي او بالتعامل مع جماعات المقاومة الرافضة للمشروع السياسي الامريكي في العراق؛ سيكون للحكومة العراقية حيزا اكبر في التعامل بالشأن العراقي وهو ما له من تداعيات مختلفة قد تثير مكونات المجتمع الاخرى في ظل سيادة مبدأ المحاصصة الطائفية، لكن مع ضرورة تحملها مزيداً من المسؤولية عن الاخطاء وما تؤول لها الاوضاع بالعراق. وهي ذات السياسة التي اتبعها الحزب الديمقراطي منذ بداية الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية.

في ظل هذه المعادلة من المتوقع ان تتبع إدارة الرئيس المنتخب اوباما سياسة واقعية بالتعامل مع الاطراف اللاعبة في المشهد العراقي. فإذا كانت جولة المفاوضات الامريكية الايرانية في العراق خلال السنوات الثلاث الماضية كانت تعبيراً حقيقياً واعترافاً باهمية الحوار مع الاطراف الاخرى، فانه من المتوقع ان تنتهج سياسة اوباما في العراق سياسة قريبة لهذا النهج حتى لو اقتضى الامر خلط الملفات في المنطقة لتحقيقة تسوية حقيقية في العراق حتى تنشغل الادارة بملفات اخرى اكثر حيوية كالملف الافغاني والحرب على

الارهاب؛ هذه السياسة لها محاذيرها التي رفضتها ادارة الرئيس بوش واوقفت التعامل مع ايران في جولة المفاوضات الاخيرة التي كان من المتوقع ان تعقد في منتصف العام الماضي.

في ظل النهج المتوقع ان تتبعه ادارة اوباما في العراق سيلعب الرئيس اوباما دوراً كبيراً -أولاً- في تثبيت العلاقات مع الدول العربية الصديقة و تدليل العقبات التي ظهرت في العلاقة بينهما بسبب سياسة الرئيس السابق جورج بوش الابن في المنطقة واحتلالة للعراق وفرض ديمقراطية غربية بالمنطقة تكون صالحة للتطبيق في الدول العربية الحليفة وهو ما اثار مخاوف هذه الدول، وثانياً التعامل معهم باطار حثهم باتجاه العراق من خلال ممارسة مزيد من الضغوط على هذه الدول بدفعها اكثر باتجاه العراق وتجنب سياسة الحذر التي كانت تتبعها في السابق.

العراق سيبقى محوراً مهماً في سياسة الرئيس اوباما لكن مع نهج اقل في التدخل بالشؤون الداخلية، والاهتمام اكثر بالقضايا الخارجية الاخرى. فهي تخشى كصديقتها اسرائيل فكرة التعامل أو التعايش مع السلاح النووي الايراني فيما لو وصلت ايران الى تطوير سلاح نووي وهو الامر الذي سيفرض توازن رعب نووي في المنطقة يحد من سيطرة او حركة اسرائيل في الشرق الاوسط من جهة، والولايات المتحدة الساعية نحو الشرق من جهة اخرى.

على الصعيد الاستراتيجي تأتي إدارة الرئيس اوباما مكملة للإستراتيجية الامريكية المرسومة بالمنطقة منذ فترة نهاية الحرب الباردة والمعروفة بالقرن الامريكي الجديد والتي يشكل فيها العراق والشرق الاوسط محوراً مهماً فيها ضمن مشروع الشرق الاوسط الكبير. لكن الاختلاف بين نهج الرئيس اوباما والرئيس بوش يكمن في اليات واسلوب التغيير؛ فقد اتبع الاخير سياسة تغيير تشمل التدخل باستخدام القوة؛ بحيث لم تكتفِ

الإدارة الأمريكية بالمطالبة بإصلاح الحكومات، وإنما باتت تطالب بإصلاح أحوال المجتمعات السياسية والاقتصادية والثقافية؛ في حين يأتي الرئيس اوباما ليتبع نهجاً اقل حدة في التعامل بالسياسة الخارجية اي التركيز اكثر على التدخل بالوسائل السلمية الدبلوماسية، وعبر الضغوط أو الإغراءات السياسية والاقتصادية، مثلما كان الأمر في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. وعلى صعيد التغيير في العالم العربي فانه من غير المتوقع ان يستمر الرئيس اوباما بهذا النهج السابق في فرض الديمقراطية الغربية وتقديم الاسلوب الامريكي في الحياة لشعوب هذه المنطقة باعتباره الأنسب؛ فقد صرح اوباما خلال الفترة الانتخابية ان هذا الحلم الذي اتبعه بوش الابن هو بمثابة الوهم الأيدلوجي لا واقعية له خاصة ان الديمقراطية لا تفرض بالسلاح، وأن تطور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الحر وغيرها من مؤسسات المجتمع الديمقراطي هو مسؤولية بعيدة المدى تحتاج لعقود لكي تتحقق على ان تنبع من داخل المجتمع ذاته وبأيدي أبنائه.

ان المتابع لفريق اوباما للسياسة الخارجية تجد اهتماما واضحاً نحو الاهتمام الى إعادة العلاقة مع المجتمع الدولي ومع أصدقاء امريكا في العالم لتنفيذ إستراتيجيتها في إطار سياسة لا تثير استياءهم اي الاهتمام بالمؤسسات الدولية وخصوصا الأمم المتحدة وتفعيل دورها وهو ما جاء بتعيين شخصية مثل سوزان رايس لمنصب ممثلة امريكا في الأمم المتحدة وهو ما تفشي عنه سيرتها الذاتية.

الخاتمة

بعد دراسة الاحتمالات المتوقعة للسياسة المتبعة للرئيس الجديد اوباما، نعتقد أن الحديث عن تغيير محتمل للسياسة الامريكيه في العراق أو المنطقة (مع تصاعد حالة النفور من سياسات الإدارة الأمريكية)، هو أمر غير مقبول أمريكياً بالدرجة الأساس، ولا ينسجم مع المخططات الاستراتيجية التي ترسم للإدارات اللاحقة لسنوات عديدة. فالآراء التي تذهب الى احتمال تغيير في الإستراتيجية الأمريكية بالعراق نتيجة اختيار رئيس جديد لا ينسجم مع التصريحات والمواقف التي اتبعتها الحكومات الامريكية على مدى السنوات والعقود الماضية؛ لارتباط الوجود الامريكي في المنطقة بمصير إستراتيجيتها الكونية؛ كما يرتبط الأمر أيضاً بوجودها ذاته كدولة محورية في السياسة الدولية تسعى لاستثمار سنوات الفرصة التي أتيحت لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروزها كقطب أوحد، وعليه تعمل على الحفاظ على ديمومتها في السياسة الدولية نظراً لما تحققه هذه السياسة والمشروع (الشرق الأوسط الكبير) من مكاسب داخلية وخارجية؛ أن أي فشل أو إخفاق أو تراخي هو أمر غير مقبول؛ بحيث يقتضي الأمر تفعيل مزيد من السياسات المختلفة والضغوط بإشكالها المتنوعة لغايات تنفيذ المشروع حتى لو اقتضى الأمر التخلي عن احترام مصالح ومخاوف شركائها وحلفائها في المنطقة.

لقد خرج المشروع (مشروع الشرق الاوسط الكبير) من إطاره النظري منذ فترة طويلة، وما نشهده الآن هو إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الكبير. وعلى الرغم من كون هذا الأمر ليس بالجديد إلا أن الشيء الجديد هو تسارع الأحداث والتطورات بصورة مثيرة للاستغراب؛ قد تؤدي بالمحصلة إلى ولادة مشوه قيصرية لوليد غير مكتمل الأعضاء،

وتفضي إلى نتائج غير محمودة على المدى البعيد سواء لدى الإدارة الأمريكية أو لدى حلفائها في المنطقة (الدول العربية تحديداً).

لقد اتضح خلال العام ٢٠٠٧ وتحديداً مع بداية العام الماضي ٢٠٠٨ تبلور فكرة مفادها أن الولايات المتحدة في ظل سعيها لتنفيذ مشروعها للشرق الاوسط الجديد، وخصوصاً بما قامت به في العراق، أخذت تبتعد كثيراً عن احترام وجهة نظر حلفائها ومصالحها في المنطقة، بل وصلت في تجاهلها حداً تجاوزت فيه مخاوفهم الأساسية وخصوصاً تلك المتعلقة بالخطر أو المد الإيراني، التي تشير الدلائل إنها سمحت له بالنمو بصورة مثيرة للاستغراب، وصلت لدى البعض حد الاقتناع بوجود تنسيق أمريكي إيراني.
إن انتقادنا لهذه النظرية أو نظرية المؤامرة لا يعني بالضرورة نفينا لها، لكن ما يهمنا في هذا الإطار هو ما تمخضت عنه الأحداث في المنطقة التي تشير إلى نفوذ متعاظم لإيران في ظل شبه سكوت للولايات المتحدة عن هذا الخطر. لقد دفع هذا التوجه أو سيدفع بعض الدول العربية للبحث عن طرق للحفاظ على مصالحهم بعيداً عن هيمنة وسيطرة مصالح الولايات المتحدة. ولعل ما يدفعهم لهذا التوجه هو التغير الحاصل على موازين القوى في المنطقة في ظل تغير المعادلة الإقليمية في المنطقة ودخول عامل جديد عليها تتمثل ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كجارة لهذه الدول يقتضي منهم التفاعل ضمن هذه الرؤية؛ فالولايات المتحدة لم تعد دولة تفصلها عن المنطقة آلاف الكيلومترات البحرية بل أصبحت جارة لهم؛ وعليه يفترض أمريكيا -على الأقل- أن تتغير السياسات المتبعة لدول الجوار بما يتلاءم مع الوافد الجديد.

وعليه أن سياسة اوباما في المنقطة لا يمكن أن تتغير في الإطار الاستراتيجي، لكن قد يحدث تغير يطرأ على الأسلوب المتبع الذي يحد من اندفاع القطار الذي قاده الرئيس السابق لصالح قيادة جديدة اقل اندفاعاً ونعيد تقييم ما تحقق من استراتيجيات على الأرض.



تغيير اللاتغيير

الأستاذ محمد حميد رشيد

باحث وكاتب عراقي

{ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ } صدق الله العظيم

مقدمة

رغم أن " التغيير " كان شعار حملة "أوباما" الأنتخابية والتي أوصلته الى الى رئاسة الولايات المحتدة الأمريكية وحصد "٣٦٥ " صوتاً أنتخابياً من أصل "٥٣٨" صوتا ورغم أن العالم أجمع رحب بأنتخاب " أوباما " طمعاً " بالتغيير"، ورغم أن جميع الأوضاع السياسية والأقتصادية والعسكرية والأجتماعية الأمريكية تبحث عن حلول بل وتفرض وجود تغيير جذري، ورغم أعتراف الرئيس " بوش " قبل خمسة وأربعين يوماً من أنتهاء ولايته بأن سياسته في العراق كانت فاشلة ... وأنه أرتكب مجموعة من الأخطاء، كما أن العالم العربي ينقسم بشكل عام والعراقيين بشكل خاص بين متفائل بالأدارة الجديدة الى حد الأفراط وينتظر منها المستحيل ويكل لها أمرا أخرج أمريكا وأخرجنا معاً من هذا المأزق الذي نعيشه، ومنا من هو مفرط في التشائم الى درجة يعتقد بأن المرحلة القادمة هي الأسوء والأخطر في تاريخ العراق من المرحلة المنصرمة! وأن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تتغيير وما على الرئيس الجديد غير مواصلة ما انتهى اليه الرئيس السابق !

وهكذا حتى اجتاحت العالم ظاهرة أوباما المعروفة بـ «أوبامنيا» وسط شعور من الفرح والارتياح في الكثير من الدول ولدى كثير من شعوب العالم رغم كل هذا نجد من يقول " لاوجود للتغيير الكبير في السياسة الأمريكية خصوصاً في الشؤون الخارجية، وأن الأدارة الأمريكية لا يحكمها الرئيس الأمريكي لوحده بل تحكمها المؤسسات وأن السياسة الخارجية يخطط لها ويصممها " خبراء متخصصون "وأن هناك الكثير من " مراكز القرار " و" مراكز القوى " يمكن أن تتحكم بالقرار السياسي الأمريكي ... لذا علينا أن لانتوقع تغيرات أستراتيجية في السياسة الأمريكية في حقبة " أوباما " وأدارته الجديدة وبين التفاؤل والتشاؤم تتنازع التوقعات والآراء حول التغييرات المتوقعة في السياسة الأمريكية الخارجية "خصوصا في منطقتنا العربية والأسلامية" في ظل إدارة الرئيس القادم باراك أوباما يعلق الكثير من السياسيين طموحهم وأمالهم أو يأسهم وأحباطهم دون أن يتركوا المساحة الكافية لإنفسهم أولاً في التعامل مع المتغيرات والثوابت وفرض التغيير أو التأثير عليه بشكل يمكن أن يخدم الأمة دون الوقوف متفائلين أو متشائمين في أنتظار الغيب أو مدد من السماء وذلك مخالف لتعاليم رب السماء والأرض لذا سأحاول أن أكون محايداً في طرح موضوع [الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية وما هي أحتمالات التغيير في السياسة الأمريكية المرتقبة مركزاً على القضية العراقية] بشكل علمي معتمداً بشكل كبير على المصادر الأمريكية، ثم أحاول أن أستفيد من النتائج التي أخرج بها بخصوص القضية العراقية على وجه الخصوص لأقول كلمتي ورأيي معتمداً على تلك المعطيات العلمية وأسال الله المغفرة وأسألكم المعذرة والتصحيح أن كان ما توصلت اليه خاطئاً،وان كان ما أقوله يحتمل الصواب فهو دعوة للتأمل وأعادة النظر خصوصا بالنسبة لليائسين من التغيير أو المتفائلين فيه وأن أصبت فذاك توفيق من الله ونعمة منه.



الثابت في السياسة الأمريكية

من بديهيات القول أن العمل السياسي يمكن أن يرتكز على " معطيات نظرية ثابتة " تحدد الأطار العام للعمل السياسي وقد تكون هذه الثوابت مرحلية أو ثوابت دائمة ولكن في الألتزام لتحقيق تلك الثوابت وأهدافها يتطلب العمل السياسي أستخدام كل ما يمكنه من المتغيرات ويتداخل فيها التكتيك مع الأستراتيجي فالتفكير السياسي الأستراتيجي هو بالضبط كالتخطيط الأستراتيجي العسكري فهو[توظيف التكتيك والأهداف المرحلية للوصول الى الهدف الأستراتيجي النهائي أو البعيد المدى] في ظل الهدف السوقي " الأستراتيجي " العام الذي تحدده الأدارة السياسية المسيطرة على القرار . لذا يحتاج السياسي الى أقصى أنواع المرونة والتكتيك العالي وفي أزمنتنا الحاضرة كما هو الأمر في الكثير من المراحل التاريخية تبرر الغاية الوسائل السياسية خصوصا أذا ما أعتمدنا على التعريف العام للسياسة وهو [فن الممكن] أي تحقيق أُقصى ما يمكن من مصلحة الأمة وهنا نحتاج الى تقرير مصلحة الأمة وتعريفها من خلال الثوابت التي تلزم السياسي بأتباعها والتقيد بها.

وعند تعداد الثوابت في السياسة الأمريكية [والتي يتفق عليها المرشحون للرئاسة الأمريكية في براجهم الأنتخابية] سنجد "الثوابت المطلقة" كما سنلاحظ أيضاً ثوابت "مرحلية" مما يؤكد ما ذهبنا اليه من تداخل بين مفهوم الأستراتيجي بمعناه المطلق ومعناه النسبي والمرحلي لذا سنكون مضطرين الى أستخدام مصطلح { الثوابت الحالية في السياسة الأمريكية } لهذا يمكننا أن نتفهم اتفاق ٤٠٠ من كبار خبراء السياسة الخارجية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتصدرهم هنري كيسنجر، ومادلين أولبرايت، وجورج شولتز، وانتوني ليك وغيرهم، على صياغة وإعلان استراتيجية لأمريكا بديلة عن استراتيجية بوش.

والثوابت العامة التي تحكم السياسة الأمريكية هي :.

الألتزام بالدستور والقوانين والأعراف الأمريكية ولا يحق للسياسي الخروج عنها

الألتزام بهيكلية الدولة ومؤسساتها الحكومية والصلاحيات الممنوحة لكل منها بموجب الدستور والأعراف والقوانين الأمريكية الحالية

الألتزام بالمصالح الأقتصادية الأمريكية والسعي لتحقيق أعلى حد من الرفاهية للمواطن الأمريكي [ويذهب السياسيون الأمريكيون الى مفهوم قيادة أمريكا للعالم وإن كان هذا المنطلق قد تضرر كثيراً في حقبة بوش الأبن]

الحفاظ على أمن أسرائيل [وهذا من الثوابت المحدثة في السياسة الأمريكية منذ بدايات الستينات من القرن الماضي وتحديداً بعد مقتل الرئيس الامريكي "جون كندي " في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣م. وهناك من يمده الى الرئيس الأمريكي " ترومان"]

ضمان أنسيابية " النفط " والسيطرة على موارد الطاقة ، ومواجهة أية مخاطر تهدد المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة حتي وإن اقتضى ذلك التدخل العسكري المباشر لضمان السيطرة على منابع النفط في العالم [وهذا ايضاً تم تطويره وأدخاله بشكل مستقل في ثوابت السياسة الأمريكية بعد عام ١٩٧٣م. وتحديداً بعد حرب ٦ أكتوبر بين العرب وأسرائيل وأستخدام النفط كسلاح في المعركة وتم التنظير له بشكل واضح عام ١٩٧٩م.]

الحرب على الأرهاب [تمت أضافت هذا الثابت ولإول مرة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ م.] رغم أن تعريف الأرهاب غير واضح وغير متفق عليه لحد الأن ومن المؤكد أن للسياسيين الأمريكان تعريفاً خاصاً بهم يتعلق بكونه كل ما يمس المصالح والسياسات الأمريكية أو يتعارض معها في أي بقعة من العالم . (وهو الأخر أستهلك وبدء

بالأنحسار والتراجع)

لابد من الأحتفاظ قدر الأمكان بعلاقات أستراتيجية بناءة مع النظام الأوربي وعدم التناقض المباشر معه بما يؤمن بقاء أمريكا متسيدة على العالم ومنه العالم الغربي والتمسك بالنظام الدولي تحت الزعامة الامريكية ووفق المنظور الأمريكي، وأن واشنطن سعت إلى الاستفادة من تلك العلاقات في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي الجديد الذي بدأ في التشكل مع صعود قوى جديدة.

بقاء التحفظ والرقابة على بعض الأنظمة التي قد يشكل نموها أو أعادة بنائها خطرا مستقبلياً على الولايات المتحدة الأمريكية ومن تلك الدول روسيا واليابان والصين .

مبدء حقوق الإنسان ودعم " الدول المعتدلة " [وأحسن تعريف لها الدول التي لا تتناقض مع الثوابت والمصالح الأمريكية]

هناك بعض الثوابت المرحلية والأنية المتفرقة منها [عدم السماح بأنتشار الأسلحة النووية خصوصا بالنسبة للدول المارقة " كوريا الشمالية وإيران وسوريا "، ضمان نجاح المشروع الأمريكي في العراق، محاربة الأنظمة التي " تأوي" الأرهاب...الخ] والحقية إن تلك الأهداف ليست من الثوابت الحقيقة وأنها من الأهداف المرحلية التي تفرضها المصالح الأمريكية العليا في العالم]

وهنا لابد أن نسجل الملاحظة الأتية وهي أن تلك الثوابت يمكن أيضاً التجاوز عليها وأختراقها وقد حصل مثل ذلك بالفعل كفضيحة إيران - كونترا، ودعم الأنظمة الدكتاتورية كما فعلت في الكونغو أيام موبوتو عام ١٩٦١ م. وكما أسقطت التجربة الديمقراطية في شيلي ويمكن الرجوع الى تقرير اللجنة البرلمانية الامريكية المسمى "تقرير

روكفيلر" الصادر في ١٠/ ٦/ ١٩٧٥ الذي اتهم المخابرات المركزية الأمريكية والرئيسين السابقين " جونسن" و" نيكسون " بنشاطات غير مشروعة خلال العشرين سنة الماضية من تاريخه وتحدثت الصحافة في حينها عن تلك الجرائم بعد رفع الحظر.

وليس من الثوابت السياسية لا الأمريكية ولا غيرها دعم نظام ما بعينه ما لم يقدم هذا النظام فائدة ما لتلك السياسة ومن السهولة بمكان أن ينقلب صديق الأمس الى عدو اليوم أذا ما أقتضت المصالح السياسة هذا ومن السهولة بمكان التخلي عن صديق الأمس أذا كان في حمايته أضرار بالمصالح أو حتى تقديم معونة لا يستحقها لذا فكثر ما نسمع أن من الثوابت الأمريكية دعم نظام ما بعينه وهذا ضحك على الساذجين ليس إلا كونه فعلا يتعارض مع الثوابت الأصلية والحقيقية للعمل السياسي الأمريكي " الأمر بكل تأكيد لا يشمل أسرائيل "

وفيما عدا ما بينا من الثوابت فأن السياسة عالم المتغيرات والتكتيك والخبث السياسي والألفاظ المرنة التي لا تحمل معناً محدداً وقد تتضمن النقيضين في نفس القول ولا وجود للأخلاقيات والنوايا الحسنة والمصداقيات وكلها الفاظ ووسائل لتحقيق غايات محددة تبرر كل ما في العالم من سوء ودمار تحدثه السياسة الأمريكية .

وننقل عن صحيفة الأهرام المصرية ليوم ١٤/ ٥/ ٢٠٠٨ ما كتبه الأستاذ عاطف الغمري في مقاله " من يحكم أمريكا " ما يأتي :

وفي أمريكا- وهو ما يتفق عليه علماء السياسة وصناع السياسة الخارجية ـ ثلاثة شروط لوجود الاستراتيجية وقابليتها للبقاء وهي:

١ - توافق الرأي العام واقتناعه بها.

٢- توافق النخبة واحتشادها من ورائها.

٣- الوضوح الكلي لأهداف السياسة الخارجية.

وهذه الشروط انعدمت في استراتيجية بوش التي جعلت عددا كبيرا من المختصين الأمريكيين يصفونها بأنها خلل استراتيجي، وليست استراتيجية.

آليات اتخاذ القرار الأمريكي ومراكز القوى التي تؤثر على اتخاذ القرار

الكونغرس الأمريكي هو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر الهيئة التشريعية في النظام السياسي ويتألف من مجلسين هما :

مجلس الشيوخ الأمريكي

مجلس النواب الأمريكي

الحكومة الفدرالية الأمريكية

تتكون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الفدرالية من ثلاثة فروع متميزة، لكل واحد منها سلطات ومسؤوليات دستورية مُحددة بوضوح . وهذه الفروع هي:

الفرع التشريعي والفرع التنفيذي والفرع القضائي .

الفرع التشريعي للحكومة الفدرالية يتكون من مجلسي الكونغرس: مجلس شيوخ الولايات المتحدة ومجلس نواب الولايات المتحدة

الفرع التنفيذي

الفرع التنفيذي هو، إلى حدٍ بعيد، أوسع فرع في الحكومة الفدرالية.

يرأس الفرع التنفيذي رئيس الجمهورية الذي يخدم لفترة أربع سنوات .

الفرع القضائي

يتكون الفرع القضائي من المحكمة العليا ومن المحاكم الفدرالية الأدنى

وبصفته فرعاً مستقلاً من الحكومة، ومستقلاً عن الفرعين الآخرين، يخضع القضاء فقط لمبادئ الضوابط والتوازن الذي يُحدّده الدستور. القضاء الفدرالي المستقل يعتبر عنصراً أساسياً في ضمان العدالة النزيهة والمتساوية لجميع المواطنين.(١)

ومن المعروف أن الكونجرس يسيطر عليه أغلبية من الديمقراطيين مما سيسهل كثيراً عمل الرئيس الأمريكي الجديد أضافة الى الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور اليه ومنها :

صحيح أن الفرع التنفيذي يتشاطر سلطاته بالتساوي مع فرعي الحكومة الآخرين، غير أن الرئيس هو الفرد الأقوى في الحكومة.

من جملة سلطات وأدوار الرئيس ما يلي :

تعيين قضاة المحكمة العليا وقضاة المحاكم الفدرالية الأدنى، الذين ينبغي أن يُثبتهم جميعاً مجلس الشيوخ ؛ تعيين الوزارة المؤلفة من الوزراء ورؤساء الوكالات التنفيذية الذين يجب أن يثبتهم مجلس الشيوخ ؛ يعمل كقائد أعلى للقوات المسلحة ؛ يحمل لقب رئيس

---

(١) راجع وكيبيديا تعريف الكونجرس

الدولة ؛ يفاوض بشأن المعاهدات الدولية ؛ يمكنه نقض التشريعات التي يقرّها الكونغرس ؛ يمكنه منح العفو وإرجاء تنفيذ الأحكام في الجرائم الفدرالية) باستثناء التهم الموجهة إليه أو إلى أعضاء المحكمة العليا)

علاوة على هذه السلطات الدستورية، للرئيس عملياً سلطات أخرى، إما غير رسمية أو غير منصوص عنها على وجه التخصيص في الدستور. أولاً، وقبل أي شيء آخر، بإمكان الرئيس إصدار أوامر تنفيذية تكون بمثابة توجيهات لها سلطة القانون. الأوامر التنفيذية تُستخدم عادة لأغراض مثل :

إنشاء برامج جديدة، أو مناصب، أو لجان أو وكالات لتعزيز أو لتنفيذ برنامج عمل الرئيس السياسي ؛ إنشاء السياسات التي تؤثر في كيفية تنفيذ أو فرض التشريعات التي يقرها الكونغرس ؛ الأوامر التنفيذية بإمكانها أن تكون أداة قوية بيد الرئيس لتحقيق الأهداف السياسية، كما أن هذه السلطات قد أيدتها المحكمة العليا. الأوامر التنفيذية الفردية يمكن إسقاطها أو تعديلها من طريق تشريعات الكونغرس، لكن هذه التشريعات تحتاج إلى توقيع الرئيس لتدخل حيز التنفيذ، إلا إذا استطاع الكونغرس تجاوز نقض رئاسي بالاقتراع. ويمكن أيضاً تحدّي الأوامر التنفيذية في المحاكم إذا ما اعتُبرت أنها تنتهك الدستور، أو تتناقض مع القوانين القائمة(١).

ومن هذا تتضح مدى الصلاحيات الواسعة والأمكانيات المتعددة والوسائل القوية التي منحها الدستور للرئيس الأمريكي لكي تساعده على تنفيذ واجباته وخططه الى حد يمكنه من إصدار أوامر تنفيذية تكون بمثابة توجيهات لها سلطة القانون و إنشاء برامج

---

(١) راجع وكيبيديا تعريف الكونجرس

جديدة، أو مناصب، أو لجان أو وكالات لتعزيز أو لتنفيذ برنامج عمل الرئيس السياسي ؛ إنشاء السياسات التي تؤثر في كيفية تنفيذ أو فرض التشريعات التي يقرها الكونغرس ؛ وتصل الى حد يمكنه نقض التشريعات التي يقرّها الكونغرس ! كل هذا يجعل من الرئيس الأمريكي أقوى شخص في العالم ويمكنه من أتخاذ أهم وأخطر القرارات بشكل حاسم وسريع بل وأهم من كل ذلك يتيح له الدستور أختيار مساعديه ومستشاريه ووزارئه " شرط عرضهم على الكونجرس " بما يعزز من أمكانيته على أتخاذ القرار وتنفيذه في نفس الوقت فهو مطلق اليد الى حد كبير جداً

وهناك ثمانية آلاف وظيفة ستكون متوفرة للأدارة الجديدة يمكن لأوباما أن يعينهم في الحكومة القادمة كما هو متعارف عليه فكل رئيس أميركي له أن يعين آلاف المسؤولين السياسيين في مناصب مهمة مثل المناصب الوزارية والقضاة الفدراليين والسفراء. وكل تلك المناصب بالإضافة إلى مناصب عليا أخرى تحتاج إلى موافقة مجلس الشيوخ عليها. وطبعاً، فإن أوباما لن يتولى بنفسه تعيين الثمانية آلاف شخص. وإنما يسمح وجود العديد من تلك الوظائف للوزراء وبقية المسؤولين الآخرين بتعيين طواقم العاملين معهم، وعلاوة على ذلك فإن فريق الفترة الانتقالية لأوباما سيراجع قائمة الوظائف بعناية ومن الممكن أن يقرر إلغاء أو إضافة بعضها.

ويقول خبراء السياسة إن حوالي ثلاثة آلاف وظيفة مما تحتويها القائمة سيمنحها أوباما وفريقه الانتقالي إلى من ساعدوهم في الحملة الانتخابية أو المعروفين بتخصصهم في مجال معين يتناسب مع الوظيفة. كل هولاء الموظفين سيساعدون الرئيس الجديد على أتخاذ القرارات المهمة والحاسمة وتنفيذها ومن المؤكد أن قائمة الموظفين الذين سيعينهم " أوباما " سيخضعون الى أجراءات تدقيق صارمة جداً ومنافسة شديدة قبل أختيارهم لتسلم

الوظائف الحساسة والمؤثرة في أتخاذ القرار ومن ستُدرس طلباتهم لشغل مناصب عليا سيكون عليهم الإجابة على استبيان مكون من سبع صفحات يضم ٦٣ سؤالا عن حياتهم الشخصية والمهنية. وعلى المتقدمين تقديم تفاصيل دقيقة عن الوظائف التي شغلوها هم وأزواجهم، وعن ذمتهم المالية وعلاقاتهم وارتباطاتهم الشخصية.

وعلى المتقدمين أيضا تقديم معلومات للفريق الانتقالي – في عصر التكنولوجيا الحديثة – عن "نشاطهم على شبكة الإنترنت." وهذا يشمل معلومات عن عناوين بريدهم الإلكتروني، أو مشاركاتهم في الصفحات والمواقع الخاصة مثل فيس بوك، وما ينشرونه في حواراتهم على الإنترنت، وهو ما قد يكون غير لائق أو غير مقبول.

ومن بين أسباب صرامة إجراءات التقدم لشغل وظيفة في حكومة أوباما أن فريق أوباما تعهد بإجراء إصلاحات في الحكومة (واشنطن). وطوال حملته الانتخابية وعد أوباما بوضع حدود للدور الذي تمارسه جماعات الضغط وأصحاب المصالح الخاصة للتأثير على السياسة(١).

وفي لقاء مع صحيفة نيويورك تايمز قالت ستيفاني كاتار المتحدثة باسم الفريق الانتقالي لأوباما "إن الرئيس المنتخب أوباما قد تعهد بإحداث تغيير في أسلوب عمل الحكومة، وعملية اختيار من سيشغلون المناصب السياسية تعتبر مثالا على ذلك(٢).

وفي الرسالة الصادرة من الخارجية الأمريكية رقم ١٠٦ المعنونة (عشرات المستشارين سيرشدون الرئيس القادم أوباما) أن الرئيس المنتخب باراك أوباما سيختار لمناصب

---

(١) راجع رسالة الخارجية الأمريكية ٢٠٢ الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية والتي تحمل عنوان : أوباما سيعين آلاف الأشخاص في مناصب حكومية

(٢) وللمزيد من المعلومات على الموقع الألكتروني للفريق الانتقاليhttp://www.change.gov

الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين الذين سيساعدون في إرشاد حكومته وممارسة دور مؤثر في صياغة السياسة الأميركية. وقال جون بوديستا أحد كبار أعضاء الفريق الانتقالي أننا نركز على الفريق الاقتصادي وفريق الأمن القومي، وذلك في ضوء الظروف التي نواجهها في الوقت الراهن." و سيباشر مكتب التحقيقات الفدرالي وغيره من هيئات حكومية بتقصّي خلفيات المرشحين كي يمكن لأولئك المرشحين الحصول على التصريح الأمني الذي يسمح لهم بالاطلاع على معلومات سرية حسبما تقتضي مناصبهم(١).

وقال جون بوديستا أحد كبار أعضاء الفريق الانتقالي (رغم أن التنوع هو عنصر هام فإن فريقه الذي يشرف على انتقال الحكم سيوصي بتعيين أشخاص في المناصب الوزارية من أصحاب " المؤهلات العالية والخبرات الكبيرة والمواهب الفذة بحيث يكونوا قادرين على تنفيذ الأولويات التي ذكرها أوباما " خلال حملته. فالتميز أو التفوق سيكون المعيار الرئيسي لاختيار أي شخص ينضم للحكومة)(٢)

أضافة الى كل ذلك فسيكون هنالك الكثير من المراكز البحثية التي (يميل الرؤساء الأمريكيون الى الأعتماد على المراكز الفكرية لإيجاد الكفاءات اللازمة لشغل الوظائف الخالية في الإدارة الجديدة ومن المراكز المرشحة للعب دور هام في الإدارة الجديدة هي المراكز

---

(١) للمزيد، راجع المقال التالي فريق أوباما يحد كثيرا من دور مروجي المصالح الخاصة (اللوبي) في المرحلة الانتقالية

(http://www.america.gov/st/elections08-arabic/2008/November/20081114192114ssissirdile0.1223108.html) على موقع أميركا دوت غوف.)

(٢) للمزيد عن الفترة الانتقالية راجع الموقع الخاص بالفترة الانتقالية أوباما وبايدن (http://www.change.gov).

الفكرية القريبة من (تيار اليسار المحافظ) أو الوسط اليبرالي ومن أهم هذه المراكز (معهد بروكينجز Brookings Institute) و(مركز الأمن الأمريكي الجديد Center For a New American Security) وهي مؤهلة للتأثير على سياسات الرئيس أوباما(١) .

وبهذا سيكون في دعم سياسة الرئيس الأمريكي القادم الكونجرس بأغلبيته الديمقراطية وصلاحيات واسعة يمنحها الدستور الأمريكي وثمانية الأف موظف بين مستشار ووزير وسفير ومئات الخبراء تكمن في المؤسسة السياسية التي يقف على رأسها الرئيس الأمريكي والكونغرس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الامن القومي أضافة الى المركز الفكرية ومراكز الدراسات التي تتولى تجميع وتحليل المعلومات وتساعده على أتخاذ القرارات وهناك بعض مراكز الضغط ومراكز القوى التي تؤيده.

وفي المقابل ستكون هناك تركة ثقيلة وحربين طاحنتين وكارثة أقتصادية تتعاظم وأيضاً سيواجه مراكز وقوى ضاغطة على سياسته سواء من داخل المؤسسة الحكومية الأمريكية أو من خارجها ومن اللوبيات المؤثرة على القرار الأمريكي والتي يمكنها أن تحد من أمكانية الأستقلال في أتخاذ القرار وبالتالي من أمكانية التغيير المرتقب ومن ذلك التحالف بين المؤسسة العسكرية والإقتصادية فكلاهما مصدر القوة والهيبة الحقيقية لإمريكا في العالم فهي تعتبر أقوى دولة في العالم عسكرياً كما هي أقوى دولة أقتصادياً وكل من القوتين تستمد قوتها من الأخرى ولكنها أيضاً محكومة بالمؤسسة السياسية التي تديرها وبهذا يكون التأثير متبادلا تحكمه الكثير من الأعتبارات الآنية . (وسنأخذ نموذجا لهذا

(١) وللمزيد راجع البدائل الفكرية لإدارة أوباما القادمة . د. باسم خفاجي

الصراع المتوقع بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية في الإدارة الجديدة في ملحق مستقل مع هذه الدراسة)

وهناك نوعان من جماعات الضغط، الأول ينصرف إلى تلك الجماعات التي تهتم بالقضايا الداخلية مثل جماعات المصالح العسكرية والمالية وجماعات رجال الأعمال والجماعات التي تدافع عن حقوق حمل السلاح أو الحقوق المدنية الأخرى ... إلخ. والثاني ينصرف للجماعات التي تهتم بالقضايا الخارجية وأهمها على الإطلاق "اللوبي الإسرائيلي" في الولايات المتحدة، وجماعات حقوق الإنسان والديمقراطية ... إلخ. وتتمتع بعض من هذه الجماعات بالقدرة الفائقة على خلق رأي عام قوي ومؤيد لقضاياها. ومع هذا فأن فرص نجاح أوباما في فرض كلمته على جماعات المصالح تدعمه عدة مؤشرات، أولها أنه نجح في تحييد هذه الجماعات وأموالها طيلة حملته الانتخابية، ولم ترهبه قوتهم ونفوذهم. وهو قد نجح بدونهم في جمع ما يقرب من ٦٥٠ مليون دولار، وذلك بعيداً عن تبرعات جماعات الضغط.

ثانيا استطاع أوباما تغيير تكتيكات التمويل خلال الحملات الانتخابية بأن قلّل إلى حد بعيد علاقة الاعتماد المتبادل بين المرشح ومن يقف وراءه، وذلك كي يضمن أكبر قدر من الاستقلالية في صنع سياساته واتخاذ قرارته. ثالثاً سوف يسعى أوباما إلى الاستفادة من الصورة السلبية للكثير من جماعات المصالح و"لوبيات" رجال الأعمال والمال ومضاربي الأسهم الذين تسببوا في جزء كبير من الأزمة المالية التي تعصف بالولايات المتحدة حالياً، وهو ما قد يعطيه مبرراً للحد من تأثيرهم على سياساته(١).

---

[1] أوباما وجماعات الضغط / خليل العناني / شبكة الاعلام العربية
http://jobs.moheet.com/elections/america_elections.aspx?nid=189779&pg=80

هل هناك تغيير محتمل في السياسة الامريكية ؟

لا يمكن أن نتصور في عالم مليء بالمتغيرات السريعة والآنية وعلى هذا المستوى الكبير من تشابك المصالح وتصارعها والتداخل بين السياسة والأقتصاد والأجتماع والدين وفي ظل هذه العولمة وتلاشي الكثير من المفاهيم والمعطيات لحساب مفاهيم ومعطيات جديدة ولايمكن لنا أن نتصور أن السياسة لايمكن أن تبقى بعيدة عن المتغيرات وليس لديها غير الثوابت كما لايمكننا أن نتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تحاول أن تتمسك بقيادتها للعالم تتخلى عن ثوابتها السياسية ومصالحها الأقتصادية حينما تتمسك بسياسة ثابتة لا تتغير بل أن الحقائق التاريخية تبين أنها كانت تقود تلك المتغيرات السياسية على الصعيد العالمي أبتداء من دخولها الحرب العالمية الثانية وتميز الكثير من الرؤساء أو الفترات الرئاسية بسياسة معينة فقد تميز فرانكلين روزفلت (١٩٣٣-١٩٤٥) مثلاً بالدعوة الى إنشاء مؤسسات أممية وتأسيس نظام دفاعي جماعي جديد، بينما سعى هاري ترومان (١٩٤٥ - ١٩٥٣) الى تأسيس شبكة تحالفات لمواجهة الأتحاد السوفيتي بينما أختلفت سياسة ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) وكذلك جورج بوش الأب (١٩٨٩ - ١٩٩٣) فقد لجأ الى أعادة صياغة توازن القوى وبينما عاشت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ويليام جيفرسون كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) أفضل عصرها الاقتصادي تزامنت الكارثة الأقتصادية العالمية مع نهاية عصر جورج دبليو بوش الأبن (٢٠٠١-٢٠٠٩) لتعيش فترة من أصعب الفترات الأقتصادية التي مرت عليها وهوالذي تلى كلينتون بالرئاسة ! كذلك الأمر بالنسبة إدارة كلنتون كانت ترى أن الطريق إلى بغداد يمر عبر محاولة إيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط، هذا دون إعطاء أية أهمية تُذكر لطبيعة الأنظمة القائمة. أما إدارة جورج

دبليو بوش فقد كانت في البداية قليلة الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط ولكنها انطلقت بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في «مشروع كبير» يرمي إلى إجراء تغييرات سياسية جوهرية في خارطة الشرق الأوسط وهذا ما عُرف باسم " مبدأ بوش " من أجل إعادة صياغة الشرق الأوسط. وكان الرئيس بوش نفسه قد عبّر عن ذلك في مطلع شهر فبراير ـ شباط ٢٠٠٤.

وكذلك يمكن ملاحظة الكثير من المتغيرات الأستراتيجية في السياسة الأمريكة خلال حقبة بسيطة من الزمن حيث نلاحظ { " رغبة الانكفاء على الذات " التي أبدتها الولايات المتحدة الأميركية عند نهاية " الحرب الباردة " وحيث كانت قوة «لا منازع» لها على المسرح الدولي. لكن مثل ذلك التوجه تغيّر تماما بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إذ تبنّت الولايات المتحدة مقولة " الحرب ضد الإرهاب " التي قادتها للقيام بحرب أفغانستان وبعدها حرب العراق. }(١)

بل أن ولاية جورج دبليو بوش الأبن (٢٠٠١-٢٠٠٩) مرت بمتغيرات سياسية متنوعة بدأت بخروج الولايات المتحدة الأمريكية عن الأجماع الدولي والأعتقاد المطلق بسيادتها الى الأنتهاء بقبول " مبدأ الشراكة الدولية " ولو تأملنا السياسة الأمريكية في العراق على وجه الخصوص للاحظنا تغيرها على أمتداد سنوات حكم بوش الأبن كما هي تختلف تماماً عما كانت عليه في فترة " كلينتون "فإن{ إدارة كلنتون كانت ترى أن الطريق إلى بغداد يمر عبر محاولة إيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط، هذا دون إعطاء أية أهمية تُذكر لطبيعة الأنظمة القائمة. أما إدارة جورج دبليو بوش فقد كانت في البداية قليلة

(١) كتاب الولايات المتحدة والعالم اليوم . تأليف : دانييل فان ايوين وآخرين.

الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط ولكنها انطلقت بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في «مشروع كبير» يرمي إلى إجراء تغييرات سياسية جوهرية في خارطة الشرق الأوسط. }
وأدى أيضاً الى أضطرار بوش الى أجراء عدة تغييرات في قيادته السياسية والعسكرية بل أن فترة قيادة " كوندليزا رايس لوزارة الخارجية الأمريكية لم تكن وفق سياسة محددة ورفعت شعارات محددة ترمز الى طبيعة سياسة كل مرحلة فبدء تها ب أستراتيجية (الصدمة والرعب) وبعدها بتكتيك (الفوضى الخلاقة) وكانت أخر صرعاتها السياسية (دبلوماسية التحول) حتى انتهت بأعترافها وأعتراف بوش والكثير من السياسيين الامريكان بالفشل خصوصاً في سياستهم في العراق !

هكذا أذن السياسة علم المرونة وعالم التغيير والتكتيك والتحول وليس هناك أي محضور للوصول الى الأهداف العامة التي تحددها ثوابت الأمة ومنطلقاتها النظرية خصوصاً في الأزمنة الحاضرة حيث أنفصلت السياسة عن الأخلاق بعد أن كانت قد أنفصلت عن الدين أصلاً واصبحت المصالح الأقتصادية ملزمة على السياسي أن يسعى لتحقيقها أما الأخلاق والدين فلها مؤسساتها الأخرى داخل البلاد تتولى هي حمايتها والعمل بها، وأخيراً لا ثوابت من أجل الوصول الى الثوابت . لذا علينا أن نتوقع التغيير بقدر ما نهيء أنفسنا لمواجهة أي تغيير سياسي بل المطلوب هو قراءة هذا التغيير قبل حدوثه من خلال المعطيات العامة التي تشير الى أحتمالات هذا التغيير ولا نبقى في موقف سلبي يتعامل مع الحدث بموجب قوانين رد الفعل فقط .

ولو تأملنا الموقف السياسي الأمريكي الآن والذي يشكل الأرضية التي ستتعامل معه الأدراة الجديدة بعد ٢٠/ ٠١/ ٢٠٠٩ بإدارة الرئيس الأمريكي الجديد فقد أوجز" فريد زكريا " رئيس تحرير الطبعة الدولية " لمجلة " نيوزويك " الأمريكية الموقف قائلاً :

{ هل يمكننا الآن الاعتراف بما هو واضح ؟ سوف تواجه الإدارة التالية مجموعة من التحديات لا مثيل لها في الذاكرة الحديثة. هناك عملية عسكرية جارية في العراق لاتزال تكلفتها تبلغ ١٠ مليارات دولار شهريا، وحرب ضد حركة طالبان في أفغانستان وباكستان لا نحرز فيها تقدما، ولن يسهل الفوز فيها. كما أن إيران وروسيا وفنزويلا تشكل تحديات استراتيجية صعبة. داخليا، ستتطلب خطة إنقاذ وإصلاح القطاع المالي سنوات ومئات المليارات من الدولارات. وكلفة العناية الصحية، إن لم يتم تقليصها، ستؤدي إلى إفلاس الحكومة الفيدرالية. كما أن مسائل الرعاية الاجتماعية والهجرة والبنى التحتية المتداعية والنظام التعليمي ستزداد كلها سوءاً إن لم تتم معالجتها قريبا.

والحكومة الأمريكية عاجزة عن تحمل أعباء إضافية. إذا أخذنا بعين الاعتبار التخفيضات الضريبية التي أقرها بوش، وحاجات الأمن القومي، وحربي العراق وأفغانستان وخطة الإنقاذ، تبدو الميزانية في حالة يرثى لها. فضلا عن ذلك، وفي غضون بضع سنوات، سيبدأ جيل مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتقاعد ويتسبب بكلفة هائلة ومتزايدة (بالتريليونات). }(١)

وهو على العموم موقف سياسي وأقتصادي وأمني صعب جداً وعلى الأقل فهو أسوء بكثير مما كان عليه الأمر في نهاية أدارة " بيل كلينتون " عام ٢٠٠١ م. مما جعل الكثير من السياسيين والمحللين الأمريكان يتوقعون أن يواجه " اوباما " موقفا صعباً ومملوء بالمخاطر وعلى حد قول " ديفيد فون دريهل " في مجلة التايم :

{ أن الرئيس القادم سيرث جملة من المشاكل الشائكة والقابلة للانفجار، بداية من

---

(١) نيوزويك العدد ٤٣٣ / ٧ ــ اكتوبر ــ ٢٠٠٨

http://newsweek.alwatan.com.kw/Default.aspx?MgDid=677538&pageId=127

المستنقع العراقي إلى الاقتصاد المتباطئ، ومن التحدي الصيني إلى فوضى الرعاية الصحية، الانتشار النووي إلى الاعتماد على البترول إلى (بعض الأشياء التي لا تتغير أبداً) السياسة الكوبية- إن الرئيس القادم سيضطر إلى حمل عشرات من المشاعل الملتهبة بنهاية موكب التنصيب.}(١)

وكذلك صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية هي الأخرى غير متفائلة بمستقبل الرئيس الجديد بسبب أخطاء بوش وانتقدت سياسته في الحرب على ما يسمى بالإرهاب، قائلة إن حرب العراق تكلف الاقتصاد الأمريكي أكثر من ٢٥ مليار دولار شهرياً، وإن الحرب على العراق وأفغانستان ستكلفان الخزينة الأمريكية خمسة تريليونات دولار بحلول عام ٢٠١٧م، وبالتالي فإن الرئيس الأمريكي القادم سيغرق حتى أذنيه في براثن أخطاء بوش(٢) .

و يخاطب " ريتشارد أن هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية " الرئيس الجديد محذراً و موضحا له حجم التحديات التي سيواجهها قائلاً :

{ أما أنت فسوف ترث في المقابل حروبا في العراق وأفغانستان، وقوات مسلحة منهوكة القوى وموزعة على جبهات عدة، ومعركة عالمية مع الإرهاب، ونفطا وصل سعر برميله إلى ١٥٠ دولارا، ومشاعر عداء قوية لأمريكا، وعجزا في الموازنة الفيدرالية قد يصل إلى تريليون دولار في عامك الأول، ودينا قوميا يزداد تضخما وقد يصل إلى عشرة تريليونات دولار، وتباطؤا اقتصاديا عالميا سوف يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار في بلدان

---

(١) مجلة تايم بقلم: ديفيد فون دريهل (١٨/ مارس /٢٠٠٨ نقلاً عن جريدة الرياض
http://www.alriyadh.com/2008/03/18/article326978.html

(٢) شبكة الاعلام العربية http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=163632



عدة....

ثمة حدود للموارد الأمريكية» وفي الوقت نفسه تعاني البلاد هشاشات خطيرة. لقد خلف إفلاس شركة "إنرون" وسجن أبو غريب وإعصار كاترينا والأزمة المالية ضحية: فقدرة أمريكا على أن تملي على الآخرين ما يجب القيام به أو على إقناعهم من خلال القدوة تضاءلت إلى حد كبير.

انطلاقا من هذه الخلفية، سوف تواجه تحديات خاصة. وسوف تجد الكثير منها في الشرق الأوسط الأكبر... تشير الأسهم في الاتجاه المعاكس في أفغانستان. تكتسب حركة طالبان مزيدا من النفوذ» والوضع الأمني يتدهور» وتستشري المخدرات والفساد. ثمة حاجة إلى مزيد من القوات ... (ثم يمضي في تفصيل الكثير من التحديات التي تواجه الرئيس الجديد)

هناك تحديات أخرى ملحة بالدرجة نفسها: التعامل مع كوريا شمالية نووية» والعمل لتهدئة روسيا مستاءة وصاعدة من جديد» والتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا» واتخاذ خطوات لزرع الاستقرار في البلدان الأفريقية .

لا تستطيع أمريكا أن تفعل ذلك بمفردها» فتحديات هذه الحقبة لا تنطلق من دولة واحدة ولا تستطيع دولة واحدة أن تحلها الى ان ينتهي الى نتيجة لامناص منها مطلقاً :

. يبدو أن السنوات الأربع المقبلة سوف تكون صعبة، }(١)

وفي كتاب صدر حديثا عن تايمز بوكس تحت اسم " ثمن الحرية - الدفع لحروب

---

(1) http://newsweek.alwatan.com.kw/Default.aspx?pageId=127&mgdid=687425
مجلة نيوزويك الأمريكية تاريخ النشر: الثلاثاء ٤/١١/٢٠٠٨

أمريكا " لمؤلفه " روبرت هورماتس " مستشار وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر للشؤون السياسية والاقتصادية وفيه يتحدث هورماتس بيأس وقلق شديدين حيث يقول : أن الشعب الأمريكي يدفع حالياً ثمن عقدين من الأخطاء، لكن الثمن الأعلى هو ما دفعه الشعب الأمريكي على مدى السنوات الست الماضية وتحديداً جرّاء أخطاء الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش في تعامله مع الحروب الأمريكية الحالية، وهي الأخطاء التي ستكلف الأجيال القادمة من الشعب الأمريكي ثمناً باهظاً، وهو الثمن الذي سيكون لزاماً على أطفال وأحفاد الجيل الحالي من الأمريكيين دفعه.(١)

وبأيجاز شديد يمكن وصف الموقف السياسي الأمريكي الآن بالأتي :

أزمة(كارثة) أقتصادية " ترليونية " تتفاقم تداعياتها يوماً بعد يوم مما تنذر بكساد كبير قد يصيب العالم وهي من تداعيات أزمة العقار التي بدأت بأمريكا، وعلاج الأزمة لم يعد حلاً أو أمراً أمريكياً فحسب بل لابد من تضافر الجهود العالمية لمواجهة " الأزمة الأقتصادية العالمية "وعلاجها يستلزم مئات المليارات من الدولارات وهذا بدوره يستدعي أعادة النظر في منظومة العلاقات السياسية الأمريكية الجديدة والتوجه نحو قبول مبدء المشاركة السياسية في قيادة العالم والتنازل عن مبدء القيادة المتفردة و" القطب الواحد".

عجز مالي كبير في الميزانية الأمريكية يصل الى ترليونيين من الدولارات الأمريكية . الأمر الذي يستدعي الى التفكير الجدي بأعادة النظر في كل تفاصيل " الأنفاق الداخلية "

---

(١) http://news.bdr130.net/news3493.html

الأمر الذي قد يتعارض مع وعود الرئيس الجديد بتحسين الأوضاع المعاشية للكثير من طبقات المجتمع الأمريكي فضلاً عن تعارضه بشكل أو بأخر مع اليات التعامل مع " الأزمة الأقتصادية العالمية " التي تستوجب تقديم الدعم الكبير للكثير من قطاعات الأنتاج والأستهلاك، وكذلك يستوجب أعادة النظر في الكثير من أوجه " الأنفاق الخارجية " السلمية والعسكرية والتي كانت تخدم الأداء السياسي الأمريكي .

حربيين طاحنتين في " العراق وأفغانستان " تكلف نفقاتها أكثر من عشرين مليار دولار شهرياً عدا تأثيراتها وتداعياتها الأجتماعية والمالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أضافة الى نقاط توتر متعددة على أمتداد الكرة الارضية في أفريقيا (الصومال والسودان) وفي أسيا (كوريا وإيران وباكستان والممارسات الأسرائيلية) وفي أوربا (جورجيا وروسيا) وفي أمريكيا الاتينية (كوبا وفنزويلا)

هناك الكثير من المتغيرات في موازين القوى الأقتصادية في العالم والذي سيتبعه تغير في بعض موازين القوى السياسية أيضاً ومن ذلك النموا الأقتصادي الصيني والبرازيلي والهندي ودخولها كقوى أقتصادية مؤثرة على حساب الولايات المتحدة الأمريكية

{ الصورة العامة التي يتم تقديمها للعالم اليوم من المنظور الأميركي يمكن أن تتمثل خطوطها العريضة بواقع أن أوروبا الغربية تبدو أكبر الخاسرين في عالم اليوم إذ أنها فقدت مكانتها المركزية التي احتلتها طيلة فترة الثورة الصناعية وبنت إمبراطوريات استعمارية كبرى، وروسيا تثير «القلق».

أما الصين فتثير «الإعجاب» بينما تثير البرازيل «الدهشة» وتبرز الهند كـ «شريك محتمل» بينما تبعث إفريقيا على الهامش مع أنها غدت «أكثر حضورا» على ساحة الاهتمام

الأميركي، أما أميركا اللاتينية فيتمثل الاهتمام بها من باب «المصالح التجارية» أولا ثم مشكلة المهاجرين ثانيا. }(١)

صورة أمريكا في العالم أصبحت مشوهة وغير مرغوب بها بشكل كبير مما يتطلب بذل جهود كبيرة لتحسين صورتها في العالم

كل ما تقدم يفرض على الإدارة الجديدة أن تواجهه فهل يمكننا أن نتصور أنها ستواجهه بنفس سياسات الأدارة السابقة التي أثبتت فشلها وأعترف قادتها بذلك؟ ... لابد من التغيير إذاً وسيفرض التغيير نفسه حتى وإن أضطرت الإدارة الجديدة الى تقديم بعض التنازلات وأولها وأخطرها التخلي عن موقع القيادة الى موقع المشاركة ! وأخيراً لابد من التأكيد أن التغيير المطلوب في أمريكا هو الذي فرض أوباما وليس العكس وحتى لو لم ينتخب أوباما لكان لزاماً على " جون ماكين " الجمهوري أن يبادر الى التغيير . وبمعنى أخر أن الأمر بعيد عن شخصانية المسألة فالأرتداد حاصل ليس على شخصية بوش نفسه بقدر ما هو أرتداد على سياسته الفاشلة .

ملامح التغيير القادم في السياسة الأمريكية :

على ضوء ما تقدم فأن من المؤكد أن التغيير لابد منه وأنه قادم لا محالة وهو ما يتحدث عنه " مايكل كلار Michael T. Klare "(٢)

حيث يقول :{ " تتوافق تحاليل جون ماكين وبارك اوباما للصعوبات التي تواجهها

---

(١) من كتاب الولايات المتحدة والعالم اليوم . تأليف : دانييل فان ايوين وآخرين

(٢) الأستاذ في معهد أمهرتس في هامشير مؤلف كتاب

(Shrinking Planet The New Geopolitics of Energe،Rising Powers)

الولايات المتحدة في العديد من النقاط إذ أنهما يصران على الكثير من التهديدات التي تواجه أمريكا في العالم ويشددان على عدم كفاءة إدارة جورج بوش لمواجهتها ويدعوان الى تغيير جذري للأستراتيجيات "}

لوموند ديبلوماتيك أكتوبر ٢٠٠٨ النسخة العربية.

انكماش الدور الأمريكي وتراجعه عن سياسة " القطب الأوحد " الى القبول بالمشاركة في صناعة القرار ومحاولة أستعادة الصورة الجيدة للسياسة الأمريكية في العالم التي تضررت كثيراً في فترة بوش الأبن والتي تزامنت مع الأزمة الأقتصادية الخانقة وهذا ما يذهب اليه الوزراء " كولن باول ومادلين اولبرايت ووارن كريستوفر وجيمس بيكر وهنري كيسنجر " على ان التحدي الرئيسي للسياسة الخارجية امام الرئيس الامريكي القادم هو استعادة الولايات المتحدة الامريكية صورتها في العالم(١).

وليس السؤال المطروح الان حول تلاشي بوش وحقبته الفاشلة ولكن الحديث الذي يدور حول تلاشي الحقبة الأمريكية بأكملها وبداية ظهور عالم جديد بعيدا عن الهيمنة الأمريكية

وهذا ما تحدث عنه الكثيرون منهم " فريد زكريا " رئيس تحرير الطبعة الدولية لمجلة "نيوزويك" الأمريكية في كتابه " العالم بعد امريكا " " The Post-American World " الذي يستعرض فيه التحولات الهائلة التي تقع في العالم اليوم وصعود كثير من دول العالم وأنتقال مراكز القوة الى تلك الدول شيئا فشيئا على حساب أمريكا و أن التحدي الكبير الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو تدهور

---

(١) http://www.aljewar.org/news.aspx?id=6683

نفوذها السياسي، بعد زيادة النمو الاقتصادي لهذه الدول النامية . ولهذا فإن الدور الرئيسي الذي تضطلع به أمريكا سيتعرض حتماً للانكماش "(١)

لذا سيكون التوجه السياسي الأمريكي عبر الأطلنطي في أطار التعاون والشراكة الدولية مع بقائه في صدارة القوى المؤثرة في العالم (بسبب أن بقية الدول المؤثرة سواء الأوربية أو الأسيوية لديها مشاكلها الخاصة أضافة الى تأثرها بالأزمة الأقتصادية مثلما تؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية .)

تراجع العسكرتارية الأمريكية لحساب الدبلوماسية الأمريكية الأمر الذي يفرضه العامل السابق كما تفرضه الأوضاع الأقتصادية العالمية . وقد { صدرت دراستان في الفترة الأخيرة. الأولى عن مركز السياسة العالمية Center for International Policy منذ شهرين بعنوان "تغيير المسار: مقترحات تغيير تسليح السياسة الخارجية الأمريكية" Changing Course: Proposals To Reverse The Militarization of U.S. Foreign policy تتناول كيفية تحويل دفة السياسة الخارجية وتخليصها من الطابع الهجومي الذي طغى عليها. أما الثانية وضعها ١٤ دبلوماسيًّا سابقًا في الأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية American Academy of Diplomacy و الصادرة عنها بعنوان "ميزانية الشئون الخارجية للمستقبل: إصلاح خدمة مجوفة". Foreign Affairs Budget Of The Future: Fixing A Hollow Service

فى المجمل فإن التوصيات التي خرجت بها الدراستان تتشابه إلى حد كبير فكلاهما يحذر من مخاطر عدم الالتفات إلى الوسائل الدبلوماسية الأمريكية. وينبهان لضرورة تفعيل

---

(١) راجع العدد " ١٦٥ " من تقرير واشنطن ٢٨ /يونيو ٢٠٠٨

الدور الدبلوماسي للولايات المتحدة عبر وزارة الخارجية الأمريكية والدبلوماسية العامة والمساعدات الاقتصادية وعمليات إعادة البناء وعمليات التدريب. } (١)

وهذا يعني أزدهار الدور الأوربي على حساب الدور الأمريكي الذي سيتعرض الى الأنكماش على الأقل في المرحلة القادمة إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة (انحسار الدور الأمريكي) ولكن تهذيبه بشكل يعطي دوراً أوربياً أكبر . وسيكون لفرنسا والمانيا دوراً أكبر كما أن روسيا ستمارس دوراً مختلفا في ميزان القوى في الفترة القادمة. كما سنلاحظ تطور للدورالأسيوي بقيادة (الصين)

أنحسار شعار " الحرب على الأرهاب " وسيبدء يفقد بريقه حتى ينحسر بعدما كان من أهم الثوابت المركزية للسياسة الأمريكية منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م. وكان الأطار الأكثر أهمية المؤثر على الوضع الداخلي والخارجي الأمريكي على حد سواء بل كان جزء مهماً من أطار السياسة العالمية في المرحلة السابقة . صحيح أن هذا الشعار بدء يتزعزع منذ أحتلال العراق عام ٢٠٠٣ م. إلا أننا سنشهد ضموره الأكبر في الآتي من الأيام (والله أعلم) كما ستعمد الأدراة الجديدة الى أجراء تغيير في أليات الحرب على الأرهاب بأتجاه حرب الأفكار خصوصاً أن سياسة بوش أدت الى زيادة صفوف الجهاديين وتراجع تأثير الحملات الأعلامية الأمريكية . ولقد لخص مجلس الأستخبارات الأمريكية في تقرير غير سري { إلى أنه بعد ما يزيد على ثلاث سنوات على حرب بوش ضد الأرهاب فإن العوامل الرئيسية لم تظهر أي أشارة على التراجع ... فالجهاديين الأجانب يحظون بشعور متزايد من الدعم من جانب مسلمين ليسوا بالضرورة من أنصار الإرهاب } . (ص١٠ من دراسة السياسة

[1](تقريرواشنطن)العدد(١٨٨)١٣/ديسمبر٢٠٠٨
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1140

الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة الثانية لإدارة بوش إعداد " فلينت ليفيريت و تامارا ويتس وتعليق دز منار الشوربجي إصدار مركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية)

الأتجاه بشكل أكثر واقعية لتحسين صورة الولايات المتحدة بأتجاه حقوق الإنسان كجزء من مساعي الأدارة الجديدة لتحسين صورتها أضافة الى كونه الطريق المعبد لفرض الأرادة الأمريكية على الأنظمة والضغط عليها . وسيرافق ذلك نشاط متميز للمنظمات الدولية (كمنظمات حقوق الإنسان وأطباء بلا حدود والمنظمات التي تدعوا الى مزيد من اليمقراطية أو التي تدعوا الى العولمة ...الخ)

كل ذلك سيساهم في النهاية بظهور ثوابت جديدة وانحسار ثوابت قديمة وسنشهد بداية لحقبة عالمية جديدة تمتاز بصورة أساسية وقد تحدث الكثير من السياسيين الأمريكان المتشائمين ومنهم من { يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها إلى السقوط والانهيار؛ نظراً للتمدد المفرط (overstretch) الذي تحدث عنه المؤرخ البريطاني "بول كينيدي Paul Kennedy" بجامعة ييل Yale University في كتابة المعنون بـ "سقوط وانهيار الإمبراطوريات العظمى The Rise and Fall of the Great Powers" } ولكن هناك من يرى { أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون فاعلا في أي نظام دولي جديد رغم العديد من الأزمات التي تواجهها في العديد من المجالات، استناداً الى أن المجال مازال أمامها للاستمرار والإصلاح من إخفاقاتها؛ للحفاظ على تماسكها وهيمنتها وتفوقها على الصعيدين الداخلي والعالمي. ومن مؤيدي هذا التيار مدير مجلس العلاقات الخارجية The Council on Foreign Relations، والباحث والأكاديمي والسياسي المتميز



"ريتشارد هاس Richard N. Haass" في مقالته المنشورة بدورية الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) عن شهري مايو- يونيو ٢٠٠٨ والمعنونة بـ "عالم بلا أقطاب The Age of Nonpolarity"،} ويسلط فريد زكريا الضوء على التحول القادم فيقول { أن التحول الحادث في النظام الدولي الجديد لا يقتصر على صعود قوى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا التحول يشمل بروز قوى وفعاليات دولية دون الدولة القومية، لاسيما بعد تعرض سيادة الدولية لتحدي كبير من المنظمات الدولية الكبرى كالأمم المتحدة }(١)

*****

دراسة مديات التغيير المتوقعة في منطقتنا وعلى وجه الخصوص في العراق

في ظل ما تقدم لابد أن يشمل التغيير في السياسة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط الكبير (حسب المصطلح الأمريكي) ووطننا العربي جزء منه بكل ما فيه من عقد وتداخلات وبموجب المعطيات والثوابت التي يفرضها الأمر الواقع وسيشمل هذا التغيير السياسة الأمريكية في العراق بالطبع ولعل منطقة التأثير السياسي المباشر تمتد من باكستان والهند شرقاً الى المغرب العربي غرباً مروراً بأفغانستان وإيران وتركيا والعراق والخليج العربي وترابط الكثير من الأوضاع السياسية في هذه المنطقة ترابطاً عضوياً بشكل غريب وأكثر من أي بقعة أخرى في العالم أضافة إلى تأثير التداخل والترابط السياسي العالمي فلا تذكر الحرب في العراق مالم تذكر الحرب في أفغانستان وبالعكس وتتناثر العقد والمشاكل

---

(١) راجع كتاب ما بعد العالم الأمريكي The Post-American World لفريد زكريا.
http://www.unc.edu/depts/diplomat/item/2008/0709/book/book_coffey_zak.html

والأزمات على أمتداد الرقعة الجغرافيا من الأضطرابات الدينية والقبلية داخل القارة الهندية وبين الهند وباكستان وبين باكستان وأفغانستان والحرب الأفغانية وبين أفغانستان وإيران وبين إيران والعراق وبين إيران وبعض الحكومات العربية وبين إيران وأمريكا وبينها وبين المجتمع الدولي بشكل عام وأوربا بشكل خاص والمشكلة اللبنانية والمشكلة الفلسطينية ومشاكل السودان المتعددة والصومال ومشكلة القراصنة الجديدة القديمة ومشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب ومشكلة الديمقراطية في موريتانيا وأضف الى كل هذا العلاقات العربية الأسرائيلية والعلاقات العربية العربية ومشكلة مصادر الطاقة الحيوية وعلى رأسها النفط والغاز أضافة الى الملف النووي الإيراني والعربي والأسرائيلي كل هذا وأمور اخرى وقسم كبير جداً من هذه الملفات مترابطة ترابطا عضويا ويتأثر كل منها بالملف الاخر الى حد كبير.

ولكني سأتطرق الى القضية العراقية كمثال واقعي عن مديات التغيير في المنطقة من المنظور الأمريكي قبل أن ننظر لها من منظورنا العربي والعراقي.

العراق أزمة أم سبب الأزمة ؟

إن أزمة العراق بالنسبة لإمريكا هي واحدة من أسباب أزمتها الحالية حيث يؤكد فريد زكريا في كتابه (ما بعد العالم الأمريكي The Post-American World) على أن الولايات المتحدة ستظل القوة الكبرى عالمياً ولكن هناك ضعف وحيد يعتري قوتها في النظام الدولي الجديد يتمثل في تراجع رأسمالها السياسي، والذي يُرجعه زكريا إلى التأزم الأمريكي في العراق، وتراجع مكانة الولايات المتحدة عالمياً، { راجع العدد ١٦٦ من تقرير واشنطن في ٥ يوليه ٢٠٠٨ فريد زكريا: أمريكا في خطر تقرير واشنطن – عمرو عبد

العاطي } ومنذ بدأ أحتلال العراق في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ وخروجها عن الأرادة الدولية ولحد الأن تتراجع السياسة الأمريكية وتتخبط وسط الالاف من الأخطاء الأستراتيجية والتكتيكية التي أصبحت من المسلمات ولكننا لابد أن نشير هنا الى مؤشرات مهمة تحكم الموقف في العراق الآن من وجهة النظر الأمريكية وهي :

١) أن أحتلال العراق تم من دون موافقة المجتمع الدولي وخارج نطاق الشرعية الأممية مع وجود معارضة لابأس بها من الكونجرس والشعب الأمريكي زادت وتعاضمت يوماً بعد يوم وأن الأنسحاب من العراق أصبح مطلباً عالمياً عدا كونه مطلباً أمريكياً حيث تتحدث نيويورك تايمز في أفتتاحيتها في اليوم الثاني لإنتخاب اوباما قائلة { يرث أوباما إرثاً مروّعاً. فالبلاد غارقة في حربين – واحدة ضرورية في أفغانستان وأخرى جنونية في العراق. والتحدي المطروح عليه هو إدارة انسحاب منظّم من العراق }

٢) لم يكن العراق في يوم من أيامه قبل الأحتلال معنياً بالأرهاب الدولي بل كان محصناً بشكل كبير ضد تواجد الأرهاب الذي تعنيه إمريكا ألا وهي " القاعدة " لذا تقول صحيفة نيويورك تايمز في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ وعلى لسان " اوباما" { "الجبهة المركزية في الحرب على الارهاب ليست العراق ولم تكن يوما كذلك }

٣) أن البقاء في العراق هو أحد خيارين لا ثالث لهما أما الإنسحاب منه أو من أفغانستان ومما لاشك فيه أن خيار الحرب في أفغانستان مدعوم داخلياً كما هو مدعوم من قبل "الناتو" خصوصا في ظل المطالبة المستمرة على ضرورة زيادة عدد القوات الأمريكية هناك لذا وخصوصاً في ظل الأزمة المالية الحالية سوف لن يكون أمام الإدارة الأمريكية الجديدة سوى خيار الإنسحاب أو على الأقل تقليص عدد وعديد القوات الإمريكية

في العراق والأستفادة منها في أفغانستان . وإن " حرب واحدة تكفي "

٤) الأزمة المالية تفرض على الأدارة الأمريكية خيار الإنسحاب أو تقليص عدد القوات هناك فكلفة الحرب في العراق لا تقل عن عشرة مليارات شهرياً .

٥) إن إحتلال العراق رافقه الكثير من الأخطاء إلا أن أخطر تلك الأخطاء هي تسليم (العراق الى إيران على طبق من فضة) كما يقول " أوباما " وأن إيران لاعب اساسي وخطير في العراق

إذن لابد للإدارة الجديدة إن تعيد النظر لموقفها في العراق للأسباب الكثيرة التي تم بيانها (الأزمة المالية - إرادة الناخبين والرأي العام الأمريكي - ضغط الحلفاء في أفغانستان - المقاومة - الخسائر البشرية - الفشل في العراق - تقلص دور " القاعدة " في العراق - عوامل أخرى) كل تلك العوامل تفرض على الإدارة الجديدة " التغيير " ومن مراجعة أسماء المرشحين لمناصب في إدارة أوباما بما في ذلك مناصب السياسة الخارجية، يمكن ملاحظة { أنه حاول الجمع بين وجوه من مستشاريه الأوائل من الواقعيين الجدد ووجوه من النخبة التقليدية ممن كانوا يحيطون بالرئيس كلينتون، وكذلك وجوه من الجمهوريين المحافظين التقليديين الذين عارضوا الحرب على العراق. ... وهذه وجوه كانت منذ البداية ضد الحرب ودافعت بشكل مبكر عن موقف الانسحاب من العراق والتركيز الفوري على أفغانستان. }(١)

كما أوضحت الدراسة التي قام بها (المعهد الأميركي للسلام) في دراسة له خاصة عن السياسات الخارجية التي يجب أن تتبعها إدارة الرئيس المنتخب باراك أوباما- { إن إهمال الولايات المتحدة للعراق أو ترك العراق بعجالة يمكن أن يعرضه لمخاطر الانهيار، وتحمل

---

(١) شبكة "إسلام أون لاين.نت" بالخبير الإستراتيجي الدكتور طارق الكحلاوي

عواقب سياسية وإنسانية كارثية، لن تكون القيادة الأميركية الجديدة قادرة على مواجهتها.

ودعت الدراسة الرئيس (أوباما) الى التفكير الجدي في احتياجات الحكومة الأميركية الى اتخاذ تدابير استراتيجية حيال ١٢ مسألة مهمة }(١)

كما كشفت صحيفة نيويورك تايمز عن (مسودة تقرير اميركي سمّي"الأوقات الصعبة) و يتألف من ٥١٣ صفحة ولم ينشر حتى الان ان{عملية اعادة بناء العراق بقيادة الولايات المتحدة الاميركية بمبلغ ١٠٠ مليار دولار انتهت بالفشل لعدم استقرار الوضع الامني في البلاد. واضافت صحيفة نيويورك تايمز أن "عملية بناء العراق حكم عليها بالفشل لاسباب أخرى منها الصراع البيروقراطي الداخلي وتجاهل العناصرالاساسية للمجتمع العراقي وموجات العنف هناك"، مشيرة الى أن وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) نشرت تقارير مبالغا فيها عن احراز تقدم في عملية بناء العراق للتستر على فشل العملية بسبب تباطئها.}(٢)

ورغم أن موقف الإدارة الجديدة بقيادة " أوباما " معروف ومصرح به بشكل مكرر قبل أنتخابه كرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية وبعد أنتخابه إلا وهو الأنسحاب من العراق ومن ذلك ما صرح به قبل إنتخابه { "لن أقف هنا وأقول أن هناك الكثير من الخيارات في العراق، لكنني أقول أنني لن أقبل بقاء القوات الأمريكية فيه لمائة عام، رغم تشتت الجيش وتجاهلنا للمخاطر الأمنية الأخرى وعزل الولايات المتحدة خلال الفترة الماضية، يجب أن نخرج من العراق بحرص شديد كما دخلنا بطيش شديد."} وحدد أوباما

---

(١) المصدر النور

(٢) http://www.almalaf.net/default.asp?mode=more&ID=67071



معالم سياسته الخارجية بالقول: { "يجب مواصلة مطاردة قادة القاعدة بأفغانستان ومواجهة المخاطر العالمية المقبلة من أمراض ومسائل طاقة، وجعل قادة الديكتاتورية حول العالم يعرفون موقفنا."} وقال { "ماكين تفاخر بزيارة العراق، ولكن حبذا لو زار المدن الأمريكية لرأى وفهم ما يحدث من مصاعب اقتصادية }(١)

بل إن ذلك ما أكده " الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما " خلال أتصال هاتفي حسب تصريح الحكومة العراقية(إن الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما اتصل هاتفيا يوم ٤/ ١٢/ ٢٠٠٨ برئيس الحكومة العراقية نوري المالكي واكد له التزامه بانسحاب مسؤول للقوات الامريكية من العراق.)

و السيناريوهات المحتملة لتغيير الموقف العسكري في " الحرب على العراق " هي

١. أعادة توزيع القوات هناك مع إصلاح الأخطاء التي أرتكبتها الإدارة الأمريكية وفق المنظور الأمريكي وأول تلك الأخطاء " وفق ما يراه أوباما " أستعادة العراق من النفوذ الإيراني وإصلاح العملية السياسية

٢. الإنسحاب المنظم من العراق (حسب ما هو معلن من سياسة الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما)

٣. الإنسحاب السريع من العراق (في حالة تستدعيها المصالح االأمريكية)

٤. الأنسحاب من العراق بموجب صفقة (دولية) أو اقليمية (إيران) أحد أطرافها الفاعلين وكذلك يمكن أن تكون (تركيا) جزء من الصفقة وليس من المستبعد أن يكون هناك (تنسيق) مع أطراف أخرى . يمكن أن تثمر هذه الصفقة مكاسب

---

(١) سي ان ان : ٤-٠٦-٢٠٠٨



مهمة لأمريكيا ولإيران في نفس الوقت وهناك الكثير من الأوراق التي تحكم هذه الصفقة وتمتلكها إيران منها :ـ

أ. وضع القوات الأمريكية داخل العراق " وبالذات في المناطق الوسطى والجنوبية " ونذكر هنا بتصريح نجاد أن (هناك مائة واربعون الف جندي أمريكي في العراق يمكن أن يكونوا أسرى لدى إيران)

ب. الورقة اللبنانية

ت. الورقة الأفغانية

ث. الورقة الفلسطينية

ج. الورقة الخليجية

ح. الورقة النووية الإيرانية

خ. الورقة الروسية

د. أوراق أخرى (إقليمية ودولية) .

فضلاً عن هدف الأنسحاب المطلوب من قبل الإدارة الأمريكية من العراق . وفي تعليق "لواشنطن تايمز" على خطاب المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية باراك أوباما الإسرائيلي الأميركي، لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية "إيباك" (قبل إعلان أنتخابه) { لم يلبث أن أفهم إيران في ما يلي من خطابه أنها إذا إنتظرت قليلاً فلن تضطر للقلق بشأن الجنود الأميركيين المنتشرين في العراق. فهو قد كرّر نداءه لسحب القوات الأميركية من العراق من دون أن يربط الإنسحاب بشرط الوضع على الأرض.}

٥. تقسيم العراق (حسب مشروع جون بايدن المعلن عنه والحاضي بموافقة الكونجرس عليه، والذي نصحت وزيرة الخارجية الأمريكة السابقة أولبرايت الرئيس المنتخب به) وتقدم وزيرة الخارجية السابقة نصيحة للرئيس المقبل في كتابها ("مذكرة إلى الرئيس المنتخب") والعنوان الفرعي ("كيف يمكن أن نعيد قيادة أميركا وموقفها في العالم؟") تتمثل في العمل على تقسيم العراق من دون أن يبدو ذلك نتاج سياسة أميركية بل نتيجة جهد عراقي ذاتي.وتدعو إلى أن يكون التقسيم إلى ثلاثة كيانات فيدرالية تتقاسم السلطة والعوائد النفطية فيما بينها بشكل يرضي الجميع ويضمن وحدة وسلامة الأراضي العراقية } بل هي تذهب أبعد من ذلك وتضع تفاصيل السيناريو الكامل لهذا التقسيم { يكفي أن نقيم كيانا للشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال، والسنة فيما بين الاثنين، معتبرة أن هذا الأمر لا يجب أن يكون نتيجة سياسة معلنة، وأنه بالنسبة للعراقيين فربما يكون من الأفضل أن يقوموا بتقسيم أنفسهم بأنفسهم، وهو ما يكشف عن البرجماتية البالغة التي تتصف بها أولبرايت على النحو الذي يجعل البعض يدرجها ضمن من يتم توصيفه بالمدرسة الواقعية في السياسة الأميركية}(١)

ولكن مع كل هذه الأحتمالات (عن بقاء أو الإنسحاب من العراق) فإن هناك أجندة سياسية لابد أن الإدارة الأمريكية قد أخذتها بنظر الأعتبار ودرستها بعمق إلا وهي (البدائل السياسية للتواجد الأمريكي في العراق خصوصاً بعد ثبات فشل السياسة الأمريكية السابقة في العراق) وحسب رأي (أوليبرايت) { أن فشل إدارة بوش في العراق كان متوقعا غير أنه لم يكن محتوما، ومهما كان ضعف أبعاد أو مقومات التدخل الأميركي فقد

---

[1] صحيفة الوطن / الثلاثاء/ يونيو ٢٠٠٨

كان يمكن تحويله إلى نصف نجاح في ضوء إمكانية حصر المعارضة له في التمرد السني. } وبعد حديثها في مذكراتها عن فشل "بوش " وإدارته في العراق تخلص للقول (أن أي فشل يجب أن يكون هناك أستمرارية في السيطرة حتى على الفشل ولا نغسل أيدينا ونتراجع عندما يكون فشل علينا أن نواجهه).

ولكن هل تمتلك أمريكيا كل أوراق اللعبة في العراق أم أن سبب فشلها في عدم تمكنها من السيطرة على كل الأوراق التي تحكم الموقف العراقي وتحدد (مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة والتي كانت عضو في مجلس الأمن القومي و عملت مع الرئيس بوش الأب كما عملت مع كلينتون، وعدد من الرؤساء السابقين، لها معرفة بخفايا الحكم في واشنطن، الكونغرس، الإعلام. كا إنها أستاذة في جامعة جورج تاون وهي رئيسة مؤسسة national endowment for democracy) ذلك وهي تلخص رؤيتها لما يدور في العراق والورطة الأميركية هناك مستشهدةً بما ذهب إليه (فيليب زيلكو المستشار السابق لوزيرة الخارجية الأميركية الحالية كوندوليزا رايس) من { أن العراق لا يعد مجرد حرب واحدة وإنما هو بحق خمس حروب أو ست حروب مختلفة في الدولة ذاتها. كل واحدة منها بآليات مختلفة ومقاتلين مختلفين. ومن هنا فإن عراق واحد يكفي وعلى الرئيس المقبل أن يتجنب تكرار التجربة بأي حال سواء من خلال التصعيد مع إيران على شاكلة ما جرى مع العراق، والأولوية يجب أن تكون للخروج من المأزق العراقي أولا. }

أوراق التغيير

ما هي الأوراق المؤثرة التي ساهمت سابقاً و تساهم الآن في تكوين وتشكيل التغيير المطلوب في العراق ؟ ماهي" أقطاب الأستقطاب " المؤثرة فعلاً على القرار

الأمريكي في العراق والتي تحد أو تسرع أو تساهم في أحداث التغيير هناك ؟

أمن القوات والإدارة الأمريكية في العراق . وهذا يعتمد بالدرجة الأساس على ما يقدمه القادة العسكريون في العراق وفي البنتاغون و وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من رؤيا الى الإدارة السياسية وبقدر ما يمارسوه من ضغط يمكن أن تدعمه بعض مراكز القرار في إمريكيا أو بالعكس .

تكاليف البقاء في العراق .

المصالح الأمريكية في العراق وفي المنطقة

الأوضاع المؤثرة على القرار داخل الولايات المتحدة الإمريكية (الكونجرس - اللوبيات المؤثرة - الإعلام والرأي العام الأمريكي - الوضع الأقتصادي الداخلي .)

الأوضاع في أفغانستان .

تقدم أو تراجع المقاومة العراقية .

نجاح أو فشل العملية السياسية داخل العراق.

تأثير القوى المؤيدة والمساندة لبقاء الأمريكان في العراق .

تأثير القوى الرافضة للإحتلال .

. التغلغل الإيراني داخل العراق .

. إيران وما تمتلكه من أوراق لعب سياسية إقليمية . (الملف النووي - أفغانستان - لبنان - فلسطين - الخليج العربي)

. الوضع الدولي العام (التأثير الأوربي، الأمم المتحدة، إسرائيل، روسيا،...الخ أضافة الى تأثير الرأي العام العالمي .)

ومن ذلك نرى أن هناك متسع كبير جداً للمساهمة في أحداث هذا التغيير المتوقع وبقدر فعالية ومقدرة كل طرف وبحجم وسائل التأثير المتاحة له يمكن أن يحدد أو يساهم في أحداث التغيير وللهذا لابد للسياسي الذي يتطلع الى التغيير أن يستخدم أكثر ما يمكنه من أوراق التغيير المتوفرة لديه .

ماذا في أنتظار الرئيس (وجهة نظر عراقية)

ومع كل ما تقدم ماذا سيكون في أنتظار القادم الجديد الى البيت الأبيض وفريقه ؟

مما لاشك فيه أن العراق سيشهد تغيراً دراماتيكياً خلال الحقبة الجديدة من الأدارة الجديدة برئاسة " اوباما " التي ترفع شعار " التغيير " على فرض أن اوبما سيقوم - كما يعلن لحد الان - بالانسحاب المبكر من العراق، " فهل تجد الأدارة الجديدة المخرج السليم من العراق ؟ وهل ستغير موازينُ الواقع على الميدان حسابات الأدارة الجديدة ؟ وما هي حقيقة الصراع على ارض الواقع العراقي وما هي " أوراق اللعبة السياسية " داخل العراق؟ وما هو تأثير ألتغلغل الأيراني هناك؟ وهل سيكون هناك لقاء امريكي إيراني في بغداد للبحث عن مخرج أو لعقد اتفاقية أمنية بعيدة المدى مع طهران على حساب مصلحة الشعب العراقي ووحدته !؟ مكتفيةً بحرب واحدة مع المقاومة العراقية ؟ أو أن هناك خيارات أخرى أمام الأدارة الأمريكية سيفرضها الواقع وثبات المقاومة المسلحة والسياسية في العراق ؟! كل تلك الأسئلة ينبغي على " الرئيس الجديد " الأجابة الواضحة عنها

ولكن الأمر المؤكد هو إن على الجميع إعادة النظر في حساباتهم (الأمريكيون والحكام

العراقيون الحاليون، والأحزاب العراقية الحالية بكل أنتمائاتهم، والإيرانيون، ومن هم خارج العملية السياسية والمقاومة العراقية)، وللميدان حساباته الخاصة تفرضها المتغيرات التي بدأت تتبلور على الارض منذ الان .

ومع الأخذ بالأعتبار ما سبق بيانه من أوراق كثيرة ومحددات ومؤثرات خارجية مختلفة تحكم الموقف في العراق ولكن السؤال الأهم ماذا ستواجه الأدارة الأمريكية الجديدة " برئاسة أوباما " على أرض الواقع العراقي الآن ؟

١) ستواجه(مقاومة مسلحة ناضجة) لها أمتداداتها السياسية والأقليمية وتكتيكها المتطور الذي يستوعب ويتلائم مع المتغيرات الجديدة وستتحرك بأتجاهين متلازمين هما :

A. الأول الأتجاه السياسي المبني على التعامل مع متغيرات الأدارة الأمريكية الجديدة وتصريحها بالرغبة في الأنسحاب من العراق ساعية لكي لا يكون هذا الأنسحاب على حساب تضحيات المقاومة والمساندين لها من الشعب العراقي طيلة السنوات الست الماضيات ولتجنب رمي العراق في أحظان التغلغلات الأقليمية " وعلى رأسها إيران "

لذا لابد أن تعمد الى الدخول في المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع الأدارة الأمريكية الجديدة في البداية بشكل حذر ومتردد لحين التمرس وكسب الخبرات التفاوضية والأطمئنان عندها ستتجه بشكل أقوى في المرحلة الثانية من التفاوض ولا حاجة للتذكير بأن سلاح المفاوضات هو الذي ينهي في الأخير كل الأحتلالات الأجنبية، أضافة إلى كونه السلاح الأخطر.

B. أما الأتجاه الثاني فهو الأساليب العسكرية التي تستهدف اثبات وجود المقاومة المسلحة وقوتها في العراق وأرهاق العدو، وإعيابه في التنقل والحركة والمطاردة وإجباره

على ذلك، وعدم السماح له بالإستقرار لزيادة الكلف المادية لبقاء القوات في العراق، وهي قادرة على تحقيق هذه الأهداف التكتيكية بغض النظر عن حجمها أو حجم القوات المعادية لها ؛ فضلاًعن أن هناك مؤشرات توحي بأنظمام أطراف جديدة الى المقاومة المسلحة،

كما أن أندماجها في مشروع سياسي واحد مسألة تفرضها هذه المرحلة وأمر لابد منه لتقوية الجانب المفاوض .

ولعل " الأدارة الأمريكية " بما تتمتع وبما أكتسبته من خبرات ودروس سياسية ستختصر الوقت للوصول الى النتيجة التي لا مفر منها في كل الأحتلالات وحروب المقاومة المسلحة السابقة على مدار التاريخ الحديث والقديم، ألا وهي الجلوس في النهاية إلى مائدة التفاوض وسماع رأي المقاومة والحوار معها، والوصول الى اتفاق قد يساعده على إعادة الحسابات وترتيب سلم الأولويات الأمركي، وعلى رأي " تشارلي بلاك " وهو مستشار كبير لـ " ماكين " : " الشخص الذي يفهم الحرب ويفهم الجيش وتكون له سياسة خارجية وخبرة دبلوماسية هو الشخص الأمثل لتفادي الحرب . و" اوباما " هو آخر شخص يود خوض حرب، ولعله لايقع في أخطاء من سبقوه نفسها، حينما يكون عليه أن يتحمل مسؤولية أية قطرة دم أمريكية إنْ لم يكن يهتمّ بالدم العراقي الذي يُراق كل دقيقة في العراق ؛ وخيار المفاوضات على العموم هو الخيار الأخير المؤكد أمام الإدارة الأمريكية الجديدة الديمقراطية طال المطاف أو قصر !

ولكن من المؤكد أن هذا الاتفاق " بين المقاومة والأدارة الأمريكية لو تم، فإنه سيساعدها على :

١ - تحقيق وعود الرئيس" اوباما " بالأنسحاب السريع من العراق أمام ناخبيه.



٢- تقليص خسائر الجنود في العراق،، والتي يعتبرها الأمريكان من أهم المؤشرات على التقدم في العراق .

٣- توفير القوات التي قد تحتاجها الأدارة الامريكية في معاركها المتعددة الأخرى.

٤- تقليص النفقات العسكرية للمساهمة في حل المشاكل الأقتصادية التي تواجه الأدارة الجديدة .

٥- تمكنها من توفير الجهد والإنصراف الى تحقيق التغيير المطلوب في السياسية الداخلية والخارجية الأمريكية.

٦- كما أننا نعرف أن الشعب الاميركي قد أصيب بالسقم والتعب ولم يعد يطيق الحرب في العراق ويتطلع الى الخلاص وليس لديه أي استعداد لمواصلة حرب طويلة مكلفة هناك خصوصاً في مثل هذه الظروف التي تمر بها أمريكيا " .

٢) ستواجه إيران " الأدارة الأمريكية الجديدة " في داخل العراق، ولن تنتظرها في طهران، من خلال :

- فيلق القدس والمليشيات المسلحة والتابعة للإيران رسمياً
- التحالفات الإستراتيجية مع بعض الأحزاب والمنظمات والتكتلات السياسية والإجتماعية والدينية العراقية الموالية للإيران.
- المليشيات المتعددة وفرق الموت والفرق الخاصة والعصابات، والتي تدار بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المخابرات والأجهزة الأمنية وغير الأمنية الإيرانية .

لذا ستعمد الأدارة الأيرانية الى زيادة التوتر في العراق وزيادة الضغط العسكري

والأمني على القوات الأمريكية هناك لأجبارها على الأسراع بالأنسحاب من العراق.

والشاهد على ذلك أحد أهم القادة الميدانيين للجيش العراقي الحالي وهو اللواء الركن عبد الجليل خلف الشويلي قائد شرطة البصرة السابق، الذي نقل الى بغداد بعد نهاية « صولة الفرسان »، حيث يقول وبالحرف الواحد : { ان ما كان يجري في البصرة "مسرحية أجنبية" بممثلين عراقيين، وأن إيران فتحت «جبهة حرب» على أميركا وبريطانيا هناك قبل وصول قوات هاتين الدولتين }(١)

٣) ستعيد " الأدارة الأمريكية الجديدة " اكتشاف الحكومة العراقية الحالية التي كانت تروج لها أدارة بوش في واشنطن لأغراض سياسية وانتخابية، وسيكتشف مدى هزالتها وانقسامها وتخلفها وتخلف طريقة تكوينها ونظرتها المتخلفة عن مفهوم الدولة (حينما تكون جزء من محصصات حزبية ووسيلة لتعويض المناظلين والمجاهدين الحزبيين رغم أنعدام ثقافتهم المهنية وخبرتهم المتدنية عن إدارة الدولة بالمفهوم العام فضلاً عن إدارة الدولة الحديثة، فضلاً عن فسادها المستحكِم ؛ بسبب طبيعة تركيبها المبني على المحاصصة العرقية والطائفية، ومن ثم المحاصصة الحزبية الأمر الذي يجعلها عاجزة تماماً عن التطور وتنفيذ مهمة النهوض بالبلد وإعادة أعماره، كي تستطيع الأدارة الأمريكية أن تعتبره نموذجاً ناجحاً في إدارة الدولة ولن تستطيع أميركا أن توجد حكومة موالية لها كما تحب وكما تريد ؛ كون قسم من الموجودين حالياً على رأس الدولة والسلطة لهم ولاأتهم الخاصة " وقسم كبير منها بعيدة بشكل عام عن التوجه الأمريكي "، ولا تربطهم بها إلا مصالح آنية محدودة، وحتى المصلحة السياسية التي تربط البعض منهم مع أميركا، فهي " مصلحة

(١) صحيفة الحياة اللندنية: http://www.alhayat.com/special/features/06-2008/Item-20080607-6376ebec-c0a8-10ed-0007-ae6dd65641e7/story.html

تكتيكية "، وذلك واضح جداً، و أشك في أن الأميركان يجهلون ذلك !

٤) ولعل أخطر أكتشافات ألأدارة الجديدة التي أتوقع أن يتم كشفها في المرحلة القادمة والتي يتوجب عليها الأعتراف به هو فشل العملية السياسية الأمريكية في العراق برمتها سواء من خلال العملية التي صاغتها الأدارة الأمريكية وقام بتنفيذها " بريمر" عن طريق " مجلس الحكم " وقانون أدارة الدولة أو كل ما تمخض عن مجلس الحكم من نسخ مكررة سقيمة له وأنتهاء بحكومة المحاصصة العرقية والطائفية الحالية والتي تمتاز بالفشل الذريع في كل توجهاتها السياسية والفكرية والأقتصادية والأمنية .

لن تتفاجأ " الأدارة الجديدة " حيث اصبحت هذه الحقيقة مؤكدة الان : أن القوات الأمنية العراقية (الجيش والشرطة) يتنازعها خياران لا ثالث لهما : (الخيار الوطني) و (الخيار الحزبي)، وهناك جزء كبير من تلك القوات تابع بشكل أو بآخر، مباشر أو غير مباشر، لتوجيهات وتأثيرات وسياسات الأحزاب المسيطرة عليها، والتي لم تتخلص من عقدة الخوف من النظام السابق، وتقمصت سياساته بشكل غريب، وبدوافع معقدة ومتخلفة ؛ لذا، فهي تصر على أهمية التواجد القوي في كل أجهزة الدولة بشكل عام، والأجهزة الأمنية بشكل خاص وفي النهاية سيكون أنتماء تلك الأجهزة موزع على أنتماءات حزبية وولاءات طائفية وعنصرية أمام قسم بلا حول ولا قوة وعلى الخصوص الضباط والمراتب (المسلكيين والمهنيين) فهم حائرين بين العلم والمهنية والولاء الوطني مقابل ضغط الولاءات الأخرى عليهم للإبتزازهم أو ترهيبهم أو تصفيتهم إن تطلب الأمر ونعود الى الشاهد الخبير" اللواء الركن عبد الجليل خلف الشويلي قائد شرطة البصرة السابق " حيث يقول : { شرطة البصرة منقسمة الى ثلاث جهات الأولى تنتمي علناً الى المافيات والميليشيات وتمارس القتل والجريمة بحسب أوامر أسيادها والثانية تأتمر بأوامر الأحزاب

قلباً وقالباً تنفذ سياساتها وأجنداتها والثالثة خائفة مستكينة لا حول لها ولا قوة تخشى التصفية في حال السباحة عكس التيار السائد. }(١) ٠

ولن يكون من المستبعد حدوث " تعاون تكتيكي بين إيران و بعض فصائل المقاومة " لتشكيل قوى ضاغطة جديدة من أجل التعجيل بأنسحاب القوات ألأمريكية، إضافة إلى أن إيران ممكن أن تساهم في تقوية المقاومة المسلحة الشيعية

ويمكن أن نشهد تطوراً دراماتيكياً كبيراً في بعض صفوف المقاومة المسلحة يمكن أن يعيد ترتيب موازين القوى من جديد، على أسس جديدة غير طائفية، يفرز تكتلات جديدة تساهم في إعادة صياغة عملية سياسية جديدة، و يقوي جبهة الرفض للإحتلال، ويعيد ترميم الغطاء الجماهيري للمقاومة، والتي عملت أمريكا بكل إمكانياتها وجهدها - طوال الفترة الماضية - على سحبه من المقاومة بطرق شتى .

وأخيراً هناك متغير خطير جداً ستواجهه الإدارة الأميريكية في العراق خلال المرحلة المقبلة إلا وهو " الشعب العراقي " بكل أطيافه وقومياته بعد أن نفض ما السق به من طائفية وصراعات مقيتة لاناقة له بها ولاجمل، وبقدر كون المقاومة حالة فطرية فقد أصبحت الان مسألة سياسية وأقتصادية أضافة الى مقاومة كل الإفرازات السيئة التي أضرت بالشعب العراقي وبالعراق وذلك بسبب فشل السياسة الأمريكية أضافة الى تعمدها أهمال مصالح الشعب العراقي الحقيقة وتعمدها مواجهته بشكل مباشر وقاسي جدا وأعتمادها على الفاسدين والمفسدين والسراق لذا فأن أغلب "إن لم نقل كل " ما افرزته المرحلة السابقة من الأحتلال هو تدمير لكل شيء في العراق ولا يمكن قياس ما تحقق من

---

(١) صحيفة الحياة اللندنية

بعض الأمور الأيجابية"على أفترضها " على ما تم أنتهاكه وتحطيمه وتدميره في العراق من بنية أساسية أو بنية أجتماعية أو دينية أو امنية، لذا فقد بداء تشكل رأي عام وطني مستقل عن كل الكيانات والأحزاب السياسية الحالية رافضاً كل أفرازات المرحلة السابقة الدامية التي أكلت شبابه ودمرت البلد وسحقت كل طوائفه وأنشأت طبقة تمتعت بأمتيازات خيالية طبقة غريبة عن المجتمع بعيدة عنه وعن كل ما يعانيه من هموم وأوجاع منفصلة عن تاريخ العراق الوطني وحولته من دولة قوية الى كيانات مهزوزة مقسمة متصارعة ولن يغفر الشعب العراقي للذين أشعلوا نار الطائفية المتخلفة الرعناء التي لا تصلح للشعب العراق الذي يتمتع بخصوصية قد لا تجدها في كل البلدان العربية والإسلامية هي أمتزاجه الطائفي بشكل معقد، سيرفض الشعب العراقي كل ذلك في المرحلة المقبلة ويقاوم فكرة التقسيم العرقي والطائفي وسيتجه بقوة نحو تعزيز الوحدة الوطنية مما يشكل خطراً جسيماً للإحتلال الأمريكي في العراق ومشاريعه ولن يكون أمام الإدارة الإمريكية الجديدة (بوصفها سلطة إحتلال فعلي) إن أرادت أن تحقق شيئاً في العراق إلا إعادة صياغة عملية سياسية وطنية على أسس جديدة. إن أرادت أن تحفظ ماء وجهها أذا كانت جادة فعلا في عدم أعطاء العراق الى إيران أو تقسيمه الى دويلات بائسة تشير الى عمق البؤس الأمريكي واذا أرادت أن تؤسس لمشروع حضاري وطني يمكن أن يقنع العراقيين ويقنع الشعب العربي ويقنع العالم لابد من مشروع وطني حضاري حقيقي والجلوس مع ممثلي الشعب العراقي الحقيقين بكل أطيافهم واعراقهم وأديانهم وقومياتهم ومن المؤكد والطبيعي أن تكون المقاومة العراقية حاضرة بقوة في مثل هذه المفاوضات كما أن المنتقدين للعملية السياسية الحالية والرافضين لها لابد أن يكونوا حاضرين ليساعدوا على تحقيق هدف الأنسحاب المبكر من العراق .

وهذا أن حصل سيقضي على أغلب أ-حتمالات التدهور الأمني في حالة أنسحاب القوات الأمريكية من العراق ويدعم القوات الحالية ويرفع من جاهزيتها الأمنية لأن أصلاحها وتقويتها ودعمها سيكون جزء من مهم وأساسي من التغيير الأيجابي المطلوب أضافة الى أن ذلك يحقق الوحدة الوطنية الحقيقة المطلوبة لمواجهة كافة الأخطار الخارجية المحتملة، وسيحصل مثل هذا التوافق الشعبي المتنوع على أعلى دعم شعبي وقومي يمكن أن نتخيله ! فضلاً عن الدعم العربي والأممي الرسمي ! وهو يؤسس لعملية سياسية جديدة واعدة مدعومة من الجميع بعيدة عن المحاصصات الحزبية والعرقية والطائفية بأسلوب حضاري متطور ومتين.

*****

المعركة القادمة

أغلب السياسيين والمحللين الأمريكان يقولون أن النصر لم يتحقق في العراق وأن النصر في العراق صعب وذهب " ماكين " الى حرب مائة عام وكأنه بهذا يصرح أن المقاومة للأمريكان يمكن أن تبقى مائة عام ! وبقت مبرراته ضعيفة بعيدة عن الواقع الذي تعيشه أمريكيا ولن تستطيع أمريكيا أن تصمد مائة عام أم ان أدراكها هذا سيجعلها تختصر الطريق وتذهب الى الصفحة الأخيرة كي تقاص خسائرها المليارية في العراق فضلا عن الالاف من الجنود القتلى والجرحى والمعوقين وأنا أتوقع أن هذا الذي سيحصل خلال فترة قصيرة جداً وخلال حكم ألادارة الأمريكية القادمة والله أعلم ...

وسيكون هناك الكثير من المتغيرات السياسية على الأرض في العراق سترافق تغيير الأدارة الأمريكية منها :

A. أنحسار وفشل السياسين المتحالفين والأحزاب الطائفية والعرقية المتحالفة مع الأحتلال وفشل العملية السياسية الحالية وانحسار الدعم الشعبي عنهم وفشلهم في الأنتخابات القادمة " على أفتراض أنها ستكون نزيهة " وبروز الكثير من التناقضات بين الكتل المختلفة وداخل الكتلة الواحدة ايضاً وسيتبع هذا بالتأكيد تغيرات سياسية كبيرة في الأدارة العراقية وكذلك في طبيعة العملية السياسية برمتها بل أن قسم منها اصبحت لها واقع على الأرض منذ الآن وقبل أستلام الإدارة الأمريكية الجديدة وبدأ الكثير من اللاعبين الأساسيين في العملية السياسية الحالية بأنتقادها والأعلان عن فشلها وبدأت الكثير من البدائل لها تطرح على العلن من داخل العملية السياسية ومن خارجها أيضاً

B. تعاظم الدور الشعبي على حساب الدور الحزبي وسيكون هنالك حضور للأغلبية الصامته أو التي زورت أرادتها في المرحلة السابقة من الأنتخابات وسيعلوا الصوت المعارض للفساد والطائفية وسيعاد تشكيل الرأي العام العراقي على أسس غير الأسس الثقافية الطائفية والعرقية الحالية.

C. زيادة الدور السياسي المؤثر للكثير من الأطراف السياسية والتجمعات والهيئات الرافضة للعملية السياسية الحالية .أضافة الى بروز قوى سياسية جديدة

D. أنحسار المد الطائفي وبروز المد الوطني والشعبي المناوىء للطائفية والعرقية والتعصب الحزبي

E. أزدياد المطالبة بالمشروع الوطني على حساب المشروع الطائفي والعرقي

F. اتساع المقاومة المسلحة للأحتلال وشمولها كل أطياف الشعب العراقي .

G. أتساع المقاومة السياسية وأزدياد نضوجها السياسي و أمتداداتها الأجتماعية

وأتساع غطائها السياسي وتنامي دورالقوى الرافضة للأحتلال كقوة سياسية مؤثرة في الساحة السياسية وبروز ممثليين لها وناطقين رسميين بأسمها وستحتاج بكل تأكيد الى تحالفات قوية ومتينة مع جميع القوى الرافضة للأحتلال وقد نشهد جبهات سياسية تضم القوى السياسية الى جانب المقاومة المسلحة.

H. بروز الحاجة الكبيرة الى الحل العلماني في العراق بعيداً عن الحلول الدينية أو العرقية نتيجة فشل لأحزاب الدينية بعرض مشروع وطني حضاري .

I. ستكون المرحلة القادمة مرحلة " حرب المفاوضات "

J. نتيجة لضعف التقني والتكتيكي في الأمكانيات التفاوضية لدى الكثير من الأطراف السياسية العراقية وتعدد أطراف التفاوض وتناقض مطاليبهم لذا لابد من توفير أرضية وطنية حقيقة تجبر الجميع على تغليب المشروع الوطني الجديد ومصلحة العراق فوق كل المصالح الحزبية والعرقية والطائفية ومكملة لها، لذا لابد من توفير مسلتزمات وأدوات ومباديء التفاوض وأستحضارات المعركة الساسية المعقدة والصعبة

K. ستعاني أطراف وقواعد المقاومة في بداية الأمرالكثير من عدم التوافق والأنسجام مع مفهوم " المعركة السياسية " بينما ستندفع أطراف أخرى لها، لذا لابد من تهيئة أذهان قواعد المقاومة الى أن حرب المفاوضات لا تقل أهمية وخطورة عن المقاومة المسلحة بل لعل واجب المقاومة المسلحة هو أجبار العدو على تقبل الأمر الواقع والرضوخ الى التفاوض وليس العكس، وستواجه المقاومة بعض الصعوبات الفكرية واللوجستية في أدارة هذه المعركة ومن ذلك أيضاً تقبل فكرة الشركاء الجدد الذين ستفرضهم المرحلة القادمة ليس لكونهم شركاء في هذا الوطن فقط بل لكونهم سيكونون شركاء في المقاومة وكذلك فكرة

المشاركة السياسية ....

ولكن أخطر ما يهدد المقاومة في هذه المرحلة " في حالة حصولها " هو وحدة الصف بين القابلين بفكرة المفاوضات والرافضين لها وكذلك بين القابلين بفكرة التفاوض أنفسهم وحجم تمثيلهم الى ما هناك من عقد عليهم تجاوزها وتغليب المصلحة العليا للوطن على المصالح الذاتية والشخصية والقبول بفكرة التخلص من الأحتلال مقابل المشروع الوطني. علينا أن نتهيأ لحقبة جديدة من الزمن العراقي بعيداً عن الأحتلال والتغلغل الأجنبي إن شاء الله.

والكلمة الأخيرة الى الشعب العراقي أن الصراع الأيراني الأمريكي على أرض العراق ليس للشعب العراقي فيه أية مصلحة وبالعكس فهو المتضرر الأساسي من هذا الصراع ولابد للشعب العراقي أن يعرف مصلحته ويحدد أعدائه وأصدقائه ولابد أن يكون هو المقياس والحكم لوطنية كل الأطراف العراقية فمن يقترب منه ويدافع عنه وعن استقلال العراق ووحدته بعيداً عن كل أسباب الضعف والتخلف فهو الوطني، فأن ما قدمه العراق وما خسره وما ضحى به كاف ونهر الدم والأشلاء لابد أن يتوقف الآن ! كما أن التخلف لابد أن يتوقف لكي تعود للعراق عافيته ويواصل دوره الحضاري الأصيل، وليس هناك سبيل أمامه للخروج من محنته هذه إلا بالوحدة الوطنية والأبتعاد عن الصفية والحزبية المقيته والطائفية المتخلفة والعرقية المتعصبة ولا يمكن أن يكون العراقي عدواً للعراقي من أي طائفة أو دين كان أو عرق ولابد أن يعي الشعب العراقي من هم أعداءه الحقيقيين والمتحالفين معهم ؟ ويستعد ليقول كلمته عبر وحدته الوطنية ولا سبيل أمامه سوى ذلك، والذي يسعى لوحدة العراق وقوته هو الأقرب والذي يسعى لفرقتنا وأضعافنا عدواً للعراق وللعراقيين ولابد لتحقيق كل تلك الأمنيات أن يتمتع المؤمنين بها بالحكمة و الموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن حتى نقضي على كل العداوات التي زرعها الأحتلال ومن من مصلحته فرقتنا لابد أن

نضع في حسباننا ما خسره العراقيين طيلة السنوات الدامية المتفجرة ولم يعد يتحمل أكثر من ذلك لقد بداء بالتمرد على القتلة والمفرقين وسيبداء التمرد على المفسدين، لابد من الحب والإيمان بالحوار الهادف لابد من أخراج أخطر الأسلحة وأمضاها وحدة الشعب العراق وتحابه ونخوته وأصالته فهو وحده من يستطيع.

التغيير ومن دونه لا تغيير

لقد بداء الشعب العراقي التغيير حينما بدأ برفض (الطائفية) ورفض مخلفات الاحتلال الذي أنفق كل ما في وسعه لترسيخها من مؤامرات وتحريض طائفي ومكر الليل والنهار مسخراً لذلك ماكناته الإعلامية الجبارة وساعدته في ذلك الكثير من القوى الأقليمية والمحلية. لابد أن لانعتمد على التغيير في الإدارة الأمريكية الجديدة لأنه لن يصب إلا في المصلحة الإمريكية أولاً وأخيراً (وإن كان ذلك لا يمنع من دراسة التغيير المتوقع بشكل علمي وواقعي ومحاولة الإستفادة من هذا التغيير قدر المستطاع)، لابد لنا من التغيير بغض النظرعن الأرادة الأمريكية لإن التغيير سمة من سمات الحياة ولازمة لبقائها وتطورها ونموها وهو قبل هذا وذاك قانون وضعه خالق الحياة ومبدعها في أن لا تغيير إلا من خلال البدء بتغيير أنفسنا نحن { إِنَّ اللهَّ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ } .

لابديل لما نحن فيه إلا من خلال تعميق المشروع الوطني الذي بدأه العراقيين لابد من التحريض على حب العراق وحب العراقيين لابد من التحريض على الوحدة الوطنية لابد من التحريض على رفض الجهل و التخلف والفساد لابد من تجنب الدخول في صراعات وخلافات بين أبناء الشعب الواحد وبهذا نعود الى المربع الأول الذي بدأه بريمر ونيغروبونتي لابد من التمييز بالحب وهذا ليس كلام عواطف (وإن كانت العواطف من

أهم ما يحرك الشعوب) بل هو كلام في الخطاب السياسي الذي يمكن أن يقبله العراقيين في المرحلة القادمة وما دونه وهو سلاح ماضي أمام سلاح التجزئة والفرقة والطائفية الذي نجح أعداء العراق في أستغلاله خلال المرحلة السابقة في تدمير العراق وحصد الألاف من العراقيين وتقسيمه وأضعاف مقاومته :﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال آية ٤٦)

في الوحدة نجاحنا وقوتنا وبقائنا وأحترام الأخريين لنا ولن يسمعنا أحد في ظل أختلاف الأصوات وتعاليها وفي ذلك فشلنا وضعفنا لابد من التغيير ولابد إن يبداء منا لابد أن نتغير نحن أولاً: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (النحل اية ١٢٥)

﴿ وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ (فصلت اية ٣٤)

لابد من الوحدة الوطنية لتحقيق وحدة القرار ووحدة المصير ولأجل تحقيق ذلك لابد من إيجاد مرجعية شعبية يركن الجميع لها تعرف كيف توحدنا وتلملم شتاتنا وتوحد القوى وتحصن الصف من أجل البناء والوحدة والإيمان دون أن تدعوا أو تدعي لنفسها شيء وإن لم تكن فلابد من إيجادها كي لاتعاد الكرة على الشعب العراقي وشياطيين الفرقة لا يريدون الخير لا للعراق ولا للعراقيين

أوباما وأول التحديات

هل تذهب وعود أوباما بالانسحاب من العراق أدارج الرياح ؟

ولكن قبل الأجابة على هذا السؤال لابد من الأجابة على سؤال لا يقل أهمية عنه وهو:

ما ألزامية وضع القوات العسكرية (SOFA) الموقعة بين الولايات المتحدة الإمريكية وبين جمهورية العراق ؟

رفض المفاوض الأمريكي أن تكون (الأتفاقية الأمنية) " معاهدة " بل هي " أتفاقية " بين حكومتين غير ملزمة للكونجرس " وهي من صلاحيات الرئيس الأمريكي بموجب الدستور الأمريكي فللرئيس الأمريكي أن {" يفاوض بشأن المعاهدات الدولية والمعاهدات مع قبائل الهنود الأصليين التي ينبغي أن يصادق عليها مجلس الشيوخ؛} (وكيبيديا الكونغرس الأمريكي)

لذا فأن تلك الأتفاقية غير ملزمة للأدارة الأمريكية الجديدة بعد ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩ مالم تحضى بموافقة الكونجرس الأمريكي عليها . وهي لن تعرض على الكونجرس خلال رئاسة بوش وبأمكان الرئيس الجديد رفضها متى ما أراد دون الرجوع الى الكونجرس أو عرضها عليه للتصويت عليها بالموافقة أو الرفض ! ولكن أوباما سيختار العمل بها حالياً دون عرضها على الكونجرس حتى لا تأخذ الصفة القانونية الملزمة ليتمكن من الأستفادة منها أن وجدها مفيدة للسياسته والأبقاء عليها والتعامل بمقتضاها دون تمريرها على الكونجرس للمصادقة عليها، وسيتخلى عنها متى ما تعارضت مع المصالح الأمريكية . ومع هذا فإن الاتفاقية لاتتعارض بشكلها العام مع الجدول الزمني الذي وضعه اوباما

ويمكن التعامل معه وفق مدة الستة عشر شهراً

لذا فأن الأتفاقية لن تحول دون أن يتخذ الرئيس الأمريكي الجديد قراره بالأنسحاب إن أراد ذلك، ولكن ذلك ليس هو المعوق الوحيد الذي قد يحول بينه وبين الإنسحاب من العراق فهناك ضغوط أخرى من نوع أخر يمكن أن تصارع إرادته بالإنسحاب التي طالما صرح بها قبل وبعد إنتخابه رئيساً للولايات المتحدة الإمريكية ومن ذلك ما يمارسه (القادة العسكريون الأمريكيون في العراق وفي البنتاغون و وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومن بعض القادة السياسين وبعض مراكز القرار في أمريكا ممن لايؤيدون الأنسحاب من العراق لسبب أو أخر) من ضغوط على الإدارة السياسية الأمريكية في واشنطن من خلال ما يقدم لها من رؤيا أمنية وعسكرية وسياسية ومعلوماتية مضللة أو مخطوءة . وسنستعرض هنا دراستين عن طبيعة تلك الضغوط هما

هل أوباما سجين " صقور" العراق في الولايات المتحدة ؟

الدراسة الأولى كتبها (جاريث بورتر ـ Gareth Porter) في صحيفة اللوموند ديبلوماتيك ـ النسخة العربية في عددها الشهري ليناير من هذا العام ٢٠٠٩ م. بعنوان(تساؤلات حول الأنسحاب الكامل من القوات الأمريكية ـ هل أوباما سجين " صقور " العراق في الولايات المتحدة ؟) وهو المؤرخ والمحلل البارز في الشئون الخارجية الأمريكية و متخصص في سياسات الامن القومي الامريكية .تحدث فيها عن مقدرة الرئيس الجديد على الإيفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه خلال حملته الأنتخابية بإخلاء العراق من الجيوش المقاتلة في غضون ستة عشر شهراً، هذا الموضوع الذي أثار أكثر النزاعات حدة بين الرئيس المنتخب والقيادة العسكرية الأمريكية التي تعارض سياسته تلك التي يحددها بوضوح قائلاً

{ أن حرب العراق تضعف أمننا وموقعنا في العالم وجيشنا وأقتصادنا وتنهك الموارد التي نحتاجها لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين } وفي مؤتمر صحفي بتاريخ١٣/ يوليو ٢٠٠٨ أن الترتيبات الأحترازية لن يكون لها تأثير على مهلة الستة عشر شهراً للأنسحاب وأصر على عدم تعديل جدول الإنسحاب قائلا { أن دور الرئيس يقضي بتبليغ الجنرالات مهامهم } و{ أنه سيتخذ قراره أستناداً الى تقييمه الخاص للتكلفة المترتبة على إبقاء الوجود العسكري الأمريكي } .

ويتحدث(جاريث بورتر) عن أن أتفاقية وضع القوات مطابقة حرفياً لنص الإتفاقية لكن القيادة العسكرية ستناور للتحايل على هذه الاتفاقية وينقل عن مجلة التايم الأمريكية في ٧ نوفمبر٢٠٠٨ تصريح القائد الجديد للقوات الأمريكية في العراق (الجنرال رايموند أوديرنو) الذي اكد على ان {الانسحاب يجب ان يتم ببطء وبصورة أختيارية وبطريقة تسمح لنا بعدم خسارة المكاسب التي حققناها } ونقلت المجلة أن المسئولين العسكرين الأمريكيين الرفيعي المستوى سينصحون اوباما على الأرجح بإعادة النظر في الموعد الذي أطلقه خلال الحملة الأنتخابية بسحب كافة الجيوش الأمريكية من العراق قبل مايو ٢٠١٠م. ونقلت الواشنطن بوست الأمريكية أن الأدميرال مايكل مولين رئيس أركان الجيوش الأمريكية المشتركة يعارض خطة الإنسحاب التي طرحها اوباما ويعتبرها خطيرة ويؤيد رأي الجيش القائل بأن تخفيض عدد الجيوش يجب أن يعتمد على الوضع على الأرض وأعتبرت الصحيفة مستشهدة بخبراء في الدفاع " بإن النزاع بين (اوباما) وهولاء القادة العسكريين سيكون حتمياً ! وذهب قسماً منهم الى ابعد من ذلك قائلين { على ان الولايات المتحدة لا يجب ان تكون ملزمة بالمهمة المحددة ضمن الأتفاقية } وهكذا كشفت (مجموعة الإعلام Mc Clarchy) أن للولايات المتحدة الحق المشروع في الدفاع عن النفس



المذكور في الأتفاقية من أجل تبرير أية ضربة توجه ضد أهداف موجودة في سوريا وإيران . وتحدثت (صحيفة نيويورك تايم) بأن مخططي البنتاغون يقترحون إعادة صياغة مهمات الوحدات العسكرية بشكل يحقق هدف اوباما ولو جزئياً ويحدد المقال بأن البنتاغون يخطط للأحتفاظ بما لا يقل عن سبعين الف جندي في العراقلفترة طويلة حتى بعد ٢٠١١م. وإزاء هشاشتهم حيال مسائل الأمن القومي فضلوا رؤية (جيتس) الجمهوري يدير السياسة العراقية ليحصلوا على غطاء سياسي !

إلى أن يخلص (جاريث بورتر) الى الاستنتاج { إن مغزى إختيار (جيتس) واضح للعيان فهو معروف بمعارضته خطة الإنسحاب التي وضعها (اوباما) ولا يعقل إنه غير مهني بالكامل في وضع " مكائد البنتاغون " التي تسعى الى إبطال الإتفاقية الأمريكية - العراقية وإلى أطالة الوجود العسكري في العراق الى ما لا نهاية وهذا يعني أنأن التحكم بهذا الملف أنتقل من البيت الابيض الى البنتاغون ويعتبر هذا درساً بليغاً حول طبيعة السلطة في ملف حساس بالنسبةلقيادة الركان وحلفائها المدنيين فقد جاء البرهان على هشاشة النظام الديمقراطيالأمريكي فيما يتعلق بشؤن الدفاع في مواجهة النفوذ المهيمن للعسكريين الأمريكين وحلفائهم عندما يتوحدون ويصممون على فرض وجهات نظرهم .

أوباما وتقويض عدوانية البنتاغون

أما الدراسة الثانية فهي عبارة عن دراستان ننقل أهم ما فيها من العدد ١٨٨في١٣ ديسمبر ٢٠٠٨ تقرير واشنطن – بقلم حنان سليمان .الأولى عن (مركز السياسة العالمية Center (for International Policy. بعنوان "تغيير المسار:(مقترحات تغيير تسليح السياسة الخارجية الأمريكية" Changing Course: Proposals To Reverse The (Militarization of U.S. Foreign policy . تتناول

كيفية تحويل دفة السياسة الخارجية وتخليصها من الطابع الهجومي الذي طغى عليها، أما الثانية فهي صادرة عن (الأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية American Academy of Diplomacy) بعنوان "ميزانية الشئون الخارجية للمستقبل: إصلاح خدمة مجوفة" Foreign Affairs Budget Of The Future: Fixing A Hollow Service. وفى المجمل فإن التوصيات التي خرجت بها الدراستان تتشابه إلى حد كبير فكلاهما يحذر من مخاطر عدم الالتفات إلى الوسائل الدبلوماسية الأمريكية. وينبهان لضرورة تفعيل الدور الدبلوماسي للولايات المتحدة عبر وزارة الخارجية الأمريكية والدبلوماسية العامة والمساعدات الاقتصادية وعمليات إعادة البناء وعمليات التدريب.

البنتاجون يحصد الميزانية الأكبر والخارجية تجمع الفتات حيث تبلغ الميزانية العسكرية ما يقرب من ١٣ أضعاف الميزانية الدبلوماسية. ففي الوقت الذي تم فيه تخصيص أكثر من ٥٧٢ مليار دولار لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) للعام المالي ٢٠٠٩، بخلاف ١٥ مليار دولار شهريًّا لحربي العراق وأفغانستان، لم تتعد ميزانية وزارة الخارجية ٤٠ مليار دولار (التي تقترب من ميزانية الأجهزة المخابراتية وحدها). فالمقارنة التاريخية بين ميزانيتي الوزارتين تحسم دائمًا لصالح وزارة الدفاع وذلك منذ عام ١٩٤٧، لتصل إلى حوالي ٦٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ بينما لا تتجاوز ميزانية وزارة الخارجية في حينها ٤٣.٣ مليار ونتيجة للانخفاض في الميزانية الدبلوماسية تراجعت الحركة الدبلوماسية الأمريكية وبرامج الدعم والمساعدة الخارجية التي تقود قاطرة السياسة الخارجية بشكل كبير التي لم تقتصر على تراجع مكانة وصورة الولايات المتحدة عالميًّا، فكثيرون خارج واشنطن ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها قوة استعمارية لا تقيم وزنا للقانون الدولي كما أضرت هذه السياسة العدوانية التي تقوم على مبدأ الهجوم وليس الدفاع، بالمصالح القومية الأمريكية حيث غرق الجيش الأمريكي في المستنقع العراقي ولم ينعم الأمريكيون بالأمن المفترض وكان لها جملة من الآثار على الداخل الأمريكي لاسيما القطاع الاقتصادي الذي يحمل كثيرًا

من أعباء تلك السياسة القائمة على العسكرة. وتتزايد تلك الأزمة الداخلية لما أشار له تحليل لمؤسسة "ستيجلتز أند بيلمز" Stiglitz and Bilmes إلى أن التكلفة الإجمالية لحرب العراق ستصل إلى ٣ تريليون دولار – وهذه أرقام محافظة حيث يتوقع كثيرون تكلفة أكثر .

ولهذا أوصت الدراسة الأولى التي وضعها الباحث دونالد إف هير Donald F. Herr بالمعهد، والذي عمل في وزارة الخارجية لمدة عشر سنوات وأمضى أكثر من ربع قرن محللاً سياسيًّا رفيع المستوى في مكتب وزير الدفاع منذ عام ١٩٨٠ – ٢٠٠٦، الرئيس الأمريكي الجديد باعتماد سياسة خارجية عالمية وليست "إمبريالية" . وتبدأ هذه السياسة حسب الباحث بسحب القوات الأمريكية من العراق والاعتماد على أجهزة المخابرات وأجهزة فرض القانون لمواجهة الأخطار الإرهابية وتحويل الإمكانيات العسكرية من العمليات القتالية إلى عمليات حفظ الأمن والاستقرار وفى مقابل ذلك، تدعو الدراسة إلى إعادة بناء وزارة الخارجية، بينما تُوصى الدراسة الثانية التي وضعها ١٤ دبلوماسيًّا سابقًا في الأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية بالإسراع في إعادة بناء الكادر الدبلوماسي الأمريكي في الخارج، وزيادة عدد الدبلوماسيين والمتخصصين في عمليات التنمية بحوالي النصف خلال الخمسة أعوام المقبلة بتكلفة تصل إلى ٣ مليارات دولار إضافية بخلاف الميزانية المحددة لذلك بالفعل. وخلصت الدراسة إلى أهمية تعزيز العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الولايات المتحدة ودول العالم ومع المنظمات الدولية وتوسيع برامج الدبلوماسية العامة خاصة عمليات التبادل الثقافي والأكاديمي. فضلاً عن زيادة التمويل لكي يتمكن السفراء الأمريكيون من التعامل مع الطوارئ الإنسانية والسياسية التي تساعد في بعض الأحيان على تحسين وجه أمريكا الذي بات قبيحًا.





المحتويات

المقدمة	٥
كلمة المركز في الندوة	٨
البحث الأول : المقاومة تحديات ما بعد أوباما	١١
حدود ومحددات التغير في أمريكا	١٢
الدعاية للتغير	١٣
السياسة الداخلية ونظيرتها الخارجية	١٥
ثبات الإستراتيجية وتغير السياسات	١٧
أسباب التغير في العالم الإسلامي	١٩
دور المقاومة في العالم الإسلامي	٢١
خيارات إدارة أوباما	٢٥
خيارات المقاومة	٢٩
البحث الثاني : انتخاب أوباما والقضية العراقية	٣٤
تمهيد	٣٤
الانحدار نحو الهاوية	٣٦
ما بعد الحرب الباردة	٣٧
جورج بوش الأب	٣٨
كلنتون	٤٠
الانقلاب بوش الابن والمحافظون الجدد	٤١
سياسيات التضليل	٤٦
بين الأب والابن : المعضلة العراقية	٤٨

سجل من الخطايا ٥٢

انتخاب أوباما ٥٥

حدود التغير ٥٧

حقائق ٥٩

مؤشرات ٦٤

تركة بوش الثقيلة ٧٥

العلاقة الأفغانية ٧٧

العراق : التجميد الاستراتيجي ٨١

العرقنة : بانتظار دايتون عراقية ٨٢

شرعية الاحتلال وتمرد المقاومة ٨٣

البحث الثالث : إستراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق

إستراتجية أمريكا بالمنطقة العربية والعراق ٨٦

المتطلبات اللازمة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير ٩٢

أوباما رئيس جديد بمواصفات جديدة ٩٦

أبرز العوامل المؤثرة في قرار الرئيس المنتخب تجاه العراق ١٠٠

شخصية الرئيس المنتخب المتناقضة ١٠٠

دور مستشاري الرئيس في التأثير على قراراته الخاصة بالعراق ١٠٣

نائب الرئيس : جوزيف بايدن ١٠٦

وزير الخارجية : هلاري كلنتون ١٠٨

وزير الدفاع : روبرت غيتس ١٠٩

مستشار الأمن القومي : الجنرال جيمس جونز ١١٠

وزير شؤون قدامى المحاربين : ايريك شينسيكي ١١١

مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة سوزان رايس	١١١
موقف أوباما من الانسحاب من العراق والموقف من الحكومة العراقية	١١٢
خاتمة البحث	١٢١
البحث الرابع: تغير اللاتغيير	
مقدمة	١٢٣
الثابت في السياسة الأميركية	١٢٥
آليات اتخاذ القرار الأمريكي ومراكز القوى	١٢٩
هل هناك تغيير محتمل في السياسة الأمريكية ؟	١٣٧
دراسة مديات التغيير المتوقعة في منطقتنا وفي العراق	١٥١
العراق أزمة أم سبب الأزمة	١٥٢
أوراق التغيير	١٦٠
ماذا في انتظار الرئيس	١٦٢
المعركة القادمة	١٧٠
التغير ومن دونه لا تغير	١٧٤
أوباما وأول التحديات	١٧٦
هل أوباما سجين صقور العراق في الولايات المتحدة	١٧٧
أوباما وتقويض عدوانية البنتاغون	١٧٩

